



مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني
المجلد العاشر، السنة الثامنة عشرة، العدد ٤٤، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢

بمشاركة جميع الفصائل.. انطلاق خطوات تنفيذ اتفاق المصالحة باجتماع اللجنة المكلفة بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية





• بقلم: الأخ سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الثبات والإخلاص في العمل ضمانة لإنجاح المصالحة

التأمت لأول مرة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية وفقا لما جاء في اتفاق المصالحة الذي وقع في القاهرة في ايار الماضي كمؤشر عملي على تنفيذ بنود هذا الاتفاق، وهي المرة الأولى التي تشارك فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي والمستقلون في أطر منظمة التحرير الفلسطينية على طريق إدماجهم الكلي فيها، ونعتبر ذلك بمثابة البداية التي أعادت لنا كشعب فلسطيني وحدة القيادة والهدف، ومنحتنا أملا جديدا في انجاز حقوقنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وأعطت زخما قويا لانطلاقة ثورتنا الفلسطينية التي نحتفل بذكراها السابعة والأربعين، وفتحت آفاقاً جديدة للاتفاق على أشكال نضالنا ضد الاحتلال.

لقد شكلت هذه الخطوة تقدما استراتيجيا على طريق صهر كل الطاقات وتجميع مختلف عناصر القوة للشعب الفلسطيني، وهي تمثل ليس فقط خطوة تنظيمية مع أهمية ذلك، ولكنها قبل كل ذلك تعكس إصرارا على حماية شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لكل أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وهي الضمانة لتحقيق حقوقنا ومواجهة عدونا الذي استفاد كثيرا من استمرار الانقسام، وبدأ يفرض شروطا جديدة على قيادتنا وشعبنا، وفتح المجال واسعا أمام عملية تسريع و تطبيق سياسة الاستيطان في الوقت الذي وفر فيه الحماية لإرهاب المستوطنين أن يتمادى ضد أرضنا وشعبنا، وليس بعيدا عن ذلك فقد أوغل في إجراءاته التهويدية بحق القدس وأهلها.

من اجل ذلك، فإن الثبات والإخلاص ومواصلة الجهود الصادقة من كل الأطراف لإنجاح وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وما تم إصداره من قرارات في اجتماعات الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المكلفة بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، هو التحدي الذي يواجهنا جميعا، فلا رجعة للخلف أبدا ، وندعو الجميع إلى التحرك بكل عزيمة وإصرار، وان يكون هذا التحرك ايجابيا انسجاما مع الروح الايجابية التي تحلى بها المجتمعون في القاهرة من قادة الفصائل وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمستقلون، وان نقف موحدين ضد الأصوات مع قلتها التي تحاول إطالة أمد هذا الانقسام وعرقلة تنفيذ المصالحة على الارض.

ونحن بدورنا في المجلس الوطني الفلسطيني سنسخر كل طاقاتنا لإنجاح كل الاجتماعات ومن ضمنها الاجتماع القادم للجنة متابعة تفعيل المنظمة وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الذي سيعقد في عمان خلال شهر يناير ٢٠١٢ برئاستنا وعضوية ممثلين عن الفصائل الفلسطينية، حيث ستعمل اللجنة على استخلاص توصيات الفصائل حول إعادة تشكيل المجلس الوطني، ودراسة النظام الانتخابي له الذي سينظم العملية الانتخابية لأعضاء المجلس الوطني في الداخل والخارج.

ووسط هذه الأجواء، فإننا نؤكد على مواصلة الجهود لإنجاح طلب العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة ، خاصة انه جرى دعم هذا التوجه في اجتماع القاهرة الأخير الذي شاركت فيه كل من حماس والجهاد الإسلامي، وأن يكون هناك جهد فلسطيني مشترك وسنستمر في النضال في كل المجالات لمواجهة الاحتلال وعدوانه المتصاعد، ولن نفقد الأمل بالحرية والاستقلال، مهما اشتدت الضغوط وتعددت التهديدات وتنوعت.



داخل العدد ...



ملف المصالحة:



ملف نشاطات رئيس المجلس وأعضائه



ملف اجتماعات اللجنة السياسية



ملف استحقاق ايلول



ملف تفعيل المجلس الوطني ولجنة الدستور



المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - جبل اللويبدة

ص.ب. ٩١٠٢٤٤(١١١٩١)

المقر: عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

تلفاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: info@palestinepnc.org

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

عمان - دير غبار

تلفون: ٥٦٨٥٧٢٠٨ (٩٦٢٦)

تلفاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org





التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح



لأول مرة .. علم فلسطين يرفرف على مقر اليونسكو

ملف العلاقات البرلمانية

ملف دراسات وتقارير

الذكرى السابعة لاستشهاد ابو عمار

ملف الأسرى

ملف القدس

بمشاركة حركتي حماس والجهاد انطلاق خطوات تنفيذ اتفاق المصالحة باجتماع اللجنة المكلفة بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية



إعداد: رقية يونس - المجلس الوطني الفلسطيني

ترأس السيد الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٢-١٢-٢٠١١ في القاهرة، الاجتماع الأول للجنة منظمة التحرير الفلسطينية الخاصة بإعادة تفعيل وتطوير وصياغة هياكل منظمة التحرير وفق إعلان القاهرة ٢٠٠٥، وحضر الاجتماع الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأمناء العامون للفصائل الفلسطينية، وبعض الشخصيات المستقلة، وبمشاركة رئيس جهاز المخابرات المصرية الوزير مراد موافي.

وبدأ الاجتماع بكلمة للسيد الرئيس أبو مازن شكر فيها جمهورية مصر العربية وقيادتها على جهودها، في دعم القضية الفلسطينية وفي إنجاح المصالحة الفلسطينية.

واستعرض السيد الرئيس ما تم إنجازه في ملف المصالحة، وأعلن أنه أصدر مرسوما رئاسيا بإعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية وفق ما تم الاتفاق على في الحوار الشامل بين الفصائل الذي عقد بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠١١ في القاهرة.

كما استعرض سيادته الوضع السياسي، والصعوبات التي تواجه عملية السلام بسبب عدم التزام إسرائيل بتنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منها وفي مقدمتها الوقف التام للاستيطان.

وأكد ضرورة استئناف عملية السلام وفق الأسس الموضوعية التي حُددت منذ البداية ووافق عليها المجتمع الدولي والتي تؤكد ضرورة وقف الاستيطان والإقرار بمرجعية عملية السلام على أساس حل الدولتين وحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

وأوضح الرئيس أن التحرك السياسي والذي تقوم به القيادة الفلسطينية منذ عدة أشهر بدأت نتائجه تبرز من خلال التأييد الواسع، موضحا أن ذلك برز في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي بدأت عملها في أيلول الماضي، وأن هذا التحرك توج مؤخرا بحصول فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو.

كما أكد الرئيس أن التحرك الفلسطيني باتجاه الحصول على عضوية دولة فلسطين بالأمم المتحدة ومؤسساتها سيبقى مستمرا وفق التطورات التي تواجه القضية الفلسطينية.

ودعا سيادته الأمة العربية إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية ومنظمة التحرير حتى تتمكن من الصمود في وجه الضغوط والحصار والتهديد بقطع المساعدات عنها لتكون أكثر قدرة على المضي في الطريق نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس التي تحتاج من الحماية من الهجمة الإسرائيلية التي تحاول النيل من الحق الفلسطيني في كونها عاصمة فلسطين الأبدية.

وقد ناقشت اللجنة خلال اجتماعها جدول أعمالها الذي أكد ضرورة دورية اجتماعاتها لتنجز مهامها بالكامل، وإنجاز نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني وتشكيلته الجديدة.

وأكدت اللجنة بعد استعراضها لما تم إنجازه في اجتماعات الفصائل الذي عقد يوم ٢٠ ديسمبر ٢٠١١ بالقاهرة على



ضرورة تنفيذ كل النقاط والآليات التي تم إقرارها من أجل إنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينية، وتعزيز وحدتنا الوطنية وصولا إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني لنعزز الشراكة السياسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد اقر المجتمعون تولي الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رئاسة لجنة متابعة تفعيل المنظمة وممثل عن كل فصيل من الفصائل بما فيها حركتي حماس والجهاد وممثل عن المستقلين، على أن تعقد اجتماعها الأول في منتصف شهر يناير / كانون الثاني ٢٠١٢ في مقر المجلس بعمان، بهدف دراسة مسودة قانون انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني الذي أعدته اللجنة القانونية بالمجلس وتم توزيعه على المجتمعين في القاهرة .

الزعنون: اجتماع ‹لجنة المنظمة› يعطي دفعة مهمة لملف المصالحة

وقال الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني إن هذا اللقاء مهم جدا، وهو ليس الأول على صعيد بحث تفعيل منظمة التحرير، واجتمعنا أكثر من مرة لهذا الغرض منذ عام ٢٠٠٢، ولكن ما يميز هذا الاجتماع مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهو نتاج لاتفاق المصالحة الموقع بشهر أيار من العام ٢٠١١.

وأضاف: نريد أن ندخل في الموضوعات الأساسية لعملية تفعيل المنظمة، وأن نوجد الآلية لبناء منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا الاجتماع الموسع سيصبح دائما، وهو يمثل الإطار القيادي في الوقت الحالي بما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية للمنظمة.

وأشار إلى أن الاجتماع سيبحث موضوع انتخابات المجلس الوطني، وكيف سيتم التعامل في موضوع الأماكن التي لن يُسمح بها بإجراء الانتخابات.

وأضاف: مطلوب أن نتفق على المبدأ ونظام انتخابات المجلس الوطني، وكيفية العمل بالآلية السابقة في المناطق التي يتعذر إجراء الانتخابات بها.

وقال: لا بد من الاتصال بالعديد من البلدان التي تستضيف لاجئين فلسطينيين لدراسة الموضوع مع الجهات المعنية فيها، والرئيس محمود عباس سيتابع ذلك شخصيا.

وتابع الاخ رئيس المجلس : أرى بأن العمل مطلوب حاليا على خطوات عدة: أولها إجراء انتخابات المجلس الوطني في الداخل، وثانيها أن يجري تحديد الدول التي تسمح بإجراء هذه الانتخابات، وأن تكون دائرة منفصلة عن دائرة الوطن وفق نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني الذي سيتم اعتماده.

وأشار إلى أن الانتخابات المقبلة ستفصل بين عضوية المجلس التشريعي وعضوية المجلس الوطني الفلسطيني، مذكرا بأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية والخاصة بالمجلس الوطني داخل الوطن ستكون متزامنة.

وأردف قائلا: اعتقد بأن انتخابات المجلس الوطني في الخارج تحتاج وقتا ويتعذر إجراؤها بزمن واحد مع الوطن، وفي ضوء الدراسات التي أجراها المجلس الوطني سابقا أرجح بأن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني في الخارج ما بين ١٥٠-٢٠٠ عضو.



وأوضح بأن الأجواء باتت مشجعة أكثر من الماضي في ضوء التفاهمات والاتفاقات التي يخرج بها الحوار الوطني، وفي ضوء نتائج لقاءات الرئيس أبو مازن مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وكذلك مع قيادة حركة الجهاد الإسلامي، التي أكدت عدم وجود تحفظ لدى ‹الجهاد› بالدخول في عضوية المجلس الوطني المقبل.

وقال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني: لولا النجاحات المهمة التي تحققت في الحوار الوطني على مدار الأشهر الأربعة الماضية لما استطعنا عقد هذا الاجتماع لأن الأمور متشابكة في كثير من الأحيان، وآمل بأن نوفق في المهمة وأن يشعر شعبنا بتنفيذ أمور على الأرض.

الاجتماع القيادي يقر آليات تنفيذ بنود المصالحة

وقد اقر الاجتماع أيضا ما توصل إليه اجتماع الفصائل الفلسطينية بالقاهرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١١الذي اعتمد آليات تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني التي وقعت عليها تلك الفصائل بالقاهرة في ايار ٢٠١١ ، خاصة ما يتعلق بملفات منظمة التحرير و الحكومة والانتخابات والمجلس التشريعي والمصالحة المجتمعية ولجنة الحريات على النحو الآتي:.

أولاً: منظمة التحرير:

توافقت الفصائل على أن يتم مناقشة موضوع منظمة التحرير الفلسطينية خلال اجتماع لجنة منظمة التحرير المنصوص عليها في إعلان القاهرة ٢٠٠٥ واتفاقية الوفاق الوطني ٢٠١١ (والذي عقد بتاريخ ٢٢-١٢-٢٠١١)

ثانيًا: الانتخابات:

توافقت الفصائل على الأسماء المقترحة للجنة الانتخابات المركزية وبحيث يتم عرض هذه الأسماء على رئيس السلطة محمود عباس لإصدار مرسوم رئاسي بتشكيل اللجنة على أن يتم استبدال أي اسم من الأسماء المقترحة في حال اعتذاره وبالتوافق مع الفصائل، من بين الأسماء الاحتياطية (وقد تم اصدار هذا المرسوم خلال اجتماع منظمة التحرير ب ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ واللجنة مكونة من:

١- د. حنا ناصر (الضفة الغربية)
٢- رامي الحمد الله (الضفة الغربية)
٣- ياسر موسى حرب (غزة)
٤- مازن سيسالم (غزة)
٥- خولة الشخشير (الضفة الغربي)
٦- شكري النشاشيبي (الضفة الغربية)
٧- أحمد الخالدي (الضفة الغربية)
٨- إسحاق مهنا (غزة)
٩- يوسف عوض الله (غزة)

احتياطي:

١-جورج جقمان
٢- عصام يونس
٣- طالب عوض
٤- ناظم عويضة

كما تم التأكيد على أن تمارس هذه اللجنة مهامها في اليوم التالي لإصدار المرسوم الرئاسي بتشكيلها بما في ذلك البدء بإعداد السجل الانتخابي وتجهيز مقارها بقطاع غزة.

ثالثا: المصالحة المجتمعية :

تم الاتفاق على تشكيل لجنة المصالحة المجتمعية، على أن تقوم اللجنة بعقد اول اجتماع لها بقطاع غزة يوم (٢٧- ١٢- ٢٠١١) لانتخاب رئيس ونائب له وأمين صندوق، وقد تأجل انعقاد هذه اللجنة وتتشكل اللجنة من كلا من:.





١- حركة فتح (ابراهيم ابو النجا- أشرف جمعة- عبد الله ابو سمهدانة)
٢- حركة حماس (نزار عوض الله- اسماعيل رضوان- زكريا معمر)
٣- الجهاد الإسلامي (نافذ عزام)
٤- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (رباح مهنا)
٥- الجبهة الديمقراطية (صالح ناصر)
٦- القيادة العامة (لؤي القريوتي)
٧- جبهة النضال الشعبي (عبد العزيز قديح)
٨- الجبهة العربية الفلسطينية (صلاح ابو ركبة)
٩- جبهة التحرير الفلسطينية (عدنان الغريب)
١٠- جبهة التحرير العربية (ابراهيم الزعانين)
١١- حزب فدا (رائف دياب)
١٢- الصاعقة (محي الدين ابو دقة)
١٣- حزب الشعب (نافذ غنيم)
١٤- المبادرة الوطنية (عبد الله ابو العطا)
١٥- المستقلون (نبيل ابو معيلق- ياسر الوادية- محمود سليم)

رابعًا الحكومة:

اتفقت الفصائل على أن يتم تشكيل الحكومة بحلول (٣١-١-٢٠١٢)، وذلك بعد التشاور مع جميع الفصائل، وحسب الإجراءات المتفق عليها.

خامسًا: قضايا الحريات العامة وبناء الثقة:

- التوافق على تشكيل لجنتين بالضفة وقطاع غزة، لمتابعة قضايا الحريات العامة وبناء الثقة (المعتقلون – منع السفر – المؤسسات – جوازات السفر – ضمان حرية العمل السياسي دون قيود)، على أن تعمل هاتان اللجنتان تحت إشراف مصري كامل لمعالجة هذه القضايا قبل نهاية شهر كانون ثاني (يناير) ٢٠١٢، وبحيث تعقدان أول اجتماع لهما بالضفة والقطاع يوم (٢٤-١٢-٢٠١١)، وقد عقدت اللجنة الفرعية في الضفة فعلا اجتماعين برام الله بتاريخ ٢٧ و٢٨ ديسمبر ٢٠١١ وتتشكل هاتا اللجنتان على النحو التالي:

لجنة الضفة:

١- جمال أبو الرب (فتح).
٢- ناصر الشاعر (حماس).
٣- شعوان جبارين (مؤسسة الحق).
٤- مصطفى البرغوثي (المبادرة الوطنية).
٥- عصام العاروري (حزب الشعب).
٦- خضر عدنان (الجهاد الإسلامي).
٧- خليل عساف (مستقل).

لجنة قطاع غزة:

١- هشام عبد الرازق (فتح).
٢- إسماعيل الأشقر (حماس).
٣- خليل أبو شمالة (مؤسسة الضمير).
٤- خالد البطش (الجهاد الإسلامي).
٥- هاني أبو عمرة (الجبهة العربية الفلسطينية).
٦- خالد الخطيب (حزب فدا).
٧- لؤي القريوتي (قيادة عامة).
٨- زاهر الجديلي (جبهة التحرير العربية).
٩- عدنان الغريب (جبهة التحرير الفلسطينية).

سادسًا: المجلس التشريعي:

تعقد الكتل البرلمانية بالمجلس التشريعي اجتماعًا تشاوريًا بالقاهرة يوم ١-١-٢٠١٢، تعقبه اجتماعات تشاورية أخرى بالضفة الغربية وقطاع غزة للتباحث ودراسة سبل استئناف عمل المجلس التشريعي، على أن ترفع الكتل نتائج لقاءاتها، وتوصياتها لرئيس السلطة الفلسطينية، وتطلب من الرئيس إصدار مرسوم في الأسبوع الأول من شهر شباط (فبراير) ٢٠١٢، لدعوة المجلس التشريعي للانعقاد، لإقرار القضايا المتوافق عليها بين كافة الأطراف.

وقد سبق هذا اللقاء اجتماعا ضم حركتي فتح وحماس بتاريخ ١٨ديسمبر ٢٠١١ في القاهرة اتفقتا في خلاله على وضع آليات تمثلت في إجراءات على الأرض لـ ‹إعادة الثقة› لتنفيذ بنود اتفاق المصالحة، بإشراف الراعي المصري، وتمثلت هذه الملفات في إنهاء ملف المعتقلين السياسيين بشكل كامل، إضافة إلى ملفات جوازات السفر، وعودة أعضاء الذين غادروا قطاع غزة عقب سيطرة حركة حماس، وحرية الحركة والسفر.

كما تم مناقشة ملف الانتخابات بإسهاب، وكيفية إنهاء العوائق التي تعترض إجرائها، كذلك ناقش وفدا الحركتين ملف ‹المصالحة المجتمعية›، ووضع طرق لتطبيقها على أرض الواقع.

وفعلاً بدأت اجتماعات اللجان الفرعية خاصة المصالحة المجتمعية والحريات العامة في رام الله وغزة الى جانب اجتماعات لجنة الانتخابات العليا.



خلال اجتماع "سياسية المجلس" :

الزعنون يدعو لمواصلة بذل الجهود لتنفيذ مقررات اجتماعات القاهرة

بحضور الاخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني استضافت اللجنة السياسية في المجلس الاثنين ٢٠١١/١٢/٢٦ في مقر رئاسة المجلس بعمان، الاخ الدكتور واصل ابو يوسف الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، حيث ناقش الاجتماع نتائج اجتماعات المصالحة الفلسطينية التي جرت في القاهرة الأسبوع الماضي.

وقد أكد الزعنون على ضرورة مواصلة الجهود الصادقة من كل الأطراف لإنجاح وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وما تم إصداره من قرارات في اجتماعات الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المكلفة بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، مشددا على أهمية التحرك بكل ثبات وإخلاص وان يكون التحرك ايجابيا انسجاما وع الروح الايجابية التي تحلى بها المجتمعون في القاهرة من قادة الفصائل وأعضاء الجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

وبين الاخ الزعنون انه جرى الاتفاق في القاهرة على ان تقوم الفصائل بإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها على كل ما قدم من تصورات تم توزيعها عليهم في ذلك الاجتماع تمهيدا للاجتماع القادم للجنة متابعة تفعيل المنظمة واعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الذي سيعقد في عمان منتصف الشهر القادم برئاسته(حيث جرى التوافق في القاهرة على ان يتولى الاخ سليم الزعنون مسؤولية هذه اللجنة). حيث ستناقش اللجنة الى جانب ذلك النظام الانتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني الذي سينظم العملية الانتخابية لأعضاء المجلس الوطني في الداخل والخارج، مؤكدا انه لن تجري انتخابات لأعضاء المجلس في الاردن بل سيجري التوافق عليهم بين الفصائل الفلسطينية.

وأوضح الزعنون ان هناك الكثير من التفاصيل المتعلقة بانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني سواء في الداخل او الخارج سيجري بحثها في الاجتماع المقرر في عمان منتصف الشهر المقبل ، مطالبا ان يتم التعامل مع انتخابات المجلس في الخارج بسياسة مفتوحة الآفاق نظرا لتعقيدها وتعدد مستويات علاقاتها.

وأكد الزعنون على اهمية الإصرار على إدماج حماس والجهاد في اطر منظمة التحرير الفلسطينية ، مشيدا في الوقت ذاته بحس المسؤولية و الايجابية التي تحلى بها الأخوين خالد مشعل ورمضان عبد الله شلح خلال مناقشة كل القضايا في اجتماع الاطار القيادي في القاهرة مؤخرا، داعيا الى مواصلة التحلي بهذه الروح.

سياسيا، دعا الزعنون الى مواصلة الجهود لإنجاح طلب العضوية الكاملة لفلسطين في الامم المتحدة ، خاصة انه جرى دعم هذه التوجه من قبل الاطار القيادي لمنظمة التحرير الذي شاركت فيه كل من حماس والجهاد الإسلامي.

وختم الزعنون حديثه بالتأكيد على سرعة تنفيذ المصالحة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية المتواصلة والمتصاعدة سياسيا وميدانيا ضد شعبنا وأرضنا خاصة في الآونة الأخيرة ، وبشكل خاص مناقشة الكنيست لمشروع قانون القدس عاصمة للشعب اليهودي والتهديدات بطرد ما يزيد عن ١٠٠الف مقدسي من القدس ،ومقترحات الوزير الإسرائيلي بضم المستوطنات في الضفة الغربية لإسرائيل رداً على المصالحة . وغيرها من مشاريع الاستيطان المتصاعدة والمتسارعة في أرضنا المحتلة.

بدوره وضع الأخ واصل أبو يوسف أعضاء اللجنة السياسية في المجلس بصورة تفاصيل ما جرى من مناقشات وقرارات في الاجتماعات الأخيرة في القاهرة ، مؤكدا ان الهدف المركزي كان ومازال هو إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة ، مبينا ان القيادة الفلسطينية تتعرض باستمرار لتهديدات من قبل إسرائيل نتيجة ثباتها على الموقف وإصرارها على انجاز المصالحة الوطنية لذلك يجب على الجميع الحرص الشديد على إنجاح هذه المصالحة .

وبخصوص ما تم الاتفاق عليه في القاهرة سواء على المستوى السياسي او على مستوى تفعيل اطر منظمة التحرير الفلسطينية، أكد ابو يوسف أن الجميع اتفق على رفض استئناف المفاوضات في ظل استمرار الاستيطان وعدم تحديد مرجعية سياسية حسب قرارات الشرعية الدولية ، كما اتفق على انتهاج أسلوب المقاومة الشعبية في هذه المرحلة ، الى جانب دعم ومساندة الجهود لإنجاح طلب العضوية في الأمم المتحدة وعدم الرضوخ للتهديدات او القبول للإغراءات المتعددة ، .

وأوضح ابو يوسف ان اجتماع الإطار القيادي اقر آليات تنفيذ اتفاق المصالحة الذي تم التوقيع عليه في أيار الماضي وانشأ لجانا فرعية منها لجنة الحريات العامة ، ولجنة المصالحة المجتمعية ولجنة تفعيل منظمة التحرير وحدد تواريخ محددة لاجتماع كل لجنة من اجل سرعة الانجاز والمتابعة .

كما استعرض ابو يوسف مختلف الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالمعتقلين السياسيين والمؤسسات المغلقة في غزة ومشكلة بعض التنظيمات المنشقة عن فصائلها الأم حيث تم تشكيل لجنة لمحاولة حل هذه الإشكالية.

وفي نهاية الاجتماع أجاب الاخ ابو يوسف على اسئلة واستفسارات الاخوة اعضاء اللجنة.



في ذكرى انطلاقة الثورة :

المجلس الوطني يدعو لإجراءات عملية على الأرض لتنفيذ بنود المصالحة



أكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه الخميس الموافق ٢٠١١/١٢/٢٩ بمناسبة مرور ٤٧ عاما على انطلاقة الثورة الفلسطينية التي فجرتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح بقيادة الشهيد الرمز ياسر عرفات ثم وبعد ذلك باقي الفصائل الفلسطينية ، أكد استمرار النضال الفلسطيني حتى تحقيق كافة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على مواصلة التمسك بتلك الأهداف التي ضحى وما زال يضحى في سبيل تحقيقها أبناء شعبنا البطل، وان إرهاب الاحتلال وجبروت قوته الظالمة لن تفت في عضد هذا الشعب ولن تثنيه عن التشبث بحقه في الحياة الكريمة ولن تزيده إلا قوة وإصرارا خاصة بعد أن شاركت حماس والجهاد الإسلامي في اجتماع القاهرة الذي عقد بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٢ والذي أصبح جامعا لكل الفصائل والمستقلين وما نتج عنه من قرارات أعادت الثقة لأبناء شعبنا الفلسطيني بقيادته، وعززت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيلها الشرعي والوحيد للشعب والقضية.

وبهذه المناسبة ، دعا المجلس الوطني في بيانه كافة القوى والفصائل الفلسطينية إلى السير قدما وبذل الجهود المخلصة لإنجاح وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اجتماع القاهرة الأخير، مشددا على أهمية الاستمرار في تهيئة الأجواء العامة لطمأنة أبناء شعبنا أننا نسير في اتجاه استعادة الوحدة الوطنية من خلال البدء الفوري في اتخاذ إجراءات عملية على الأرض انسجاما مع الروح الايجابية التي تحلى بها المجتمعون في القاهرة من قادة الفصائل وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمستقلون، وما صدر عنهم من تصريحات ايجابية أعادت الأمل بإنهاء الانقسام وآثاره المدمرة.

ودعا المجلس الوطني في بيانه إلى سرعة تنفيذ بنود المصالحة لمواجهة الخطر الإسرائيلي المتواصل والمتصاعد سياسيا وميدانيا ضد شعبنا وأرضنا، وبشكل خاص ما يحدث في القدس عاصمة دولتنا من عزل لسكانها وتهديد بطردهم منها، داعيا برلمانات العالم والاتحادات والملتقيات البرلمانية الإقليمية والدولية لإدانة مناقشة الكنيست لمشروع قانون القدس عاصمة للشعب اليهودي .

وطالب المجلس الوطني الالتزام بمواصلة الجهود لإنجاح طلب العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة ، كحق مشروع اعترفت به ما يزيد عن ١٤٥ دولة في العالم وعارضته قوى تدعي حرصها على السلام وهي لا تعمل إلا على تدمير كل فرصة حقيقية لتحقيق السلام العادل لقضيتنا ومحاولة قتل الأمل المشروع لأبناء شعبنا ، مشددا أننا لن نعطي الفرصة لها بقتل هذا الأمل وستواصل أجيالنا المؤمنة بحقها في النضال حتى يزول الاحتلال ويعيش شعبنا حرا عزيزا على أرضه.



المجلس الوطني شريكا من اجل الديمقراطية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

.... إعداد: عمر حمايل

تراس الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وفدا برلمانيا فلسطينيا مكوناً من الأخوة: عزام الأحمد، بسام الصالحي، قيس عبد الكريم، زهير صندوقة، د. برنارد سابيلا، والأخت ربيحة ذياب والأخ إبراهيم خريشة، سفير فلسطين في سويسرا بصفته عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، إلى جانب مشاركة مفوضة فلسطين لدى الاتحاد الأوروبي وبلجيكا السيدة ليلى شهيد، وممثل فلسطين لدى فرنسا السيد هايل الفاهوم، والأخ إبراهيم خريشة أمين عام المجلس التشريعي الفلسطيني، والإداريين الأخوة: عمر حمايل، نهاد عليان، أياد محمد، في أعمال الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا- الجزء الرابع من الدورة العادية التي عقدت في ستراسبورغ- فرنسا خلال الفترة ٣-٧/١٠/٢٠١١.

وكان على جدول أعمالها مناقشة بند طلب للحصول على صفة الشريك الديمقراطية مع الجمعية البرلمانية المقدم من المجلس الوطني الفلسطيني، إلى جانب بنود أخرى ناقشتها الجمعية على مدار سبعة أيام.

اليوم الأول:
٢٠١١/١٠/٤
أولا: الجلسة الافتتاحية

خلال الجلسة الافتتاحية للجمعية تم طرح بند طلب المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على صفة الشريك من أجل الديمقراطية مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، حيث قدم مقرر لجنة الشؤون السياسية: السيد كوكس Kox Tony (هولندا، UEL) تقريره الذي تناول فيه مشروع القرار حول طلب المجلس الوطني الفلسطيني والذي تم تبنيه بالإجماع في اجتماع اللجنة السياسية للجمعية بتاريخ ٢٠١١/٩/٦.

كما تحدث كوكس حول زيارة تقصي الحقائق التي قام بها إلى فلسطين ولقاءاته مع المسؤولين هناك، وان تقريره يؤكد أن المجلس الوطني على قدر المسؤولية، وان هذا القرار يؤسس لعلاقة جديدة ينبغي تطويرها خلال الأشهر القادمة ، وان هذه الشراكة تعتبر اتفاقاً متبادلاً بين المجلس الوطني الفلسطيني والجمعية.

وأكد كوكس في تقريره أن المجلس الوطني الفلسطيني قد استوفى كافة إجراءات ومتطلبات القبول في برنامج الديمقراطية، وان هذه الشراكة تلبي تطلعات الشعب الفلسطيني وطموحاته، مؤكدا أن هذا القرار يأتي وسط الربيع العربي، وان ذلك سيزيد من تطور الديمقراطية الفلسطينية، وستعمل الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على تطوير علاقتها مع المجلس الوطني.

وأشار كوكس ان هذا القرار يبعث برسالة موحدة ومشتركة بان المجلس الوطني الفلسطيني مرحب به في الجمعية ليصبح شريكا من اجل الديمقراطية، كما أكد أن هناك عوامل تؤخر تطور الديمقراطية في فلسطين أبرزها الاحتلال والحصار، وأضاف كوكس قائلا: أريد تهنئة القادة الفلسطينيين الذين استطاعوا أن يبتكروا أساليب جديدة لتحقيق أهدافهم التي تمثلت في تقديم السيد الرئيس محمود عباس لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

وبعد أن قدم كوكس تقريره فُتحَ باب النقاش، حيث ظهر التأييد الواسع لقرار الجمعية البرلمانيةَ لمجلس أوروبا بشأن اعتماد المجلس الوطني شريكا للجمعية من خلال مداخلات الأعضاء فيها .

فقد قال رئيس الجمعية البرلمانية السيد مولود اوغلو: انه لا احد يريد تعليم الفلسطينيين دروسا في الديمقراطية لأنهم



الزعنون يوقع اتفاقية الشراكة مع مولود أوغلو في ستراسبورغ

مارسوها «الديمقراطية» فعلا ، وكانوا قادرين على ذلك رغم العوائق، وان اعتماد الجمعية المجلس الوطني الفلسطيني يعني أنهم مؤهلون لكي ندعم طلبهم في الأمم المتحدة من اجل الحصول على العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية.

من جانبه، أكد رئيس لجنة الشؤون القانونية في الجمعية، أن الطلب الفلسطيني قد استوفى كافة المتطلبات من حيث الشكل والمضمون، ويجب تشجيع المجلس الوطني الفلسطيني على الإيفاء بالالتزامات الواردة في طلب القبول، وأن عمليات التطوير المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية هي عمليات جارية ومستمرة، وينبغي أن يكون هناك مراجعة، ونأمل خلال عامين أن نرى تقدما قد أحرز في فلسطين ، مؤكدا أن هذا القرار اليوم يعتبر دفعة لعملية السلام، ونطالب من الجميع دعم وقبول هذا الطلب.

وقالت رئيسة لجنة الفرص المتساوية بين الرجل والمرأة في الجمعية في مداخلتها: إن مجموعتها تساند قرار منح المجلس الوطني صفة الشريك من اجل الديمقراطية ، وتطالب بمزيد من الجهود لتنفيذ قضايا تخص المرأة، وتناشد المجلس الوطني بذل كل الجهود لإحراز مزيد من التنفيذ للاتفاقية الخاصة بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

واعتبر السيد هانكوك ممثلا لكافة المجموعات داخل الجمعية، يوم منح المجلس ا لوطني صفة الشريك من أحل الديمقراطية يوما عظيما ، واصفا التقرير الذي قدمه كوكس بالممتاز، وسيساعد ذلك في دعم ما يجري في مجلس الأمن حول طلب العضوية لدولة فلسطين والذي يعتبر مطلبا فلسطينيا مشروعا ، ونحن نساند بالإجماع هذا الطلب ويسعدنا أن يرى النور.

وأضاف ، نتطلع أن يكون لحكوماتنا دور في ترسيخ وتعميم المبادئ التي آمنا بها وللأسف أنه ولفترة طويلة لم نقدم على إجراءات عملية ، وحان الوقت لمساعدة الشعب الفلسطيني الذي يتوق للديمقراطية ، ويجب إنصاف هذا الشعب ومنحه الفرصة ، وعلينا القيام بواجباتنا تجاه الشعب الفلسطيني لكي يعيش كباقي شعوب الأرض.

وطالب السيد غروث ممثل مجموعة اليسار الأوربي الموحد الحكومات الأوربية أن تدعم طلب فلسطين في الأمم المتحدة ، مشيرا إلى إجراءات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية من استيطان واقتلاع للسكان كل تلك الممارسات أدت إلى حالة من الإحباط في الشارع الفلسطيني، ويجب أن نعيد الأمل إلى هذا الشعب.

وأشار الى تهديد الولايات المتحدة بقطع المساعدات عن للفلسطينيين في حال استمروا في سعيهم في مجلس الأمن ، موضحا انه على مدار ٦٠ سنة كانت هناك مفاوضات، والنتيجة ان المستوطنات تتضاعف وتتسارع عمليات تدمير فرص السلام، و أضاف إننا نتحدث عن فقدان الأمل ، ويجب أن تُحاسَب إسرائيل عندما تخالف الالتزامات وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة التي تتمادى في ابتزاز الفلسطينيين.

وأشار السيد ساسي عن مجموعة الأحزاب الأوروبية الشعبية CCC من أيسلندا، أن دولة ايسلندا هي أول دولة أوربية اعترفت بالدولة الفلسطينية وتساءل : كيف يمكن أن نطالب الفلسطينيين بالديمقراطية وهم يعيشون تحت احتلال حرمهم من ابسط حقوقهم، لذلك على الدول الأوربية أن تقهر الفيتو الأمريكي المرتقب ضد الدولة الفلسطينية في مجلس الأمن من خلال دعمها الكامل لهذا الطلب.

وقالت ممثلة مجموعة اليسار الموحد (يونانية):إن هناك قهرا وهناك شعب مقهور في فلسطين ، ويجب التحلي بالأمانة والصدق، ويجب أن نتحلى بالمسؤولية والشجاعة، فكيف يمكن للفلسطينيين أن يتصرفوا بحكمة وهناك مستوطنة تبنيها إسرائيل كل يوم، ومع ذلك تطالب الفلسطينيين بالديمقراطية !، ويجب أن نحث حكوماتنا أن تذهب للأمم المتحدة وتقهر الفيتو الأمريكي لتصبح فلسطين دولة مستقلة، ويجب أن نقدم المزيد والمزيد للشعب الفلسطيني ونوقف إراقة الدم، وعلينا أن نؤكد ان هناك أناسا وراء القضبان، والإسرائيليون هم الذين يتحدثون فقط ،ولا يجب أن نتحدث فقط عن ثمن الدم!!.

بدوره، قدم السيد سالس ، فرنسا- التهنئة للسيد كوكس ، مبديا دعمه له في هذه الخطوة ، مشيرا إلى أن ذلك لا يعني اعترافا من الجمعية بالدولة الفلسطينية ،مع إدراكنا أن هذا الشريك يواجه صعوبات من اجل إقامة الدولة الفلسطينية وتساءل عن امكانية حدوث حوار بين فتح وحماس ، وكيف يمكن الاعتراف

بالدولة الفلسطينية وحماس ترفض الاعتراف باسرائيل، واعتبر أن طلب المجلس الوطني يشكل خطوة بالاتجاه الصحيح ، كما أن هناك ضرورة لإطلاق سراح الجندي شاليط الذي يحمل الجنسية الفرنسية والإسرائيلية .

وأيد ممثل الكنيست الإسرائيلي (كاديما) الطلب الفلسطيني، مع الإعراب عن أمله أن يتم الالتزام بكافة المتطلبات الواردة فيه لأن ذلك سيؤدي إلى توسيع آفاق السلام ، ولكن عضو الكنيست الإسرائيلي «ألداد» عارض الطلب الفلسطيني.

رد السيد كوكس على مداخلات المجموعات داخل الجمعية :

قال كوكس باسم المجموعات السياسية الخمس نقدم رسالة مشتركة وبصوت واحد للمجلس الوطني الفلسطيني: أنتم مرحب بكم لتصبحوا شركاء من اجل الديمقراطية، وان الاحتلال والحصار والانقسامات قضايا مهمة ، وان لدي قناعة عميقة بوجود القمع في فلسطين من قبل إسرائيل ، ولكني أهنيء القادة الفلسطينيين على تقديم الطلب في الأمم المتحدة للحصول على حقوقهم ، وأن السيد «ألداد» (عضو كنيست إسرائيلي متطرف) من حقه أن يقول ما يريد، ولكن نحن نتفق بصوت واحد، أن الفلسطينيين هم الشركاء وحماس تدعم الطلب.

وبعد ذلك، طرح رئيس الجمعية تعديلات ثلاثة على الطلب الفلسطيني للتصويت، وقد تم رفض تلك التعديلات، وتم إقرار مشروع القرار بأغلبية ساحقة بواقع ١٠٥ اصوات واعتراض ٥ أصوات.

ثانيا: كلمة الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أمام الجمعية :

وبعد ذلك ألقى الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني كلمة امام الجمعية عبر خلالها عن شكره والشعب الفلسطيني للجمعية رئيسا وأعضاء ومجموعات سياسية ووطنية وخص رئيس المجلس بالشكر السيناتور تيني كوكس ومساعديه و رئيس وأعضاء اللجنة السياسية والقانونية والأمانة العامة وطاقم اللجنة الذين عملوا بجد وإخلاص ونزاهة للوصول لهذا القرار.

واعتبر الأخ رئيس المجلس أن قرار الجمعية بقبول المجلس الوطني شريكا من اجل الديمقراطية لحظة تاريخية، هامة بكل معانيها ودلالاتها والتي من أهمها أن هذا القرار يشكل أساسا ودافعا لإرساء السلام في المنطقة ، مؤكدا أن الفلسطينيين يؤمنون بان الشراكة مع أوروبا العريقة والصديقة والتي نشترك معها في القيم الإنسانية والحضارية والثقافية ستشكل دفعا قويا للسلام لأنها تعزز أمل شعبنا بالسلام من خلال دعم أوروبا ومساندتها لحقوقه ، كما تعبر تلك الشراكة عن رغبة صادقة لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية جميعا.

وخاطب الأخ رئيس المجلس أعضاء الجمعية قائلا : إن شعبنا يتطلع إليكم دوما بتقدير واحترام عاليين لما تقدموه من خلال مؤسساتكم جميعا أو من خلال دولكم بشكل مباشر لشعبنا وسلطته الوطنية من دعم ومساعدات مالية واقتصادية وإنسانية، ولما يتميز به الموقف السياسي الأوروبي من عدالة وموضوعية بمساندة حق شعبنا بالحياة وحقه في ممارسة حقوقه السياسية والوطنية والتي تتمثل بإنهاء الاحتلال وبإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحقه في تقرير المصير والحل العادل لقضية اللاجئين وفق القرار الأممي ١٩٤ ومن خلال دعمكم الدائم لمبدأ حل الدولتين.

وأكد الأخ رئيس المجلس أن شعبنا يطمح لحريته التي هي حق



طبيعي وإنساني له وليكون شريكا لكم كدولة مستقلة ليسهم فيها معكم بشكل أكثر فاعلية في العمل من اجل إرساء قيم ومبادئ الإنسانية والديمقراطية و التي هي بالأساس قيم ومبادئ أصيلة في تكوين شعبنا الحضاري والإنساني ، كشعب مارسها بقدر ما استطاع رغم الاحتلال وعبر عنها بوثيقة الاستقلال عام ١٩٨٨ .

وأضاف الأخ رئيس المجلس: إن هذه القيم والمبادئ التي تسعى أوروبا بصدق وجدية لتكريسها والتي نشترك معها فيها ونتبناها ونحاول جاهدين منذ تبلور منظمة التحرير الفلسطينية ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسستيهما التشريعية الممثلة بالمجلس الوطني على تطبيقها وتكريسها والتي عرفتموها من خلال مشاركاتنا الدائمة منذ سنوات في العديد من المؤسسات الأوروبية والإقليمية والدولية ومن خلال تفاعلكم اليومي مع شعبنا ومن خلال مراقبتكم للانتخابات الرئاسية والتشريعية في السنوات ١٩٩٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦. وأخيرا من خلال تقرير لجنتكم السياسية وتوصياتها.

وقال الأخ رئيس المجلس : إن هذه القيم والمبادئ الديمقراطية والإنسانية التي نؤمن بها ونشترك معكم فيها أعطيتموها اليوم بقراركم زخماً جديدا وهاما سيسهم بهذه الشراكة التي نفخر بها في تبادل المعرفة والإمكانات والخبرات وما نعول عليه من مساعدة ممكنة من طرفكم لنا، وبما يغني ويُحدِّث ممارساتنا وتجربتنا البرلمانية والتشريعية.

وأشاد الأخ رئيس المجلس بالنقاش الجاد والمثمر الذي جرى اليوم في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول قرار اعتماد المجلس الوطني الفلسطيني شريكا من اجل الديمقراطية ، مؤكدا التزام المجلس الوطني تجاه هذه الشراكة لأننا نؤمن بذلك ولان هذه المبادئ أصيلة في شعبنا ولأن هذا ما نريده لشعبنا قبل كل شيء، ولأننا نطمح أن نرى فلسطين المستقلة مستقبلا قائمة على هذه الأسس من العدل والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وتساوي الفرص بينهما دون تمييز بسبب عرق أو دين أو جنس وإرساء الحريات العامة وضمان حرية الأديان والمعتقدات والعبادات. وأيضا لان هذا يعزز صداقتنا وشراكتنا معكم ويعزز علاقات الجوار بيننا لما نشترك فيه من تاريخ وجغرافيا.

ومن اجل ذلك، جدد الأخ رئيس المجلس التأكيد على تعهد المجلس الوطني بالعمل لتنفيذ الالتزامات حسب المادة ٦٠ من



الزعنون في مؤتمر صحفي مع أمين عام مجلس اوروبا

النظام الداخلي للجمعية ، الى جانب ما جاء في قرارها حول هذه الشراكة، وقال الأخ رئيس المجلس : إن أول و أهم ما نعمل عليه ونلتزم به ليس أمامكم فقط بل أمام شعبنا هو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني التي تأخرت وللأسف بسبب الاحتلال والانقسام المؤلم لنا والذي بدأت مرحلة نهايته بتوقيع اتفاق المصالحة في القاهرة في ٤ / ٥ / ٢٠١١ والذي يتضمن ضرورة إجراء الانتخابات قبل حزيران القادم .

وأضاف الأخ رئيس المجلس: هذا الاتفاق الذي تحاول إحباطه وللأسف بعض الجهات والذي نأمل منكم مساعدتنا لانجازه لأن ذلك يضمن وحدة شعبنا وإجراء الانتخابات التي ستحيي مؤسساتنا التشريعية التي ستمكننا من انجاز العمليات التشريعية والقانونية اللازمة لتعزيز الديمقراطية لدينا وانجاز القوانين ذات الصلة بالشراكة.

وأشار الأخ رئيس المجلس أن السيد الرئيس محمود عباس أبو مازن سيلقي خطابا في السادس من هذا الشهر أمام الجمعية وقد حرص على تلبية دعوة الجمعية لأول مرة بعد خطابه التاريخي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة،وذلك لما يكنه وشعبنا لكم ولشعوبكم من تقدير واحترام، والذي سيؤكد لكم التزامنا بمسيرة السلام والعمل على تحقيقه.

وقال الأخ رئيس المجلس: إننا نبذل كل جهد ممكن للتغلب على العقبات التي تعرقل عمل مؤسساتنا الديمقراطية ومن بينها تلك التي يسببها الاحتلال الذي يحتجز في سجونه عشرات النواب المنتخبين من مختلف الكتل البرلمانية، فضلا عن نواب القدس المهددين بالإبعاد عن مدينتهم، وذلك من بين ستة آلاف أسير فلسطيني نريدهم جميعا أحرارا بين أسرهم كما يراد للأسير الإسرائيلي جلعاد شاليط أن يكون حرا بين أفراد أسرته.

وختم الأخ رئيس المجلس كلمته قائلا: باسم شعبنا الفلسطيني وباسم المجلس الوطني الفلسطيني أشكركم على قراركم هذا آملا أن تكون هذه بداية مرحلة جديدة لعلاقة أكثر تطورا وتفاعلا آملين مستقبلا أن تُمثل من خلال دولة كاملة السيادة تماما كما تحظى به شعوبكم ودولكم.

ثالثا: توقيع اتفاق الشراكة

بعد الانتهاء من إقرار الجمعية للطلب الفلسطيني، والاستماع لكلمة الأخ رئيس المجلس ا لوطني الفلسطيني، وقع الأخ رئيس المجلس مع رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا اتفاق الشراكة .

رابعا: لقاء الأخ رئيس المجلس مع رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

تناول اللقاء الذي حضره إلى جانب الأخ رئيس المجلس عدد من أعضاء الوفد المرافق،العلاقات بين المجلس الوطني الفلسطيني والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، وسبل تطوير هذه العلاقات استناداً إلى ما ورد في اتفاق الشراكة بين الجانبين .

اليوم الثاني:
٢٠١١/١٠/٥

أولا: لقاء رئيس المجلس الوطني مع أمين عام مجلس أوروبا

التقى الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وعدد من أعضاء الوفد البرلماني المرافق له في مقر مجلس أوروبا في ستراسبورغ بتاريخ ٢٠١١/١٠/٥ بالسيد Thorbjorn Jaglan d أمين عام مجلس أوروبا.

وفي بداية الاجتماع شكر الأخ رئيس المجلس الأمين العام لمجلس أوروبا على ما قدموه للشعب الفلسطيني ومؤسساته ، وكان أخرها اعتماد المجلس الوطني الفلسطيني بأغلبية ساحقة شريكا لأوروبا من اجل الديمقراطية ، مشيرا إلى علاقات الصادقة التي تربط الجانبين .

وأوضح الأخ رئيس المجلس للسيد Thorbjorn Jagland الدوافع التي جعلت السيد الرئيس أبو مازن والقيادة الفلسطينية تقديم طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في مجلس الأمن الدولي وعلى رأس تلك الأسباب والدوافع تعثر عملية السلام بسبب التعنت حكومة نتنياهو المتطرفة وعدم التزامها بمتطلبات السلام العادل والشامل في المنطقة بل بالعكس تستمر في سياسة الاستيطان التي دمرت أسس عملية السلام ومبدأ حل الدولتين.

وأشار الأخ رئيس المجلس في لقائه إلى أن حكومة نتنياهو تتهرب باستمرار من تنفيذ كل الاتفاقيات والتفاهمات حيث لم تلتزم بما توصلت إليه المفاوضات مع حكومة اولمرت السابقة ما ارجع الأمور إلى نقطة الصفر، ما استدعى الجانب الفلسطيني إلى البحث عن حلول أخرى وكان من بينها الذهاب إلى الأمم المتحدة.

كما تحدث الأخ رئيس المجلس عن أهمية القرارين اللذين صدرا عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والمتعلقين بقبول المجلس الوطني شريكا من اجل الديمقراطية والثاني حول الطلب من الدول الأوروبية الست الأعضاء في مجلس الأمن التصويت لصالح طلب فلسطين وهي: فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا والبرتغال والبوسنة والهرسك.

واعتبر الأخ رئيس المجلس هذين القرارين دعما قويا لعملية السلام في المنطقة وأعرب عن أمله أن يكون لهما تأثير فعال على



إقناع الدول الأخرى بدعم الطلب الفلسطيني في مجلس الأمن.

وقال الأخ رئيس المجلس أن ما جرى أعاد تقوية الصلة بين أوروبا والشعب الفلسطيني، وواجبنا أن نشكركم على ذلك ولن ننسى مؤازرتكم لنا وقد اصبحنا شركاء وليس أصدقاء فقط .

بدوره ، أكد الأمين العام لمجلس أوروبا إلى علاقات الصداقة والتعاون مع الجانب الفلسطيني مشيرا الى علاقته القوية مع السيد الرئيس أبو مازن ، معتبرا ما جرى من منح المجلس الوطني الفلسطيني مكانة الشريك مع أوروبا محطة مهمة في تاريخ العلاقات ستؤسس لمرحلة جديدة من التعاون ، كما اعتبر قرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الطلب من الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن التصويت لصالح الطلب الفلسطيني بالعضوية الكاملة بأنه قرار بالاتجاه الصحيح ، وأن هذا الطلب هو طلب محق ومشروع ، مؤكدا سعيه المستمر إلى البحث عن كيفية تطوير العلاقات مع فلسطين في مختلف المجالات .

وبعد انتهاء اللقاء، عقد الأخ سليم الزعنون وأمين عام مجلس أوروبا مؤتمرا صحافيا ، أكد خلال الأخ رئيس المجلس ردا على سؤال حول وضع الجندي شاليط ، أن هذا القضية يمكن حلها في إطار أوسع واشمل حيث أن هناك ما يزيد على ٦ آلاف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي والكثير منهم امضى ما يزيد على ربع قرن داخل تلك السجون ، وبالتالي يجب أن يسير الأمران بشكل يتم فيه الإفراج عن كافة الأسرى لكي تتحقق الفرحة لجميع الأهالي وذوي الأسرى .

وردا على سؤال حول اختلاف موقف ممثلي الكنيست الإسرائيلي من التصويت في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، قال الأخ رئيس المجلس أن الرأي العام الإسرائيلي بمعظمه مع حل القضية الفلسطينية بما في ذلك إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال، ولكن حكومة نتنياهو لا تمثل ذلك الرأي، وان الجمهور الإسرائيلي مقهور من سياسات تلك الحكومة التي تريد دفع الأمور إلى مرحلة الانفجار.

ثانيا: لقاء رئيس المجلس الوطني مع رئيسة مجموعة الاتحاد الديمقراطي والليبرالي من اجل أوروبا

كما التقى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٠/٥ بالسيدة Anne Brasseur ، التي شكرها على جهودها وكتلتها في التصويت لصالح قرار الجمعية البرلمانية لمنح المجلس الوطني مكانة الشريك، والتصويت لصالح قرار يطالب الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن التصويت لصالح طلب فلسطين في الأمم المتحدة ، وقد اصبحنا بفضل ذلك شركاء وليس أصدقاء فقط، ونرحب بكم في استقبال السيد الرئيس أبو مازن في مبنى الجمعية غدا (٢٠١١/١٠/٧).

بدورها شكرت السيدة Anne رئيس المجلس الوطني وهنأته بقبول المجلس الوطني شريكا للجمعية في الديمقراطية ، واستفسرت كذلك من أعضاء الوفد عن إمكانية تطوير النظام السياسي الفلسطيني بحيث يصبح أكثر تراتبية، وقد أجاب السيد بسام الصالحي الذي حضر اللقاء إلى أن المشكلة في الاحتلال واستمرار إجراءاته وتعطيل كل تقدم على

الأرض الفلسطينية من بناء للمؤسسات او تطوير للاقتصاد الفلسطيني، وقد بدأ ذلك منذ عدوان إسرائيل عام ٢٠٠٢ على الأراضي الفلسطينية والذي دمر كل شيء ، حيث تعمقت إعاقات بناء الديمقراطية الفلسطينية بعد رفض إسرائيل الاعتراف بنتائج انتخابات عام ٢٠٠٦ ، مشيرا إلى اختطاف إسرائيل لنواب المجلس التشريعي وإجبارهم على ترك مكان إقامتهم كما حصل مع نواب القدس، والآن لا نستطيع إجراء الانتخابات العامة بسبب استمرار الاحتلال .

كما أكدت عضو الوفد الأخت ربيحة ذياب إننا كشعب فلسطيني بحاجة للاستقرار لكي نستطيع الاستمرار في جهودنا في التنمية لأن الاحتلال دائما كان يفشل ويدمر كل شيء ويجبرنا على العمل من جديد ولن تتحقق تنمية مستدامة إلا بانتهاء الاحتلال.

ثالثا: الوفد البرلماني الفلسطيني يلتقي سكرتير لجنة البندقية

التقى أعضاء من الوفد البرلماني الفلسطيني المشارك في أعمال الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، برئاسة عزام الأحمد، ومشاركة قيس عبد الكريم، وإبراهيم خريشة، بتاريخ ٢٠١١/١٠/٥مع سكرتير لجنة البندقية تومس ماركرت.

وهنأ السيد ماركرت الوفد الفلسطيني بقبول المجلس الوطني شريكا من أجل الديمقراطية، معتبرا أن ذلك يسهم في تعزيز العلاقة بين الجانبين، مؤكدا أن لجنة البندقية منذ عام ٢٠٠٨ لديها علاقات وثيقة مع فلسطين، حيث يشارك وزير العدل الفلسطيني علي خشان في اجتماعات لجنة البندقية، مشيرا إلى أن الوضع الفلسطيني لديه خصوصية يجب التعامل معها.

وقال الأحمد إن علاقاتنا مع لجنة البندقية قد ساعدت في هذا القرار، وقد كان لقرار دعم طلب فلسطين في الأمم المتحدة استحسانا لدى الجميع وقد اتصل الرئيس محمود عباس معبرا عن سروره وشكره للجمعية على هذا القرار، مؤكدا أن ما جرى بالأمس يعزز ويقوي من العلاقة والرؤية المستقلتين لأوروبا تجاه القضية الفلسطينية.

وأضاف الأحمد: بعد هذين القرارين وخاصة الشراكة في الديمقراطية، فإننا نطمح إلى مزيد من تمتين العلاقات مع لجنة البندقية من أجل دعم الجانب القانوني للقضية الفلسطينية ومتابعة الجهود التي تقوم بها فلسطين في الأمم المتحدة، ونأمل قبولنا أعضاء عاملين في لجنة البندقية.

كما أشار الأحمد إلى أن المجلس التشريعي معطل ولا يقوم بدوره، ولكن القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية أعطى بموجب مادته رقم ٤٣ صلاحيات التشريع في القضايا الرئيسية لرئيس السلطة.



من جانبه، قال ماركرت إن فلسطين قطعت شوطا كبيرا ومهما في تعزيز الديمقراطية وبناء المؤسسات، خاصة الجانب القانوني، مبديا استعداده للمشاركة في دعم النظم القانونية الفلسطينية.
وأضاف: نحن الآن نتعاون مع القضاء الفلسطيني في إطار التعاون مع المجلس العربي الدستوري والقانوني.

اليوم الثالث:
٢٠١١/١٠/٦

نشاطات ولقاءات متعددة للوفد البرلماني الفلسطيني

وسط أجواء احتفالية، والحضور غير العادي لأعضاء الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والذي وصف انه من أعلى مستويات الحضور والمشاركة في اجتماعات هذه الدورة للجمعية، وبعد خطاب السيد الرئيس محمود عباس أمام هذا
الحضور من الأعضاء والسفراء، ومشاركة أبناء الجالية الفلسطينية في أوروبا في استقبال السيد الرئيس واستماعهم لخطابه أمام الجمعية الذي لقي استحسانا كبيرا بين البرلمانيين الأوروبيين، التقى الوفد البرلماني الفلسطيني برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون بتاريخ ٦-٩-٢٠١١ مع عدد من المسؤولين ورؤساء المجموعات السياسية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بعد أن منحت هذه الجمعية المجلس الوطني مكانة الشريك من اجل الديمقراطية.

أ- اللقاء مع الأمين العام للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

التقى الوفد بالأمين العام للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا السيد Wojciech Sawicki ، وقد أشاد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بالدور الذي لعبه الأمين العام للجمعية في وصول المجلس الوطني لمكانة الشريك معها، مؤكدا أن هذا الأسبوع وما تحقق فيه لفلسطين يعتبرا انجازا ونجاحا ليس لفلسطين فحسب بل للعالم والسلام فيه.
كما أكد رئيس المجلس أن خطاب الرئيس أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا يدلل بشكل قاطع على رغبتنا في السلام العادل ويدلل أيضا أن أوروبا تقف إلى جانب الحق الفلسطيني.
كما جرى البحث خلال الاجتماع في سبل التعاون والتنسيق بين المجلس الوطني والجمعية البرلمانية بعد هذا القرار، إلى جانب البحث في الدور الذي ينبغي لممثلي المجلس الوطني في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا أن يطلعوا به داخل لجان هذه الجمعية ، وقد أبدى الأمين العام للجمعية استعداداً كاملاً لتسهيل سبل هذا التعاون و التنسيق بما في ذلك تدريب سكرتاريا خاصة بالجانب الفلسطيني بهدف تعريفها بآليات العمل المتبعة، لكي يكون دور الوفد الفلسطيني دوراً عاملا وفاعلا.
و أكد الأمين العام للجمعية انه من الآن بدأت مرحلة العمل الجدي بعد قبول المجلس الوطني شريكا من اجل الديمقراطية معنا ، وسيدخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في شهر ١ /٢٠١٢ القادم ، وسنعد خطة لتعريفكم على آليات العمل وقواعد العمل البرلماني ، و على الممثلين الفلسطينيين ان يطلعوا على كيفية التصرف داخل الجلسات العامة في الجمعية، ونأمل من وفدكم داخل الجمعية ولجانها ان يكون له دور فاعل وهذا أمر مهم جداً ، وهذا الأمر أيضا مهم بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط وكل القضايا في العالم ، وندعوكم أن تستغلوا هذه الفرصة الجديدة بأوسع قدر ممكن ونحن تحت تصرفكم .
وأشار الأمين العام للجمعية انه في ١٦ كانون الاول ٢٠١١ في باريس-سيكون هناك اجتماع للسكرتاريا، واقترح أن يشارك موظف من المجلس الوطني أو التشريعي في هذا الاجتماع، وبعد ذلك في شهر كانون الثاني ٢٠١٢ ستعقد دورة تدريبية في ستراسبورغ، ونحن جاهزون لدعوة واحد أو أثنين من طرفكم ليوم أو ثلاثة أيام ، من أجل التعلم هنا في ستراسبورغ .
وقد تم الاتفاق مع الأخ إبراهيم خريشة الأمين العام للمجلس التشريعي على التواصل وترتيب ذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس ا لوطني الفلسطيني.

ب-لقاء الوفد مع السيد تيني كوكس مقرر لجنة الشؤون السياسية في الجمعية

كما التقى الوفد الفلسطيني بالسيد تيني كوكس مقرر لجنة الشؤون السياسية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، الذي كان له الدور الأبرز في إعداد التقرير ومشروع القرار الذي تم بموجبه منح المجلس الوطني الفلسطيني مكانة الشريك في الجمعية.
وقد حيا رئيس المجلس الوطني السيد كوكس على دوره وجهوده الكبيرة التي بذلها في الوصول لهذا القرار معتبرا إياه فارسا من فرسان الديمقراطية ، مشيرا إلى أن هذا القرار أعاد الأمل لشعبنا في إمكانية الوصول لأهدافه في الحرية والاستقلال في دولة ديمقراطية، داعيا إياه لزيارة فلسطين .
بدوره، اعتبر كوكس أسبوع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا: بأنه أسبوع فلسطين التي قررنا أن نمنحها مكانة الشريك من اجل الديمقراطية، وهو يوم عظيم ليس بالنسبة لفلسطين فحسب بل بالنسبة لأوروبا أيضا، وبالفعل كان يوم التصويت لفلسطين وحقها في الحرية و الديمقراطية.

ج- لقاء الوفد الفلسطيني مع رئيس لجنة الشرق الأوسط في الجمعية

جرى البحث مع رئيس ومقرر لجنة الشرق الأوسط في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في قضايا السلام في منطقة الشرق الأوسط ، وأكد رئيس اللجنة السياسية السيد كورلاتين قسطنطينوس انه ينوي زيارة فلسطين في القريب من اجل الإطلاع على ما يجري على الأرض ومن أجل بذل الجهود لدفع عملية السلام ، مؤكدا حرص لجنته على إبقاء القضية الفلسطينية على جدول الأعمال .
بدوره قال الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني





الفلسطيني: إنه آن الأوان أن تتخلص فلسطين وشعبها من الاحتلال وما رافقه وما زال يرافقه من معاناة مستمرة تمثلت في القتل والتدمير وبناء المستوطنات في الأراضي

الفلسطينية ، مشيرا إلى أن الكثيرين من الجانب الإسرائيلي والذين سببوا تلك المأساة لشعبنا نادمون اليوم على فعلتهم ويطالبون نتنياهو بالوفاء باستحقاقات السلام المتمثلة بإقامة الدولة الفلسطينية وأنه كلما تأخر الوقت في ذلك أضر ذلك بمصالح إسرائيل.

وأضاف الاخ رئيس المجلس أن الشعب الفلسطيني يشعر اليوم أنه خطا خطوات مهمة أعادت له حيويته وأمله في الحرية والاستقلال في الوقت الذي يشعر فيه الشعب الإسرائيلي بالقهر والإحباط من سياسة نتنياهو التي تدمر كل فرص السلام وتفشل كل الجهود الدولية الساعية لإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني وتخليصه من الاحتلال .

وأشار الأخ رئيس المجلس ان القرارات التي اتخذتها الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لصالح الحق الفلسطيني سواء منحه المجلس مكانة الشريك أو دعم الطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة أكدت لنا مدى الحرص الأوروبي لمساعدة الشعب الفلسطيني ، الأمر الذي جعلنا نؤكد الحرص على التمسك -كما قال السيد الرئيس في خطابه أمام الجمعية بالسلام الذي يعيد لنا حقوقنا ، فنحن لا نريد إلا أن يعم السلام في أرضنا المقدسة.

بدوره ، أكد مقرر لجنة الشرق الأوسط في ذات الاجتماع على ايجابية ما حصل هذا الأسبوع هنا في الجمعية ونأمل أن تحصل بفلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وان قبول المجلس الوطني شريكا مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قد يؤدي إلى تسريع قيام الدولة الفلسطينية وسأقوم بزيارة فلسطين (الأراضي المحتلة) وإسرائيل ، وأحاول المساعدة على إيجاد حل للقضية ، وآمل أن يكون لنا دور في بلورة المواقف السياسية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين .

د- لقاء الوفد مع رئيس اللجنة السياسية للجمعية

جرى في هذا اللقاء بحث تطورات القضية الفلسطينية خاصة على صعيد الدور المؤمل ان تلعبه أوروبا في عملية السلام ودعم المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة ، وقد أكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لرئيس اللجنة السياسية اننا دائما كنا مع السلام العادل في المنطقة وإنا صادقون في سعينا لذلك ، مطالبا إياه الإسهام في تحقيق ذلك وشاكرا له وللجنته السياسية على جهودها في إعداد تقريرها حول استحقاق المجلس الوطني الفلسطيني مكانة الشريك في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا إلى جانب دورها في إصدار قرار يدعم طلب فلسطين في الأمم المتحدة.

هـ- مشاركة الوفد الفلسطيني في اجتماعات اللجنة السياسية

كما شارك وفد من أعضاء الوفد الفلسطيني في اجتماعات اللجنة السياسية التي عقدت بتاريخ ٢٠١١/٩/٦ في مقر الجمعية البرلمانية في ستراسبورغ والتي بحثت واقع ومستقبل الربيع العربي، و قالت الأخت ربيحة ذياب عضو الوفد المشارك : نعتبر هذا الأسبوع أسبوعاً فلسطينياً ، وقد وصلنا لهذه المرحلة بعد جهود كبيرة ودعم مشكور من أعضاء الجمعية ، ونحن نؤمن بالديمقراطية لأننا آخر الشعوب التي ما زالت محتلة، لذلك سنكون أكثر حرصاً عليها ويجب ان يكون للشعب الفلسطيني مكان و فرصة لتحقيق أهدافه، ونشكركم على دعمكم لنا في الشراكة ونشكركم كذلك على قراركم بدعوة دولكم في مجلس الأمن للتصويت لصالح عضوية فلسطين.

ملخص قرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا منح المجلس الوطني الفلسطيني مكانة الشريك من اجل الديمقراطية

مشيرة إلى أن المجلس الوطني الفلسطيني جدد عزمه على العمل لضمان التنفيذ الكامل للالتزامات السياسية الواردة في المادة (٢.٦٠) والتي دخلت عبر خطاب رئيسه في ٣ تشرين الثاني ٢٠١٠، فإن الجمعية قررت:

١-منح مكانة شريك في الديمقراطية للمجلس الوطني الفلسطيني اعتباراً من لحظة اتخاذ هذا القرار.

٢- دعوة المجلس الوطني الفلسطيني لكي يعين من بين أعضائه المنتخبين ديمقراطياً وفداً لشريك في الديمقراطية يتألف من ثلاثة ممثلين وثلاثة بدائل وفقاً للمادة (٦٠-٤) من النظام الداخلي للجمعية.

٣- تعتقد الجمعية بأن التقدم في الإصلاحات إلى الأمام هو الهدف الرئيسي للشراكة من أجل الديمقراطية وينبغي أن يشكل معياراً لتقييم كفاءة هذه الشراكة .

٤- تبعاً لذلك، فإنها تعتزم مراجعة، في موعد لا يتجاوز سنتين من تاريخ اتخاذ هذا القرار، حالة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات



السياسية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني، وكذلك المضي قدماً في القضايا المحددة المذكورة في الفقرة ١٢ أعلاه .

٥- تؤكد الجمعية أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة باعتبارها حجر الزاوية للديمقراطية الحقيقة . ولذلك فإنها تتوقع أن تكون مدعوة لمراقبة الانتخابات البرلمانية التي ستجري في الأراضي الفلسطينية اعتباراً من الانتخابات العامة المتوقعة قبل يونيو حزيران ٢٠١٢.

٦-الجمعية على ثقة بأن منح صفة شريك الديمقراطية للمجلس الوطني الفلسطيني سوف يسهم في تكثيف التعاون بين الفلسطينيين ومجلس أوروبا ويشجع انضمام فلسطين في الوقت المناسب لاتفاقيات مجلس اوروبا . وهي بهذا تشجع الأمين العام لمجلس أوروبا ، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي ، من أجل حشد خبرات المنظمة ، بما في ذلك خيرات لجنة البندقية ، وذلك بهدف المساهمة في التنفيذ الكامل للإصلاحات الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية .

مكانة الشريك من اجل الديمقراطية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

هي احد أنواع العضوية المعتمدة في مجلس أوروبا الذي يضم في عضويته ٤٧ دولة، و بالنسبة لنا في المجلس الوطني ستسهم هذه الشراكة في رفع التمثيل الفلسطيني ومستوى العلاقات الدولية لفلسطين، وتسهم كذلك في إدامة وتطوير العلاقات البرلمانية للمجلس الوطني .

كما أن هذه الشراكة ستؤدي إلى تكثيف التعاون بين المجلس الوطني بصفة خاصة وفلسطين بصفة عامة ومجلس أوروبا وتشجع انضمام فلسطين في الوقت المناسب لاتفاقيات مجلس أوروبا، وهي بهذا تشجع الأمين العام لمجلس أوروبا، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، من أجل حشد خبرات المنظمة، بما في ذلك خبرات لجنة البندقية، وذلك

بهدف المساهمة في التنفيذ الكامل للإصلاحات الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية ، وتبادل المعرفة والإمكانات والخبرات ، وبما يغني ويحدث ممارساتنا وتجربتنا البرلمانية والتشريعية.



وقد أقر مجلس أوروبا هذا النوع من العضوية عام ٢٠٠٩، لتضم دول الجوار إليها، وهذه المرة تم تجاوز فكرة أوروبا الجغرافيا.

وبخصوص الفرق بين العضو المشارك والعضو المراقب، فإن الحقوق نفسها، ولكن المراقب هو عضو في المجلس التنفيذي لمجلس أوروبا والجمعية البرلمانية معا، أما العضو المشارك فهو عضو في الجمعية البرلمانية فقط، والأعضاء المراقبون هم:

١. كندا .
٢. أمريكا .
٣. المكسيك .
٤. إسرائيل.

وقد تم قبولهم منذ عام ١٩٥٦.

وهناك المغرب فقط من الدول العربية التي منحت مكانة الشريك من اجل الديمقراطية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

كما شارك الوفد الفلسطيني في حفل استقبال للسيد الرئيس محمود عباس مساء يوم الثلاثاء ١٠/٥ وحضره أعضاء الجمعية والسفراء، كما انضم الأخ رئيس المجلس والوفد المرافق إلى السيد الرئيس أثناء إلقائه كلمته أمام الجمعية. وأقام الوفد الفلسطيني معرضا للتراث الفلسطيني في الجمعية البرلمانية و لقي إقبالا كبيرا.



تقرير حول أعمال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس المركزي الفلسطيني

بحضور سيادة الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، افتتح الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أعمال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس المركزي الفلسطيني» دورة انجاز استحقاق الدولة والوحدة»، وذلك في مقر الرئاسة في مدينة رام الله خلال الفترة ٢٧-٢٨/٧/٢٠١١ حيث حضر الاجتماع (٨١ عضوا) من أصل ١١٦ عضواً هم عدد أعضاء المجلس المركزي .

وفي بداية جلسة الافتتاح أعلن الأخ سليم الزعنون عن أسفه لمنع إسرائيل حضور السيد تيسير قبعة نائب رئيس المجلس وغيره من الأعضاء أعمال هذه الدورة .

ورشحت رئاسة المجالس والطوائف المسيحية عضو المجلسين الوطني والمركزي الأب قسطنطين قرمش لتولي المنصب بالوكالة ومؤقتاً.... وقد وافق أعضاء المجلس المركزي على ذلك، وقد اخذ الأب قرمش مقعده كنائب لرئيس المجلس على منصة رئاسة الجلسة الى جانب رئيس المجلس وأمين سره .

وبعد ذلك ألقى الأخ رئيس المجلس كلمة أكد فيها أنه بالعودة إلى الماضي غير البعيد عندما أفشلت إسرائيل مؤتمر مدريد للسلام ولم توافق على أوسلو في البداية، واليوم تعنّت نتنياهو، ضاربةً عرض الحائط كل القرارات والنداءات الدولية، وتصرفت وما زالت وكأنها فوق القانون الدولي بامتياز، إنهم لا يريدون السلام ولذلك قتلوا رابين، أجّلنا إعلان الدولة وصبرنا وانتظرنا ولكن دون جدوى.

وكان من المفروض أن يعلن رئيسنا الراحل الشهيد ياسر عرفات قيام الدولة في سنة ١٩٩٩ تاريخ انتهاء المرحلة الانتقالية ولكن نتنياهو هدد باجتياح الأراضي الفلسطينية وتوسط الأوروبيون والأمريكان طالبين أن نؤجل الإعلان لمدة سنة فوافقنا، وإزاء هذه الخديعة مضى علينا احد عشر عاما الآن .

وأكد رئيس المجلس انه وسط هذا الجو المحموم وأمام هذا التعنت ومع إنشغال العرب في قضاياهم الداخلية، ومع الدعم الأميركي المطلق لإسرائيل مالياً وعسكرياً و الوعد بالفيتو الأميركي في مجلس الأمن ... كان لا بد من التوجه للأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران في أيلول القادم ...

و قال الأخ رئيس المجلس ان القدس تئن تحت سياسة التهجير والهدم والمصادرة ... القدس أيها الاخوة تكاد تهود ... وسط دعم أميركي وصمت أوروبي وعجز عربي، وسياسة التهويد تضيع القدس ايها السادة الكبار حيث تصر اسرائيل على انها العاصمة الأبدية لها وتحت سيادتها وليست قابلة للتجزئة فالاستيطان أيها الإخوة بدأ بأقل من عشرة آلاف مستوطن سنة ١٩٧٢ وارتفع الآن إلى أكثر من ٧٠٠ ألف مستوطن.

وأوضح أن المفهوم الإسرائيلي للدولة هو: دولة بلا حدود اي الدولة التي لا حدود لها وهي في الواقع حكم ذاتي محدود شبيه بالدولة الشيشانية التي لا حدود لها وهي حكم داخلي لأقلية يسمح لها بإدارة شؤونها تحت سيادة إسرائيل .

و قال بأن هناك من ينصحنا بالأخذ بالتجربة التي مرت بها سويسرا عندما حصلت اولا على ما هو أدنى من العضوية الكاملة بالقبول بصيغة (non member state) والتي استطاعت بموجبها الانتقال بعد سنوات قليلة إلى العضوية الكاملة، ولكن نحن لسنا سويسرا التي لا تعاديها الصهيونية العالمية و أمريكا المتحيزة



لإسرائيل.

وأضاف أنه من خلال معرفته القانونية المتواضعة يحذر من التجاوب مع هذه النصيحة التي لن تقدمنا إلى الإمام وستمكث فلسطين مئة سنة حتى تنتقل إلى العضوية الكاملة وهذا لا يقل سوءاً عن الفيتو الأمريكي.

وعلى الرغم من الموقف الأمريكي المتحيز لإسرائيل فإننا ندعم ما أعلنه الأخ الرئيس أبو مازن والقيادة الفلسطينية بالذهاب إلى هيئة الأمم المتحدة، حتى في ظل اعتبار الولايات المتحدة لهذا التوجه استفزازا لإسرائيل وفي ظل انقسام الموقف الأوروبي وفشل اللجنة الرباعية، وهنا وأمام التعسف الأمريكي لا بد لنا أن نلجأ إلى صيغة (Uniting For Peace) .

كما دعا القانونيين الفلسطينيين والخبراء إلى دراسة إمكانية الاستفادة من القرار ٣٧٧/٥ الخاص بـ Uniting For Peace (متحدون من اجل السلام) وان يقترحوا وصف حالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بالشكل الذي لا يتعارض مع قواعد قبول دولة جديدة في الأمم المتحدة و البحث في كيفية الاستفادة من هذا القرار للانتصارعلى الفيتو الأمريكي المتوقع.

وتوجه مجددا لحركة حماس لإدراك هذه المستجدات وحرمان نتنياهو من استمرار استغلالها، ونحن في المجلس الوطني بدأنا التحرك للتجاوب مع مطالب شعبنا ب(إنهاء الانقسام) و(إنهاء الاحتلال)، ومن الخطأ عدم مشاركة حماس في المجلس المركزي وانصحها باعتبار المشاركة خطوة على طريق توحيد شعبنا الفلسطيني، وأرى بوجوب دعوة اللجنة الخاصة التي أنشأها اتفاق القاهرة سنة ٢٠٠٥ للاجتماع بشكل متواز مع اجتماعات اللجان الأربع ، وهذا يخلصنا من ارتهان لجنة تفعيل المنظمة والمجلس الوطني خاصة بالنجاح او الفشل في تأليف الحكومة العتيدة.

وحدد رئيس المجلس الوطني المهمات القادمة و التي يجب العمل على انجازها ، وهي كالتالي:

أولا: الصمود في القدس والأراضي الفلسطينية.

ثانيا: حماية أهلنا داخل الخط الأخضر من خطر الترحيل وفقا لشعار يهودية الدولة.

ثالثا: مقاومة سياسة الترانسفير الصامت التي تمارسها إسرائيل ضد شعبنا.

رابعا: استعادة الوحدة الفعلية للشعب الفلسطيني ووضع استراتيجية وطنية.

خامسا: دعوة لجنة تفعيل المنظمة للاجتماع، ولجنة تشكيل المجلس الوطني للاجتماع ايضا بالتوازي مع جهود تشكيل الحكومة لا بالتعاقب.

سادسا: حسن التصرف في العلاقة مع الوضع الجديد لمصر بعد ٢٥ كانون الثاني يناير ليكون مقدمة لمواجهة المخططات الإسرائيلية، ولا شك أن إسرائيل تعد الخطط من الآن لإجهاض الأوضاع التحررية الجديدة في العالم العربي.

بدوره قال السيد الرئيس السيد محمود عباس في كلمته أمام المجلس المركزي ‹نحن ذاهبون إلى مجلس الأمن وهذا ما سنتثبت منه في الرابع من الشهر القادم حيث اجتماع لجنة المتابعة العربية في الدوحة بحضور الخبراء العرب والأجانب ليعطوننا المشورة، ثم سنسير بكل الإجراءات المطلوبة لاحقا، وسواء نجحنا أو لم ننجح لن يكون بديلا للمفاوضات ولكن في حال نجاحنا سيكون شكل المفاوضات مختلفا، وأنا أقول إن خيارنا هو المفاوضات حتى بعد الذهاب إلى الأمم المتحدة .

وأضاف سيادته في افتتاح جلسة المجلس المركزي: ‹الآن أصبح من الصعب التراجع عن الذهاب للأمم المتحدة، لأن هذا التوجه استحقاق وليس بديلا للمفاوضات، ونريد أن نبدأ من الأمم المتحدة لأسباب كثيرة.

وأضاف: ‹إن الذهاب إلى الأمم المتحدة ليس عملا أحاديا كما يروّج إسرائيليا وأميركيا، هذا ليس عملا أحاديا بل العمل الأحادي ما تقوم به إسرائيل من نهب للأرض والاستيطان والحصار، إسرائيل تقوم بالعمل الأحادي وتنتهك الاتفاقيات الموقعة معها من قبل الجانب الفلسطيني، ونحن لا نريد أن نعزل دولة إسرائيل نريد أن نتعايش مع دولة إسرائيل بأمن وسلام واستقرار جنبا إلى جنب نحن نريد أن نعزل سياسة دولة إسرائيل ولا نريد أن ننزع الشرعية عنها›

وعن التهديد بإلغاء أوسلو والعقوبات الأخرى من وقف أموال السلطة، قال الرئيس: ‹نحن ذاهبون ذاهبون ذاهبون إلى الأمم المتحدة وليس بديلا عن المفاوضات›.

وحول المقاومة الشعبية، قال سيادته: ‹نتحدث عن المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والجدار والاستيطان دائما وأبدا وهناك من يقول إننا ضد المقاومة الشعبية، أنا أقول نحن مع المقاومة الشعبية ونحن مع إرادة الشعوب العربية، وما تتوافق عليه الشعوب نحن معه لان الشعوب لا تخطئ، وستصل إلى ما تطمح إليه بدون تدخل من احد›.

وفيما يتعلق بالمفاوضات، قال الرئيس: ‹نحن لم نناقش قضايا المرحلة النهائية ولا مرة إلا لمسات في كامب ديفيد، ولم نصل إلى نتيجة ولم نوفق بالوصول إلى نتيجة والأسباب معروفة في ذلك الوقت، وفشلت كامب ديفيد ولكن في عهد أولمرت ناقشنا جميع قضايا المرحلة النهائية وبحثناها في العمق وتبادلنا الرأي والرأي الآخر وتحدث كل منا عن موقفه وكنا قريبين جدا في القضايا الخمس، أما القضية السادسة فهي قضية الأمن فقد اتفقنا عليها ولكن لم نوقع› وأكد سيادته: ‹لم يكن هناك مفاوضات ولم ننجح في إطلاقها وما جرى من لقاءات كانت محاولات لإطلاق مفاوضات وليس مفاوضات، واللجنة الرباعية أعلنت أنها لم تتمكن من جسر الهوة بين الطرفين:

وقال الرئيس، كنا نتوقع من اللجنة الرباعية أن تصدر بياناً

حول حدود ١٩٦٧، ولكن لم يصدروا، والآن لم يعد هناك وقت، وخيارنا هو الذهاب إلى الأمم المتحدة لأنه استحقاق وليس بديلاً للمفاوضات.

وأما فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، قال الرئيس: إن ‹المصالحة خيار أساسي والوحدة الوطنية طريق إجباري لنا ولو كنت أريد أن أناور سياسيا لم أقم بطرح مبادرة للمصالحة في المجلس الماضي، على حماس قبول تشكيل الحكومة التي قلت إنها حكومتي التي ستأخذنا إلى الأمام ولا تعيدنا إلى الوراء وهي حكومة انتقالية من المستقلين والتكنوقراط›.

وحول الوضع المالي للسلطة قال الرئيس: إن بعض الأشخاص يقولون أن الوضع المالي مفتعل، ولكن أنا أقول أن المانحين من الولايات المتحدة وأوروبا والصين واليابان يدفعون التزاماتهم للسلطة الوطنية، ولكن الآخرين يتلكؤون، لأنهم لو دفعوا الآن سنتمكن من دفع نصف راتب أخر لكن إذا لم يدفعوا لا نعرف ما هي الإمكانية لدينا للدفع.

وأما بالنسبة لمداخلات الأعضاء فقد تركزت مداخلاتهم اعضاء على عدة موضوعات من ابرزها استحقاق ايلول والاستيطان وتهويد القدس والمصالحة ، وبالنسبة لاستحقاق أيلول فقد أكد الاعضاء اهمية هذا الاستحقاق وأن ذلك يخيف إسرائيل لأن أي اعتراف من العالم بفلسطين بحدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ كأمر يجري التفاوض على مناطق متنازع عليها، ويصبح الحديث عن أراضي دولة محتلة هي عضو في الأمم المتحدة .

وشدد الأعضاء بأن الذهاب إلى الأمم المتحدة لا يجب أن يرتبط باستئناف المفاوضات من عدمه، وهو استحقاق مشروع منذ عام ١٩٤٧ ، أن القيادة الفلسطينية ذاهبة للأمم المتحدة مهما كانت المغريات و أما فيما يخص ملف القدس: شدد الاعضاء على أن إسرائيل استكملت تهويد ما نسبته ٨٥٪ من القدس وهي الآن في خطر فهناك المستوطنات، والمناطق الخضراء، والمناطق الامنية، والمقصود بالقدس تلك التي مساحتها ٧٢ كلم ، وأصبح هناك ٧٠ بؤرة استيطانية في البلدة القديمة، و وفي سلوان تستمر الانفاق كذلك غيروا الاسماء الى يهودية وتتغير معالمها الدينية والثقافية والاجتماعية باستمرار.....

و فيما يخص المصالحة شكر الاعضاء السيد الرئيس حضوره وجهوده بالتوقيع على المصالحة و اتفقوا على المصلحة في التوقيع عليها.... ، ولكن المصالحة ليست بديلاً عن حق الشعب الفلسطيني في أن ينتخب قيادته ، ويجب أن يبقى القرار بيد الشعب .

كما طالب الاعضاء بالبدء بهجوم سياسي ديبلوماسي على هذه الديمقراطية المزيفة وان إسرائيل خارجة من الحضارة الإنسانية بسبب هذه القوانين العنصرية .

واشار الاعضاء أن الذهاب إلى الأمم المتحدة في أيلول يجب ان يكون جزءاً من إستراتيجية فلسطينية تشمل إقامة الدولة وتشمل المصالحة ، وتشمل بناء مؤسسات الدولة ، وتقوم أيضا على العلاقات مع العالم و الجوار مع العلم بأنه و منذ١٩٤٦ استخدم حق النقض الفيتو ٥٩ مرة ضد طلب العضوية في الامم المتحدة.

وفي أكثر من مداخلة لأعضاء المجلس تم الاتفاق على ان الذهاب للأمم المتحدة لا يعني انه بديل عن المفاوضات ، ومعنى الذهاب للأمم المتحدة إلغاء مرجعية المفاوضات الثنائية ، ويعني إنهاء التفرد الأمريكي والعودة بالملف إلى الأمم المتحدة و بأن الوحدة الوطنية هي مصلحة عليا يجب فتح الطريق المسدود الذي وصلت إليه بسبب بعض العوامل المحلية و العربية ، والعامل الثاني هو طريقة أداء عملية المصالحة العائدة إلى الحوار الثنائي ويجب إرجاع المصالحة إلى كافة القوى التي وقعت على الاتفاق و الا يكون الحوار فتحاوياً حماسياً ودعوا لاجتماع كامل لكافة القوى الموقعة على المصالحة لبحث كيفية تنفيذها وحل العقبات التي تواجهها.

وفي نهاية أعمال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس المركزي صدر البيان الختامي التالي:

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته الخامسة والعشرين/ دورة إنجاز استحقاق الدولة والوحدة، برئاسة رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، وبحضور الرئيس محمود عباس في مدينة رام الله يومي ٢٧ و٢٨ من تموز ٢٠١١.

وكان الزعنون، رئيس المجلس، قد عقد سلسلة اجتماعات تشاورية لأعضاء المجلس وفعاليات وطنية في عمان، والخليل، ونابلس، ورام الله، لتدارس الأوضاع العامة والموضوعات المعروضة أمام المجلس المركزي، حيث عرضت خلاصات هذه الاجتماعات على المجلس.

ويثمن المجلس هذه المبادرة باعتبارها إسهاما في تفعيل المجلس الوطني الفلسطيني، وسوف يواصل رئيس المجلس جهوده للالتقاء مع أعضاء المجلس في قطاع غزة وبقية التجمعات الفلسطينية في الخارج.

وقد أصدر المجلس في ختام أعماله البيان التالي:

أولا: الدعم الكامل لقرار القيادة التوجه للأمم المتحدة لنيل الاعتراف والعضوية لدولة فلسطين

إن المجلس المركزي الفلسطيني وانطلاقا من الحق المطلق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة أسوة بكل شعوب الأرض وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية والعربية، وفي ظل هذا التأييد العالمي الجارف لحق شعبنا في الاستقلال والحرية، فإن المجلس المركزي يقرر تقديم الدعم الكامل للقيادة وتفويضها لمواصلة خطة التحرك السياسي والدبلوماسي من أجل الذهاب إلى الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة في أيلول للحصول على الاعتراف الدولي الكامل بدولة فلسطين بحدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ والعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وإن المجلس المركزي الفلسطيني وأمام هذا المنعطف التاريخي الحاسم في كفاحنا الوطني يتوجه إلى أشقائنا وأصدقائنا وإلى كل محبي الحرية ولعدالة في العالم لدعم وتأييد ومساندة هذا الحدث التاريخي لإنصاف الشعب الفلسطيني وإنهاء آخر احتلال في التاريخ.

ويؤكد المجلس المركزي تمسك شعبنا بالسلام العادل والدائم والشامل على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وتحقيق الأمن والاستقرار لدول وشعوب الشرق الأوسط.

ويؤكد المجلس المركزي أن اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين وبعضويتها في الهيئة الدولية إنما يوفر الشروط والظروف الموضوعية لمفاوضات جادة تحت الرعاية الدولية وعقد المؤتمر الدولي وصولا إلى تحقيق حل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ تطبيقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما فيها القرار ١٩٤.

ثانيا: إنجاز المصالحة الوطنية في اقرب الآجال

يتوجه المجلس المركزي بالتحية والتهنئة لشعبنا الفلسطيني على توقيع اتفاق المصالحة الوطنية برعاية مصر الشقيقة في أيار الماضي، ويعتبر المجلس هذا الاتفاق التاريخي دليلا صارخا وبرهانا



ساطعا على أن الانقسام هو ظاهرة طارئة في حياة وتاريخ شعبنا وفي كفاحنا الوطني المديد من أجل تحرير أرضنا من الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية (الشريف) وعلى أساس حدود الرابع من حزيران ٦٧.

إن المجلس المركزي الفلسطيني يدعو كافة الفصائل والقوى الوطنية إلى مواصلة الحوار واللقاءات الوطنية على كل المستويات في الداخل والخارج لإزالة كافة العقبات التي لا زالت تعترض تطبيق اتفاق المصالحة على أرض الواقع وبما يحقق الآمال التي يعقدها شعبنا على قيادته وقواه السياسية لإنهاء الانقسام الغريب عن شعبنا وتاريخه.

كما يؤكد المجلس المركزي الفلسطيني على ضرورة الإسراع بالخطوات العملية من أجل عقد اجتماع اللجنة العليا لتفعيل مؤسسات م. ت. ف وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وفق إعلان القاهرة عام ٢٠٠٥ التزاما باتفاق المصالحة .

والمجلس المركزي وأمام هذا الإنجاز التاريخي الوشيك على المستوى الدولي في أيلول القادم للاعتراف بدولة فلسطين المستقلة وبعضويتها في الأمم المتحدة، فإن تحقيق المصالحة وإنهاء ظاهرة الانقسام الشاذة والطارئة هو الشرط الذي لا بد منه لترسيخ وتعزيز الاعتراف العالمي بدولتنا الفلسطينية بما يضع نهاية حاسمة للاحتلال الإسرائيلي الذي يستغل واقع الانقسام للتهرب من الشرعية الدولية ولإدامة احتلاله واستيطانه لوطننا ولقدسنا الشريف، ويؤكد المجلس على تنقية الأجواء والحرص على الحريات وإطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية حزبية أو سياسية.

ثالثا : المقاومة الشعبية للاحتلال حق مشروع لشعبنا

يتوجه المجلس المركزي الفلسطيني في هذه اللحظة التاريخية بالتحية إلى جماهير شعبنا الصامد والمرابط في الوطن والشتات والمخيمات، في غزة الباسلة وفي القدس الصامدة، وإلى كل أهلنا في المدن والقرى و المخيمات الذين بصمودهم التاريخي في وطنهم وأرضهم وقدسهم الشريف، قد فرضوا على العالم وعلى العدو قبل الصديق أن يعترف بحق هذا الشعب الذي تعرض لظلم تاريخي في الحرية والاستقلال وعودة لاجئيه وفي إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وبفضل نضال شعبنا وصموده في وجه بطش الاحتلال الإسرائيلي تقف قضيتنا العادلة اليوم على مشارف إنجاز تاريخي الذي يجسده هذا الاعتراف بدولتنا المستقلة من قبل ١٢٢ دولة حتى الآن والذي لم يحدث له مثيل في التاريخ من قبل، إن هذا الإنجاز التاريخي على المستوى الدولي لابد أن يتعزز بوقفة تاريخية وشاملة لشعبنا على الأرض في مواجهة الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصري والمحاولات الإسرائيلية المشؤومة لتهويد القدس الشريف العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المستقلة.

لقد أبدع شعبنا أشكالا عديدة من النضال الوطني حتى انتزع اعتراف العالم واحترامه لنضالنا ولكفاحنا المديد، وفي هذه اللحظة التاريخية فإن المقاومة الشعبية في مقاومة الاحتلال والاستيطان هي الشكل النضالي الذي أثبت جدارة في بلعين، وبدرس، ونعلين، والنبي صالح، والمعصرة، والغور، وفي بيت حانون، لقد حظي هذا الشكل النضالي من المقاومة الشعبية السلمية بدعم وتضامن من قوى السلام في إسرائيل ومن أرجاء العالم قاطبة، وإن المجلس المركزي، وهو يؤكد على هذا الشكل النضالي الشعبي والسلمي، فإنه يدعو قوى الرأي العام في إسرائيل وفي العالم لنصرة شعبنا ودعم مقاومته الشعبية السلمية ومعاقبة إسرائيل على قمعها وعنفها ضد المقاومة الشعبية .

ويؤكد المجلس المركزي على دعوة اللجنة التنفيذية وكافة الفصائل والقوى ومنظمات المجتمع المدني لوضع الخطط والآليات في كافة الأماكن والمواقع لتعبئة جماهير شعبنا وقطاعاته المختلفة في إطار المقاومة الشعبية في مواجهة قطعان المستوطنين، وإيصال رسالة إلى العالم بأن شعبنا الفلسطيني مصمم على حماية أرضه وانتزاع استقلاله وحريته.

ويؤكد المجلس المركزي أن المقاومة الشعبية حق مشروع لشعبنا في مواجهة الاحتلال والاستيطان لأرضنا.

رابعا : المجلس المركزي يدعو الأشقاء العرب لتقديم الدعم لشعبنا

إن المجلس المركزي وأمام الحصار والقمع والاحتلال الإسرائيلي وتدمير مقومات حياة شعبنا واقتصاده الوطني وحالة الحصار الظالم على قطاع غزة، يدعو الأمة العربية الشقيقة، دولاً وشعوباً، إلى الإسراع في تقديم العون المادي والمالي لشعبنا ولسلطتنا الوطنية، وقد صمد شعبنا على مدى تاريخ كفاحه الطويل بفضل الدعم والإسناد من أمتنا العربية، والآن فإن شعبنا أحوج ما يكون لهذا الدعم في هذه اللحظة التاريخية وشعبنا يقف على أبواب تحقيق الاعتراف الدولي والعضوية الكاملة في الهيئة الدولية.

إن المجلس المركزي يهيب بأمتنا العربية شعوبا ودولاً شقيقة للتحرك الفوري لإزالة هذه الضائقة المالية التي يمر بها شعبنا وسلطتنا الوطنية، والمجلس المركزي على ثقة بأن أشقاءنا لن يترددوا في إنهاء هذه الضائقة ليواصل شعبنا صموده وكفاحه بدعم أشقائه وصولاً إلى انتزاع أرضه من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولته المستقلة.

خامسا : القدس الشرقية عاصمة دولتنا الأبدية

يؤكد المجلس المركزي أن القدس الشرقية (الشريف) هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلت في حزيران ٦٧ وينطبق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ على القدس كما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

وعلى هذا الأساس فإن المجلس المركزي يعتبر قرارات إسرائيل بضم القدس قرارات لاغية، وباطلة ولا قيمة لها، ويؤكد المجلس أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن قد أدانا في عديد القرارات الضم والاستيطان والتهويد وكذلك محكمة العدل الدولية التي اعتبرت القدس جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة واعتبرت الاستيطان والجدار باطلاً وغير مشروع ويجب إزالته. ←←

اختيار الأب قرمش نائباً لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني



خلال أعمال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس المركزي الفلسطيني» دورة انجاز استحقاق الدولة والوحدة»، وذلك في مقر الرئاسة في مدينة رام الله خلال الفترة ٢٧-٢٨/٧/٢٠١١ وبحضور النصاب القانوني (٨١ عضوا) من أصل ١١٦ عضواً هم عدد أعضاء المجلس المركزي تم اختيار الأب قرمش نائبا لرئيس المجلس ، وقال الأخ رئيس المجلس انه قد مضى على وفاة نائب رئيس المجلس الوطني نيافة المرحوم ايليا خوري سبع سنوات ولم يتم تعويضه حتى الآن ، وقد رشحت رئاسة المجالس والطوائف المسيحية عضو المجلسين الوطني والمركزي الأب قسطنطين قرمش لتولي المنصب بالوكالة ومؤقتا.... وقد وافق أعضاء المجلس المركزي على ذلك، وقد اخذ الأب قرمش مقعده كنائب لرئيس المجلس على منصة رئاسة الجلسة الى جانب رئيس المجلس وأمين سره .

وفي هذا المجال، يؤكد المجلس المركزي أن القدس هي الطريق إلى السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ولا سلام ولا أمن بدون عودة القدس ومقدساتها المسيحية والإسلامية بعيدا عن الاحتلال والاستيطان.

ويؤكد المجلس المركزي على الموقف الوطني لشهيدنا الخالد ياسر عرفات ‹ بأنه ليس فينا وليس منا من يفرط بذرة تراب من أرض القدس›، ويطلب المجلس المركزي من اللجنة التنفيذية العمل لإيلاء موضوع القدس الأولوية في عملها ومتابعة قضاياها وتوحيد مرجعيات العمل من أجلها، وتوفير الدعم اللازم لصمود أهلها ومؤسساتهم ودعم المشاريع الاقتصادية والثقافية التي تعزز صمودهم واعتماد آليات العمل اللازمة لذلك كله، وتقديم تقارير دورية للمجلس المركزي عما يتحقق في هذا المجال .

سادسا : المجلس المركزي يقدم تعازيه للمغرب الشقيق وللنرويج الصديقة

يتقدم المجلس المركزي بأحر التعازي لجلالة الملك محمد السادس وللشعب المغربي الشقيق بضحايا سقوط الطائرة التي أودت بحياة ٨٠ ضابطاً وجنديا من أبناء الشعب المغربي، كما يتقدم المجلس المركزي بتعازيه الحارة للنرويج حكومة وشعبا على هذه المأساة التي أودت بحياة العديد من شبابه نتيجة عمل إرهابي، ويعبر المجلس المركزي عن إدانته واستنكاره لهذا العمل الإرهابي اليميني المتطرف.

سابعا : التحية لأسرانا الصامدين في سجون الاحتلال ومعتقلاته

يتوجه المجلس المركزي بالتحية لكل أسرانا البواسل الصامدين في سجون الاحتلال ومعتقلاته، ويدين المجلس القرارات والإجراءات العنصرية التي اتخذتها حكومة إسرائيل ضد الأسرى والمعتقلين، ويؤكد أن قضية الأسرى كانت وستبقى القضية الأساس في عملنا وتحركنا في كافة المجالات المحلية والدولية.

ويدعو المجلس السفراء والممثلين الفلسطينيين في الخارج إلى التحرك من أجل قضية الأسرى في أوساط الرأي العام العالمي، ولجان حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على مستوى العالم لفضح الممارسات الإسرائيلية وتقريب ساعة الحرية لأبطال الحرية من أبناء شعبنا.

ثامنا : المجلس يدين منع أعضاء المجلس من المشاركة في الاجتماع

يؤكد المجلس المركزي إدانته لقيام سلطات الاحتلال بمنع عدد من أعضاء المجلس بمن فيهم نائب رئيس المجلس تيسير قبعة من الوصول إلى رام الله والمشاركة في اجتماعات المجلس.

- عاش الكفاح الوطني في سبيل الحرية والاستقلال والعودة.
- عاش التضامن العالمي مع شعبنا في مقاومته السلمية ضد الاحتلال والاستيطان.
- عاشت وحدتنا الوطنية الراسخة.
- التحية لكل دول وشعوب العالم التي تقف مع شعبنا وعدالة قضيته.



في تكريم ابو جابر بمناسبة اختيار الأب قرمش نائبا لرئيس المجلس الوطني

أكد الاخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في حفل تكريم للدكتور رؤوف ابو جابر رئيس جمعية النهضة الارثوذكسية - الرئيس المرشد للهيئات الارثوذكسية في الاردن وفلسطين ، وبمناسبة اختيار سعادة الاب قسطنطين قرمش نائبا لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، أكد في الحفل الذي اقيم في العاصمة الاردنية عمان إنه يقدر مواقف رؤوف في الكنيسة الارثوذكسية وفي الهيئات الإسلامية والمسيحية لخدمة القضية الفلسطينية والقدس .

وقال: ان هذا الحفل وهذه الدعوة في هذا اليوم - احد ايام شهر رمضان المبارك - لتناول طعام الافطار على مائدة الدكتور رؤوف ابو جابر ، فإن لذلك معاني كبيرة ، نحن نقدرها ونثمنها ، فهي تؤكد وحدة الاديان الموحدة بالله ، وتثبت ان التعايش المسيحي الاسلامي في هذا البلد هو نموذج يحتذى به ، وهذا النموذج بارز في الاردن وفلسطين اكثر من غيره ، ذلك ان القضية الفلسطينية وحدت الناس وشدتهم الى العمل الوطني دفاعا عن الحق الفلسطيني ودفاعا عن المقدسات المسيحية والإسلامية ومن هنا كان اختيارنا ليشاركنا المسؤولية الاب قسطنطين قرمش - نائبا لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني .

وأشاد بالدكتور رؤوف قائلا : اعلم انك من اسرة وطنية مخلصة ، فهذا الدكتور كامل ابو جابر (وزير خارجية الاردن) انذاك ، يقف الى جانب فارس بويز (وزير خارجية لبنان) وزهدي الترزي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ضد الغاء الجهاد في مؤتمر دكار عاصمة السنغال ، فطوبى لكم آل ابو جابر .

كما استذكر الاخ رئيس المجلس الذكرى السابعة لوفاة المطران ايليا خوري — النائب الاول السابق لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، ولا بد من تذكر نضاله وكفاحه بكل الاستقامة.

واضاف الاخ سليم الزعنون : من هنا كان تنسيبنا للقيادة الفلسطينية ان يكون الاب قسطنطين قرمش نائبا لرئيس المجلس الوطني وقد لاقى اجماعا ، وهو عن قناعة تامة بان اخواننا المسيحيين لابد ان يكون لهم من يمثلهم ، علما باننا نحن كذلك نمثلهم ، ولكن لتتضافر الجهود لايقاف النزف الحاصل عن تهجير الاخوة المسيحيين من فلسطين وخاصة القدس ، واذكّر بالشعار الذي كان يطرحه الشهيد المرحوم ياسر عرفات : « وسيأتي اليوم الذي يحمل فيه شبل من اشبالنا او زهرة من زهراتنا علم فلسطين على كنائس القدس ومآذن القدس واسوار القدس» .



وقال سنبقى في الاردن وفلسطين مسلمين ومسيحيين اسرة واحدة ، جسما واحدا بروحين اثنتين تدعم الواحدة منها الاخرى لما فيه خير بلدينا الشقيقين بل البلد التوأم .

وختم رئيس المجلس بقول الله تعالى :

« ام كنتم شهداء ، اذ حضر يعقوب الموت ، اذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي ، قالوا نعبد الهك واله ابائك ابراهيم واسماعيل واسحق ، الها واحدا ونحن له مسلمون »

كما سلم رئيس المجلس الدكتور ابو جابر درع المجلس الوطني الفلسطيني تقديرا لجهوده في خدمة القضية الفلسطينية.



لأول مرة ..

علم فلسطين يرفرف على مقر اليونسكو

رفع السيد الرئيس محمود عباس «أبو مازن»، بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٣، علم دولة فلسطين للمرة الأولى على مقر منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم «اليونسكو» في العاصمة الفرنسية باريس وسط حشد دولي وحضور إعلامي.

وجرى رفع العلم بحضور العديد من الشخصيات العالمية بينها رئيسة المؤتمر لليونسكو العام كاتالين بوغياي، ورئيسة المجلس التنفيذي لليونسكو اليساندرا كومنييز، والمدير العام لمنظمة اليونسكو ايرينا بوكوفا، والعديد من السفراء وممثلي ١٩٥ دولة الأعضاء في اليونسكو.

وقال الرئيس محمود عباس إنها لحظة تاريخية أن يرتفع علم فلسطين في ساحة اليونسكو وليرفرف في سماء هذه المدينة الصديقة والجميلة الى جانب أعلام بقية دول العالم.

وأبدى "أبو مازن" في كلمة أمام اليونسكو فخره بأن يبدأ الاعتراف الدولي بفلسطين من هذه المنظمة العريقة، معربا عن أمله بان تكون فاتحة لانضمام فلسطين إلى باقي المنظمات الدولية.

وتعهد الرئيس عباس باحترام ميثاق منظمة اليونسكو والالتزام برسالتها وأهدافها، واعدا بأن تسهم فلسطين بمسؤولية وفعالية وايجابية في العمل ضمن إطار هذه المنظمة.

وقال: "نحن عضو في اليونسكو ونأمل أن يحصل شعبنا على دولة مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل بسلام واستقرار"، معبرا عن شكره للدول التي أيدت انضمام فلسطين للمنظمة الدولية.

وكانت فلسطين قد نالت في الحادي والثلاثين من تشرين الأول- أكتوبر الماضي العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو للعلوم والثقافة التابعة للامم المتحدة بأغلبية ١٠٧ دول ومعارضة ١٤ دولة بينهم الولايات المتحدة وإسرائيل وامتناع ٥٢ دولة.



الزعنون يستقبل نائب رئيس حزب الخضر الأوروبي

استقبل الاخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السيد دانيال بنديت عضو البرلمان الأوروبي- نائب رئيس حزب الخضر الاوروبي والوفد المرافق له صباح الخميس الموافق ٢٠١١/٩/٢٢ في مكتب المجلس الوطني في رام الله،

ورحب الزعنون بالوفد الضيف قائلا: أهلا بكم في فلسطين وفي برلمان الشعب الفلسطيني، ونحن نشعر وندرك تعاطف الشعب الفرنسي مع قضيتنا العادلة وأضاف تأتي زيارتكم لفلسطين في الوقت الذي يتوجه الرئيس فيه للأمم المتحدة لنيل الاعتراف بالعضوية الكاملة،

واكد الزعنون للوفد الضيف سعي القيادة الحثيث إلى الانتقال من الوضع الحالي إلى مرحلة إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة للرئاسة وللتشريعي من أجل تعزيز الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

و ردا على سؤال من السيد دانيال حول أين وصلت جهود تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية و موعد اجراء الانتخابات الفلسطينية: قال الزعنون: إننا اتفقنا على إجراء انتخابات بعد ستة أشهر من توقيع اتفاق المصالحة ولكن حماس طلبت تأجيل ذلك على ان يكون بعد عام من تاريخ توقيع الاتفاق معها ولكن الجهود بهذا الاتجاه تعثرت نظرا للتعثر في التوافق على رئيس الحكومة فلم نتمكن من انجاز إجراء الانتخابات.

وتابع الزعنون انه كان من المفترض ان تعمل اللجان الخمس المتفق عليها مع حماس في اتفاق القاهرة بالتوازي وليس بالتعاقب وأن لا يتعطل عملها بتعطل عمل أي لجنة من اللجان، حتى نتمكن من انجاز هذه الملفات ، وأوضح الزعنون للوفد الضيف: إن التعثر في تشكيل الحكومة انعكس سلبا على عمل اللجان الأربعة الأخرى.، مضيفا اننا نعمل الآن على إيجاد حل لهذا الأمر.

وقال الزعنون: إن الرئيس أبو مازن رشح الدكتور سلام فياض لتشكيل الحكومة نظرا لما يتمتع به الرجل من خبرة واسعة في مجال المال والإدارة وبناء مؤسسات الدولة ولما يمتع به من سمعة دولية شهدت بكفاءته المؤسسات الدولية.

وشدد الزعنون: نحن ماضون باتجاه المصالحة على الرغم من وجود بعض الصعوبات ولكنها قابلة للتذليل و سنتخطاها في القريب العاجل لأن المصالحة الوطنية أكبر من المصالح الحزبية والفئوية.

وتطرق الزعنون إلى اللحظة التاريخية فقال: نحن نتوقع أن تلجأ أميركا وإسرائيل لفرض حصار اقتصادي على السلطة وهما يلوحان بذلك منذ أن عقد الرئيس أبو مازن والقيادة الفلسطينية العزم على الذهاب إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة في مجلس الأمن بهدف إضعاف الموقف الفلسطيني وتعطيل قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف،

بدوره قال السيد دانيال: إننا نأتي إليكم لزيارة الأراضي الفلسطينية والمجلس الوطني في هذه المرحلة المهمة بل في هذه الايام التي يسعى الجانب الفلسطيني لتقديم طلب العضوية الكاملة بدولة فلسطين في الامم المتحدة ونتمنى لكم النجاح والتوفيق بالحصول على مقعدكم كدولة كاملة العضوية في المنظمة الدولية، ووصف أعضاء الوفد هذا اليوم الذي يلتقون فيه مع ممثلي الشعب الفلسطيني باليوم التاريخي.

يذكر ان حزب الخضر الاوروبي وخاصة اعضاء الوفد البرلماني الذين زاروا المجلس الوطني هو من قادة الجالية اليهودية في فرنسا ويؤمنون بقيام الدولة الفلسطينية التي تعيش بسلام وامن مع دولة اسرائيل، وهم من اشد المتعاطفين مع القضية الفلسطينية، وكان للسيد عوفر رئيس منظمة السلام العالمي في أوروبا و عضو الوفد الزائر دور كبير في ترتيب لقاء السيد الرئيس ابو مازن مع الجالية اليهودية في فرنسا، وقد منح السيد الرئيس السيد عوفر جواز سفر دبلوماسي فلسطيني تقديرا له على مواقفه الايجابية من القضية الفلسطينية.

وفي ختام الزيارة قدم سليم الزعنون درع المسجد الأقصى لنائب رئيس حزب الخضر،عضو البرلمان الأوروبي.



الزعنون يضع رئيس جمعية الأخوة الأردنية الفلسطينية بصورة آخر التطورات

أطلع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الاخ سليم الزعنون، رئيس جمعية الأخوة الأردنية الفلسطينية، المحامي سعد البشتاوي، بصورة التطورات والأوضاع على الأرض الفلسطينية، واستمرار السياسات الاستيطانية التهويدية في القدس وفي الضفة المحتلة، واصفا الوضع أنه شديد الخطورة.

كما أطلع الوفد خلال لقائه في مكتبه بعمان، في ٨ آب ٢٠١١ رئيس وأعضاء جمعية الإخوة الأردنية الفلسطينية، في صورة التحرك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، وتنكر إسرائيل للاتفاقيات الموقعة معها بل إلغائها على الأرض بفعل سياستها في مصادرة الأرض ومحاولة قهر الإنسان.

وأكد عمق العلاقات التاريخية والاجتماعية التي تربط بين الشعبين التوأمين، مشيدا بدور الأردن وعلى رأسه الملك عبد الله الثاني في دعم القضية الفلسطينية وجهوده المستمرة من أجل تحقيق الحقوق الفلسطينية في إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وجهود الأردن بخدمة المقدسات في القدس وبشكل خاص المسجد الأقصى.

بدوره، أوضح البشتاوي أن الجمعية تهدف إلى تعزيز الروابط الأخوية وتمتينها بين الشعبين الفلسطيني والأردني وزيادة أواصر التلاقي بينهما، مشيرا إلى أن الشعبين لهما نفس الهموم والتطلعات في تحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وأكد المجتمعون رفض كل المحاولات والأفكار المسمومة المتعلقة بالوطن البديل وان الشقيق ليس بديلا عن شقيقه، وحماية الوحدة الوطنية الأردنية ورفض أية محاولات للمس بها لان الأردن القوي خير نصير لفلسطين، داعين إلى تعزيز هذه الوحدة ومحاصرة وعزل كل الأصوات الشاذة عن ذلك.

يذكر أن جمعية الأخوة الأردنية الفلسطينية تأسست قبل خمسة أعوام، بهدف تعزيز الروابط الأخوية بين الشعبين وحمايتها وينتسب إليها أكثر من ٣٠٠ شخصية وطنية أردنية.



أعضاء المجلس الوطني في عمان يستمعون لعزام الأحمد حول آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ اتفاق المصالحة

استمع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في عمان خلال اجتماع عقدوه الأربعاء ٢٠١١/٨/١٠ برئاسة الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس وحضور نائبه الاب قسطنطين قرمش، استمعوا من الأخ عزام الأحمد عضو المجلس الوطني و عضو اللجنة المركزية لحركة فتح إلى آخر المستجدات والتطورات الخاصة بتنفيذ اتفاق المصالحة وذلك بعد جولة الحوار الأخيرة مع حركة حماس في القاهرة.

وشدد الأحمد أننا طرحنا في هذه الجولة جميع بنود الاتفاق للنقاش، واتفقنا على إجراءات لبناء الثقة منها حل مشكلة جوازات السفر، الى جانب إنهاء ملف المعتقلين وعودة الكوادر، و إعادة فتح مقرات منظمة التحرير ومكتب المجلس الوطني الفلسطيني ومقرات حركة فتح في قطاع غزة، ووقف تنفيذ حالات الإعدام التي تنفذها حماس في قطاع غزة، .

وكشف الأحمد الى انه تم الاتفاق مع حماس وقد أبلغناهم ان إجراءات إنهاء ملف المعتقلين ستبدأ قريبا ولن يبقى معتقلون من حماس الا الذين تم الاتفاق عليهم وسننتهي من تنفيذ ذلك قبل العيد.

وأضاف الأحمد إننا شكلنا لجنة لحل مشكلة الجوازات ستبدأ عملها قريبا، على ان تصدر تلك الجوازات الحكومة الشرعية، وبالنسبة لوقف سياسة عدم الممانعة التي تفرضها حماس على الذين يرغبون بالسفر من قطاع غزة، قال الأحمد انه تم الاتفاق مع وفد حماس على وقف هذه السياسة، كما تم الاتفاق على وقف تنفيذ حالات إعدام تقوم بها حماس في غزة لان ذلك يحتاج لإجراءات قانونية ومصادقة الرئيس على تلك الأحكام، فضلا عن ذلك يقوض الثقة، كما تم الاتفاق على وقف سياسة اعتقال الكوادر.

وبعد الاتفاق على هذه الإجراءات التي أكد وفد حماس انه لن يتراجع عنها، قال الاحمد: طرحنا للنقاش تنفيذ البند الباب الرابع وهو معالجة آثار الانقسام، واتفقنا على أن تجتمع الفصائل في رام الله خلال أسبوعين من اجل مناقشة هذا البند.

وقال الأحمد بخصوص تشكيل الحكومة: إن موقف حركة حماس ما زال كما هو وهو رفض تولي الدكتور سلام فياض لرئاسة الحكومة، وأنها ستوافق على أن يسمي السيد الرئيس أي اسم آخر لهذا المنصب. ولذلك اتفقنا على تأجيل البحث بهذه الموضوع إلى موعد لاحق.

من جانب آخر، نفى الأحمد تأجيل الذهاب إلى الامم المتحدة، وقال ان القيادة الفلسطينية ما زالت مصممة على التوجه الى الامم المتحدة.

وكان على جدول اعمال هذا الاجتماع ايضا مناقشة مشروع نظام الانتخاب لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، حيث تم توزيع هذا النظام على أعضاء المجلس لكي يدرسوه ويقدموا عليه ملاحظاتهم، حيث تم الاتفاق على بحثه في الاجتماعات القادمة لأعضاء المجلس التي ستجري الأسبوع القادم في عمان، كما كان على جدول الاعمال موضوع استحقاق ايلول ،و ايضا تم الاتفاق على تأجيل البحث به إلى الاجتماعات القادمة لأعضاء المجلس.

كما سيعاد تشكيل اللجنة القانونية في المجلس الوطني لان المهام القادمة لها ستكون كبيرة، وقال الأخ رئيس المجلس ان موضوع تفعيل عمل المجلس الوطني يحتل اهمية قصوى لديه وانه سيستمر في عقد الاجتماعات الخاصة بلجان المجلس وأعضائه، وانه ما زال مصرا على الذهاب الى غزة من اجل استكمال تلك اللقاءات.



الزعنون يجدد استعداده الذهاب إلى غزة لاستكمال لقاءاته مع أعضاء المجلس الوطني

اطلع الاخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أعضاء المجلس المتواجدين في عمان يوم ٢٠١١/٨/٢ على نتائج اجتماعات المجلس المركزي الأخير الذي عقد في رام الله نهاية الأسبوع الماضي .

وشدد الاخ سليم الزعنون في بداية الاجتماع الذي حضره نائبا رئيس المجلس السيد تيسير قبعة والأب قسطنطين قرمش على أهمية قرارات المجلس المركزي خاصة القرار المتعلق بالذهاب إلى الأمم المتحدة من اجل الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين والحصول على الاعتراف بها على كامل حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ .

وحذر الزعنون من اللجوء الى صيغة العضوية غير الكاملة التي يروج لها البعض لان من شأن ذلك ان يحول تلك الصفة الى دائمة وليس كما يتوقع البعض ان تكون مؤقتة لسنة أو سنتين ثم تتحول إلى عضوية كاملة.

وبخصوص الاجتماعات التي عقدها أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في داخل الوطن هذا التوقيت بالذات، أكد ان الهدف منها تفعيل دور الأعضاء وتوسيع دائرة مشاركتهم وثانيا تم تقديم ما توصلت إليه تلك الاجتماعات من مقترحات وتوصيات إلى المجلس المركزي الذي عقد يوم ٢٠١١/٧/٢٧.

وقال الزعنون مجددا انه سيستمر في العمل على تنظيم اجتماعات لأعضاء المجلس في مختلف أماكن تواجدهم ولن يقبل محاولات البعض تهميش دوره وانه سوف يدعو اللجنة المعنية بتفعيل منظمة التحرير للاجتماع بعد رمضان من اجل بحث مجموعة من المقترحات والتوصيات الخاصة بذلك ، مؤكدا أهمية تنفيذ اتفاق المصالحة وان تجتمع لجان تلك المصالحة بالتوازي وليس بالتعاقب .

واكد الأخ سليم الزعنون استعداده الذهاب الى غزة لاستكمال لقاءاته مع أعضاء المجلس الوطني هناك واللقاء بمن يرغب اللقاء به من مختلف القوى والفصائل والشخصيات، كاشفا النقاب عن اتصالات مستمرة تجري الآن للترتيب لذلك.

كما وضع الأخ رئيس المجلس المجتمعين بصورة التطورات الخاصة بتشكيل المكتب الدائم في المجلس الوطني الفلسطيني واختصاصاته ودوره وعضويته.

وشدد اعضاء المجلس على انه يجب الذهاب الى الأمم المتحدة وأن لا تراجع عن ذلك، لان ذهابنا سوف يعيد القضية برمتها للأمم المتحدة ويلغي مبدأ أن المفاوضات ستكون للأبد، بحيث لا يبقى بيننا وبين اسرائيل الا انسحابها من الأراضي الفلسطينية وليس مفاوضتها عليها، وكذلك يفتح الباب واسعا امام الجانب الفلسطيني في حال النجاح للمشاركة في كافة مؤسسات وهيئات الامم المتحدة خاصة محكمة الجنائيات ومحكمة العدل الدولية..

أعضاء المجلس الوطني في الأردن: لا يجوز التأخر في دعم الثورات العربية

في الوقت الذي تفرض فيه الشعوب العربية إرادتها من خلال الربيع العربي وفي الوقت الذي تستعد فيه القيادة الفلسطينية لعقد اجتماعات متتالية لمواصلة جهودها من اجل حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، فقد استجاب الأخ سليم الزعنون – رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لرغبة عدد من أعضاء المجلس الوطني ودعا لاجتماع حضره أعضاء اللجنة السياسية و رؤساء الاتحادات الشعبية و رؤساء اللجان الدائمة المقيمون في الأردن يوم ٢٠١١/٩/١ حيث رأى المجتمعون انه لا يجوز تأخير تأييد الثورات العربية الى ما بعد نجاحها كما حصل في مصر وتونس ، وكأننا ننتظر النتيجة ولا نحيّي من ساعد في إنضاج الفكرة والمرحلة ، وقد بين رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ان التأخير في تهنئتنا للمجلس الانتقالي الليبي يعود إلى وجود مائة ألف لاجئ فلسطيني يعيشون في ليبيا منهم تسعون ألفا يعيشون في طرابلس ، وكان يهمنا ان نحافظ عليهم وعلى سلامتهم .

وطالب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رئاسة الاتحاد البرلماني العربي إفساح المجال لعودة الشعبة البرلمانية الليبية إلى أخذ مقعدها في اجتماعات الاتحاد وهو الأمر الذي كان ممنوعا بقرار من معمر القذافي منذ سنتين.

وادان المجلس ما تعرض له أهلنا في مخيم الرمل في مدينة اللاذقية ، وأكد وقوفه الى جانب خيار الشعب السوري الذي يطالب بالعدالة والحرية ، كما دعا رئيس المجلس الى ضرورة جمع التبرعات لمساعدة اهلنا في مخيم الرمل حيث قدم المجلس الوطني مبدئيا (١٠) عشرة آلاف دولار دفعة أولى ترسل بشكل عاجل على ان تستمر الجهود لجمع المزيد من التبرعات حفاظا على كرامة اهلنا وابنائنا هناك .

ما بعد التحرر الوطني؟اما الدكتور عاصم خليل فطالب بوضع حلول خلاقة وإبداعية وبديلة لما هو قائم.
وفي ختام الجلسة، اقترح الأخ سليم الزعنون رئيس لجنة الدستور تشكيل لجنة مصغرة تضم كلا من: د. أحمد مبارك الخالدي والدكتور رفيق أبوعياش والدكتور عاصم خليل بصفتهم فريقاً متخصصاً في القانون الدستوري، ومهمتهم التحضير للجلسة القادمة بعد أن يجمعوا ويصنفوا المواد التي لا خلاف عليها في مسودات الدستور الثلاثة التي أعدتها اللجنة الأولى للدستور ووضعها أمام اللجنة، ووضع المواد التي تشكل عقبة وتحتاج إلى معالجة، ومن المقرر ان تعاود اللجنة اجتماعها في ضوء ما تتوصل إليه اللجنة.

اجتماع ثان لفريق لجنة الدستور في رام الله

وعقد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني - رئيس لجنة الدستور الفلسطيني بحضور نائبه الدكتور نبيل شعث اجتماعا ثالثا لفريق لجنة الدستور يوم السبت الموافق ٢٩-١٠-٢٠١١ بمكتب المجلس الوطني في رام الله
و تضمن جدول أعمال الاجتماع إقرار محضر الاجتماع الثاني لفريق اللجنة برام الله الذي عقد بتاريخ ٢١-٩-٢٠١١، والاستماع إلى تقرير اللجنة المصغرة التي شكلها رئيس لجنة الدستورضمت الدكتور احمد مبارك الخالدي و الدكتور رفيق ابوعياش والدكتور عاصم خليل والذي تحدد عملها في جمع المواد المتفق عليها والمختلف عليها في حول نتائج عملها مسودات الدستور الثلاث التي أعدتها لجنة الدستور الأولى ومن ثم تصنيفها وتقديم نتائج عملها في تقرير تقدمه اللجنة المصغرة إلى لجنة الدستور لمناقشته.
ورحب الأخ رئيس اللجنة بأعضاء اللجنة السابقة قائلا:» نرحب بكم بمقر المجلس الوطني وكما نرحب بأعضاء اللجنة الجدد على حضورهم ومشاركتهم أعضاء اللجنة السابقة في اجتماعات لجنة الدستور الجديدة، وشكر اللجنة السابقة على ما بذلته من جهود لإعداد مسودات الدستور الثلاث ، وكما أشار الاخ سليم الزعنون إلى جهود أعضاء الدستور في كل من عمان وغزة.
واستعرض الدكتور نبيل شعث نائب رئيس لجنة الدستور المراحل السابقة لإعداد الدستور والتي استمرت اللجنة في عملها زهاء ثلاثة عشر عاما تقريبا وتطرق إلى الانجازات وإلى العقبات والمعيقات التي واجهاتها اللجنة وقال نحن على أبواب الدولة اقرب من أي وقت مضى ما يتطلب منا إعداد دستور في هذه المرحلة بحيث تقوم لجنة الدستور الحالية بمراجعة ما توصلت إليه اللجنة السابقة من انجازات وان تعمل على تطوير ودراسة ومناقشة الثغرات إضافة ما تريد وإعادة صياغته«
وافتتح الاخ رئيس اللجنة باب النقاش لأعضاء اللجنة للاستماع لآرائهم حول آليات عمل اللجنة وحول توزيع المهام على الأعضاء وبهذا يسهل توزيع لجان فنية و حول إمكانية توسيع اللجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة الدستور والمكلفة بمراجعة مسودات الدستور الثلاث و اقترح توسيع اللجنة المصغرة بإضافة خمس أعضاء مما يسهل عمل اللجنة ويمكن توزيع الأبواب عليهم.
وفي ختام الاجتماع قال الاخ سليم الزعنون سنعمل على تحديد موعد الاجتماع الرابع لفريق اللجنة لاحقا.

إنشاء المكتب الدائم للمجلس الوطني الفلسطيني

بهدف تنسيق العمل البرلماني الدولي وتحسين أداء الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، فقد بادر الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس إلى تشكيل مكتب دائم للمجلس الوطني الفلسطيني تناط به مهام واختصاصات وضع التصور العام للعلاقات البرلمانية العربية والأجنبية، وحصر المشاركات البرلمانية وتلبية ما يلزم منها، و تشكيل الوفود البرلمانية بحد أدنى في إطار الحاجة وما تسمح به الموازنات، ومتابعة كتابة تقرير عن كل زيارة برلمانية، الى جانب محاسبة أعضاء الوفود على أدائهم.

وقد نص قرار تشكيل المكتب الدائم على ضرورة التنوع والتناوب لدى تشكيل الوفود بحيث تغطي أكبر عدد ممكن من أعضاء المجلس.

وقد أكد قرار تشكيل المكتب الدائم أن لا فرق عند تشكيل الوفد بين عضو مجلس وطني أو عضو مجلس تشريعي.

وتشكل المكتب الدائم من الأخوة : الأخ سليم الزعنون رئيساً له، وعضوية كل من نائبي الرئيس وأمين المجلس الوطني ، ورؤساء الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني وعدد من أعضاء المجلسين الوطني والتشريعي.

ويجتمع المكتب الدائم فصليا بدعوة من رئيسه في عمان أو في رام الله.

وقد عقد المكتب الدائم عدة اجتماعات في كل من رام الله وعمان.

تقرير حول أنشطة مكتب المجلس الوطني في رام الله خلال الفترة الواقعة من حزيران حتى نهاية شهر كانون الاول ٢٠١١

إعداد : عماد موسى
المجلس الوطني الفلسطيني

استقبال الوفود السياسية والبرلمانية

١. استقبل مكتب المجلس الوطني الفلسطيني الوفد البرلماني الأردني الذي ترأسه الاخ يحيى ابوالسعود بمقر المجلس الوطني بتاريخ ٢٠١١/٧/٥ في رام الله.

والتقى الوفد البرلماني بعدد من أعضاء المجلس الوطني بحضور الأخ جمال محيسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وبلال الشخشير المدير العام.

وتأتي زيارة هذا الوفد لفلسطين في اطار التنسيق والتشاور وتطوير علاقات المجلس الوطني مع البرلمانات العربية ومع البرلمان الاردني على وجه الخصوص، وتأتي تلبية للدعوة التي وجهها الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني.

وقد التقى الوفد البرلماني الأردني بالرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية، والدكتور سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني، ورؤساء الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي في مدينة رام الله. وقام الوفد بزيارة ضريح الشهيد الخالد ياسرعرفات في المقاطعة، وزيارة كل من نابلس وبيت لحم والقدس.

٢. استقبل الاخ سليم الزعنون السيد دنيال بنديت عضو البرلمان الاوروبي نائب رئيس حزب الخضر الاوروبي والوفد المرافق له صباح يوم الخميس الموافق ٢٢-٩-٢٠١١ بمقر المجلس الوطني برام الله

٣. اطلع الاخ سليم الزعنون السيد تيني كوكس مقررالجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا والوفد المرافق له يوم الثلاثاء ٢٢-٣-٢٠١١ برام الله، بحضور عدد من اعضاء المجلس التشريعي قيس عبد الكريم وبسام الصالحي وفافيا سابيلا وابراهيم خريشة وكان لهذا الاجتماع اثر كبير على حصول المجلس الوطني على عضوية الشريك من اجل الديمقراطية في المجلس الاوروبي

٤. استقبل الاخ سليم الزعنون وفدا ضم عددا من البرلمانيين الفرنسيين في مجلس الشيوخ ورؤساء البلديات واعضاء من قيادة المكتب الوطني لحزب اليسار يوم الاربعاء ٢٦ -٦ ٢٠١١ بمقر المجلس الوطني برام الله

٥. استقبال الوفد النرويجي والذي ضم صحافيين وقيادات نقابية وأعضاء في الرابطة النرويجية الفلسطينية وكان في استقباله الأخ عثمان ابوغربية رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني والاخ بلال الشخشير عضو المجلس الوطني والمدير العام للمجلس.والمديرون العامون والمديرين.

اللقاءات والفعاليات بمناسبة استحقاق ايلول

أجرى مكتب المجلس الوطني الفلسطيني برام الله برئاسة الأخ سليم الزعنون سلسلة من اللقاءات التشاورية لأعضاء المجلس الوطني في الضفة الغربية بمناسبة استحقاق ايلول وكانت هذه اللقاءات كما يلي:

١. عقد الأخ سليم الزعنون لقاء تشاوريا لأعضاء المجلس الوطني في محافظات الخليل والقدس وبيت لحم يوم الأحد ٢٠١١ /٧/٢٤ بمقر محافظة الخليل بحضور الأخ عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والأخ كامل حميد محافظ الخليل والأخ بلال الشخشير المدير العام للمجلس الوطني وعدد كبير من الشخصيات الوطنية .

٢. عقد رئيس المجلس اجتماعا تشاوريا لأعضاء المجلس المتواجدين في محافظات الشمال (جنين، طوباس، سلفيت، نابلس، قلقيلية، طولكرم) يوم الاثنين ٢٠١١/٧/٢٥ بمقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بمدينة نابلس، بحضور الأخ تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومحافظ نابلس الأخ جبريل البكري ومحافظ قلقيلية الأخ ربحي الخندقجي ومحافظ جنين الأخ قدوره موسى والأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين الأخ شاهر سعد ورؤساء الغرف التجارية ورؤساء البلديات ورؤساء الجامعات وعدد من الشخصيات الوطنية ومن المجتمع المدني في المحافظات الشمالية.

٣. عقد رئيس المجلس اللقاء التشاوري لأعضاء المجلس الوطني في محافظتي رام الله واريحا بمقر الهلال الأحمر الفلسطيني يوم الثلاثاء ٢٠١١/٧/٢٦ بمدينة رام الله بحضور ليلى غنام محافظ رام الله والبيرة وعدد كبير من الشخصيات القيادية والوطنية ومن المجتمع المدني.

٤. ترأس الأخ سليم الزعنون اللقاء التشاوري لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) والذي عقد عشية اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحضور الأخ الطيب عبد الرحيم ممثل الرئيس يوم ١٩ أيلول ٢٠١١، وشارك في اللقاء حوالي ٢٥٠ عضوا من أعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العامون للفصائل والقوى السياسية والفعاليات الوطنية وممثلو المنظمات الشعبية والنقابات والمجتمع المدني وعدد كبير من الشخصيات الوطنية، وقد عقد



اللقاء في قاعة المرحوم الدكتور فتحي عرفات في مقر الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينة البيرة ، وصدر عن اللقاء بيان لدعم قرار الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية بالتوجه إلى الامم المتحدة لنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين.

ومن الجدير بالذكر ان وجهات نظر وتوصيات المشاركين في هذه اللقاءات قد تقاطعت حول القضايا التالية:-

١- التأييد والتأكيد على أهمية التوجه إلى الأمم المتحدة وفق استحقاق أيلول وتقديم كل الدعم لقرار الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية لهذا التوجه لنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين.
٢- انتخابات المجلس الوطني القادم.
٣- تفعيل دور المجلس الوطني الفلسطيني.
٤- ضرورة حشد كافة الطاقات الرسمية والشعبية لدعم التحرك الدبلوماسي الفلسطيني.
٥- تدعيم الجبهة الداخلية بتوفير مقومات الصمود لشعبنا.
٦- تحقيق المصالحة الوطنية لتمتين الجبهة الداخلية.
٧- وضع إستراتيجية وطنية لمواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهجير شعبنا ومصادرة أراضيه وإفشال قيام الدولة.
٨- ملاحظة ما يجري من متغيرات على الساحة العربية والعمل على جعل القضية الفلسطينية في صلب اهتمامات الحركة الجماهيرية العربية.
٩- تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية عبر عمل اللجان الخمس بالتوازي مع تشكيل الحكومة وخصوصا لجنة الانتخابات لأعضاء المجلس الوطني.
١٠. أن يقوم المجلس بواجباته بفاعلية إلى أن يعاد تشكيله وأن يكون له مقرات في كافة المحافظات.

اجتماعات المكتب الدائم

- تراس الأخ سليم الزعنون اجتماعا للمكتب الدائم ، يوم السبت ٢٠١١/٧/٣٠ ، كما عقد اجتماعا ثانيا يوم الاحد ٢٠١١/٩/٤ في مكتب المجلس برام الله

اجتماعات لجنة الدستور

١. عقد الزعنون اجتماعا لفريق لجنة الدستور الفلسطيني المتواجدين في المحافظات الشمالية بهدف استكمال عمل اللجنة وصولا لاعداد الدستور لدولة فلسطين بمقر المجلس في رام الله بتاريخ ٢١-٩-٢٠١١
٢. ترأس الزعنون مساء الاربعاء ٢٩-١٠-٢٠١١ بمقر المجلس برام الله، اجتماعا لأعضاء لجنة الدستور الفلسطيني المتواجدين في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بحضور الدكتور نبيل شعث رئيس لجنة الدستور السابقة بهدف استكمال خطة عمل اللجنة بهدف الوصول إلى إعداد دستور دولة فلسطين في ظل التوجه الفسطيني لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية.



المشاركة في النشاطات والفعاليات الوطنية

١. بادر مكتب المجلس الوطني في رام الله بتشكيل وفود من اعضاء المجلس وموظفي المكتب باطلاق حملة لدعم اضراب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال وقامت الوفود بالتوجه إلى خيمة الاعتصام في كل من رام الله ونابلس وبيت لحم وتم رفع اليافطات المطالبة بحرية الأسرى، كما تم اصدار عدة بيانات بهذا الخصوص.
٢. شارك وفد من العاملين في مكتب المجلس برام الله في استقبال الأسرى المحررين الذين اطلق سراحهم في صفقة التبادل الفلسطينية الاسرائيلية والذين بلغ عددهم(٤٥٠) أسيراً فلسطينياً من ذوي الأحكام العالية وممن أمضوا سنوات طويلة في الأسر.
٣. شارك وفد رسمي من مكتب المجلس برام الله باستقبال جثمان الشهيد الأسير حافظ أبوزنط و الذي حرر جثمانه بعد ٣٥ عاما على استشهاده والذي كانت تحتفظ بجثته اسرائيل في مقابر الارقام.وقدم الوفد واجب العزاء للجبهة الديمقراطية ولعائلة الشهيد وارسل الاخ سليم الزعنون برقية تعزية قرأ ها الاخ بلال الشخشير المدير العام للمجلس على الحضور.
٤. قام وفد من العاملين في المجلس بالمشاركة في مهرجان الذكرى السابعة لاستشهاد الرئيس عرفات وذكرى اعلان الاستقلال في الجزائر في شهر نوفمبر تشرين الثاني والذي اقيم في سرية رام الله.

٥- شارك موظفو المجلس في فعاليات الحملة الوطنية لفلسطين ١٩٤.
٦- المشاركة في اللجنة التي شكلها السيد الرئيس أبو مازن لتحديث البيانات الخاصة بمؤسسات م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية.

بناء على تعليمات رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون انتدب الاخ بلال الشخشير المدير العام لمكتب المجلس في رام الله الاخ محمود الفراحنة للمشاركة في اللجنة ، ومن الجدير بالذكر ان اللجنة الفرعية في المجلس قد انجزت قاعدة اليانات المتعلقة بدورات المجلس الوطني وتشرع اللجنة بالعمل على توفير البيانات عن المجلس المركزي وعن دوائر المنظمة ولجان المجلس.

المجلس الوطني الفلسطيني

إنجازات و تفعيل

بقلم : بلال الشخشير
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

المجلس الوطني الفلسطيني يمثل عنصراً هاماً في النظام السياسي الفلسطيني ، باعتباره الهيئة التشريعية العليا للشعب الفلسطيني مهمتها رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات المفصلية الخاصة بالقضية الفلسطينية . تميز هذا العام بدور مميز وملحوظ للمجلس ، وعلى كافة الصعد ، فخلال العام ٢٠١١ عقد اجتماعان للمجلس المركزي في مدينة رام الله الاول في آذار ٢٠١١ ، والثاني في ٢٦ تموز ٢٠١١ ، وخرج بسلسلة قرارات هامة ومصيرية ابرزها دعم الرئيس محمود عباس بالتوجه الى مجلس الامن للحصول على العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية ، والتأكيد على ضرورة انهاء الانقسام الداخلي ، وعدم العودة للمفاوضات إلا بوقف تام للاستيطان وتحديد مرجعية المفاوضات بحدود ١٩٦٧ والاعتراف بالدولة الفلسطينية .

كما لوحظ حراك ولقاءات واتصالات بين اعضاء المجلس الوطني للتشاور وبلورة التصورات لمواجهة المرحلة الراهنة ودراسة كيفية استنهاض جميع الطاقات الشعبية والرسمية ، وخاصة الدبلوماسية منها والبرلمانية ، وفي هذا السياق عقد رئيس المجلس الوطني سلسلة من اللقاءات التشاورية لأعضاء المجلس الوطني وبمشاركة عدد من الشخصيات الاعتبارية وممثلي المؤسسات والمثقفين والأكاديميين وتركزت النقاشات حول التوجه للامم المتحدة ومجلس الامن وما سيترتب على ذلك من تبعات وكيفية التصدي لها والتي تقودها الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل وحلفاؤهم ، ففي هذا المجال تحول المجلس الوطني الى ورشة عمل دائمة ،حيث عقد اجتماعات عدة في الاردن وثلاث اجتماعات مناطقية في الضفة الغربية الاول لمحافظات القدس وبيت لحم في محافظة الخليل والثاني في مدينة نابلس وبمشاركة الاعضاء من (جنين ، طولكرم ، قلقيلية ، سلفيت ، طوباس) واللقاء الثالث في مدينة رام الله بمشاركة الاعضاء (رام الله وأريحا) .

وتمخض عن تلك اللقاءات توصيات هامة القت بظلالها على توجهات واستخلاصات اجتماع المجلس المركزي الذي عقد في ٢٠١١/٧/٢٦ .

ايضاً تم عقد لقاء لجميع اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الضفة الغربية يوم ٢٠١١/٩/١٩ ، وعقد بنفس اليوم وبنفس التوقيت لقاء لأعضاء المجلس المتواجدين في الاردن وذلك عشية توجه الرئيس ابو مازن لالقاء خطابه الشهير يوم ٢٠١١/٩/٢٣ ، في الامم المتحدة .

وعلى الصعيد البرلماني استنفد رئيس المجلس كل الطاقات للمشاركة والتواصل مع البرلمانات (اتحاد البرلمان العربي ، اتحاد البرلمان الدولي ، مجلس اوروبا ..) وأثمرت هذه الجهود بحشد التأييد والدعم لطلب فلسطين العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة .

وعلى الصعيد التنظيمي الداخلي :

١. جرى انتخاب الاب قسطنطين قرمش نائبا لرئيس المجلس في اجتماع المجلس المركزي ٢٠١١/٧/٢٦ ،وذلك في اطار السعي لإعادة تفعيل المجلس .
٢. استحداث مكتب دائم للمجلس الوطني برئاسة رئيس المجلس وهي هيئة تضم اعضاء من المجلس الوطني ورؤساء الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي ، وقامت هذه الهيئة بعقد العديد من اللقاءات لتنسيق وتوحيد الجهد والتحرك البرلماني الفلسطيني .
٣. تشكيل لجنة الدستور ، بناءً على المرسوم الرئاسي الصادر عن السيد الرئيس محمود عباس ، بتكليف رئيس المجلس الأخ ابو الاديب بملف الدستور الفلسطيني ، وقام ابو الاديب بتشكيل لجنة الدستور ضمت قانونيين ومختصين من الضفة الغربية وغزه والشتات .

أمام التحديات الراهنة جراء ما آلت اليه المفاوضات وانغلاق آفاقها بسبب سياسات الحكومة اليمينية الاسرائيلية ، الى جانب الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد العضوية الكاملة لفلسطين في الامم المتحدة ، وتصديها للحق الفلسطيني والارادة العربية وللاغلبية الدولية لحرماننا من الحصول على العضوية الكاملة في الامم المتحدة ،ناهيك عن الانقسام على الساحة الفلسطينية وآثاره المدمرة و محاولة دولة الاحتلال الاستفادة منه بتصعيد العدوان اليومي ، من مصادرة الاراضي وتدمير المزروعات والقتل والقصف والاعتقالات والحواجز وحجز الاموال الفلسطينية بهدف الابتزاز السياسي واضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية ، عوضاً عن ما تشهده المنطقة العربية من احداث وتغيرات ، ان كل

ذلك يتطلب منا مضاعفة جهودنا لنتجاوز كل ما يعترض طريقنا وصولاً الى اهدافنا وتطلعاتنا في الحرية والاستقلال .

إن مجمل التطورات المحلية والعربية والدولية ، تفرض علينا التطلع نحو المستقبل وذلك بقيام جميع مؤسسات الشعب الفلسطينية وخاصة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (المجلس الوطني ، والمجلس المركزي ، واللجنة التنفيذية) بإجراء مراجعات شاملة للقضية الفلسطينيةَ واشراك باقي القوى (حركة حماس ، والجهاد الاسلامي) ومؤسسات المجتمع المدني للخروج بأهم الاستخلاصات والدروس ولرسم صورة واضحة بتحديد المواقف وتحديد الأداء والأدوات والتحركات ، والاعتماد بذلك على خطة هجومية ضد سياسات الاحتلال خاصة بعد حالة الحصار واستياء العالم من المواقف والممارسات الاسرائيلية ، وهذا يحتاج لسلسلة خطوات ابرزها :

١. الحفاظ على حالة النهوض الجماهيري والدبلوماسي والمؤسساتي التي شهدها الشعب الفلسطيني في اطار حملة استحقاقات ايلول .
٢. انتظام وتواصل الاجتماعات الدورية للمجلس المركزي وفقاً للنظام والذي يحدد عقد اجتماع كل ثلاثة اشهر .
٣. استمرار عقد اللقاءات التشاورية لاعضاء المجلس الوطني ، وإن كان يتعذر عقد لقاءات لجميع الاعضاء فضرورة عقد لقاءات اينما امكن ذلك .
٤. تفعيل وتنشيط كافة اللجان التابعة للمجلس الوطني .
٥. ان يحضر المجلس الوطني اجتماعات اللجنة التنفيذية .
٦. ان يلعب المجلس الوطني دوراً فاعلاً في انهاء الانقسام وتطبيق الاتفاقات الموقعة بين حركة حماس وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك عبر تفعيل اللجنة التحضيرية لانتخابات المجلس الوطني .
٧. تعزيز التعاون مع رؤساء الكتل البرلمانية / المجلس التشريعي لتكثيف التحركات والدور البرلماني الفلسطيني على كافة المستويات البرلمانية العربية والدولية ،والاسلامية حيث اثبت هذا التوجه جدوى ونتائج ملموسة وقيمة كان لها الاثر الكبير على مكانة القضية الفلسطينية .
٨. تفعيل وتطوير وتحديث اداء مكاتب المجلس في كل من المقر الرئيس (عمان) ورام الله وغزه ،والتواصل في الاداء مع مكتب الرئاسة ووزارة الخارجية وسفاراتها والمؤسسات التابعة لها .

ان مؤسسة المجلس الوطني الفلسطيني لعبت دوراً تاريخياً في صناعة القرار الوطني وفي الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني وحققت الكثير من الانجازات البرلمانية على المستويين العربي والدولي ، الأمر الذي ساعدنا على نيل اعتراف العالم بنا وحصلناعلى شهادته لنا بأننا شعب يستحق الحياة وان دولتنا قادمة واننا اصبحنا في هذا الزمن اقرب لاقامة دولتنا المستقلة من أي وقت مضى .

بالتعاون مع قناة "عودة" الفضائية:
المجلس ينظم ندوة حول استحقاق ايلول

نظم المجلس الوطني الفلسطيني في مقره في عمان يوم ١٣-٩-٢٠١١ وبالتعاون مع قناة "عودة" الفضائية ندوة حول استحقاق ايلول ونشاطات المجلس الوطني حول الإسهام في الجهد الفلسطيني العام لإنجاح هذا الاستحقاق، وقد شارك في الندوة الاخوة اعضاء المجلس الوطني : الحاج خالد مسمار وسعيد حجاوي وبلال القاسم، فيما أدار الندوة عضو المجلس الوطني الاخ نجيب القدومي.

واكد المتحدثون في الندوة اهمية مواصلة الجهود من اجل انجاح المسعى الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الامم المتحدة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، كما اكد المتحدثون ان هذه العضوية في الامم المتحدة لن تؤثر بأي شكل من الاشكال على استمرار تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لكل ابناء الشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجدهم وستبقى الكيان المعنوي والقانوني والسياسي للشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه.

كما أوضح المتحدثون ان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة حسب القرار ١٩٤ لن يمس أبدا بعد الحصول على الاعتراف الاممي بعضوية فلسطين في الامم المتحدة وسيبقى حقهم الفردي والجماعي في العودة الى الاراضي التي اجبروا على الهجرة منها بالقوة سيبقى هذا الحق محفوظا ومكفولا بموجب قرارات الشرعية الدولية ومختلف المواثيق.

كما قدم المتحدثون في الندوة شرحا حول الجهود التي يبذلها المجلس الوطني ورئيسه الاخ سليم الزعنون لانجاح استحقاق ايلول، مشيرين الى الدراسة القانونية التي أعدها الاخ رئيس المجلس والتي أصلت الجوانب القانونية والتاريخية والسياسية لحق شعبنا في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ من العام ١٩٦٧، حيث استندت اليها الورقة الفلسطينية التي ستتقدم مع الطلب الفلسطيني الاسبوع القادم للحصول على العضوية الكاملة في الامم المتحدة.

كما اشار المتحدثون الى ان الذهاب الى الامم المتحدة يعد جزءاً من الاستراتيجية الفلسطينية التي تهدف لازالة الاحتلال واقامة الدولة .

وشدد المتحدثون في الندوة على ان الشعب الفلسطيني كله موحد خلف القيادة الفلسطينية ، مشيرين الى الاجتماع الذي عقد يوم ٢٠١١/٩/١٢ بين الاخ عزام الاحمد والاخ موسى ابو مرزوق في بيروت ، الى جانب الاجتماع الذي ضم كل الفصائل الفلسطينية والذي عقد ايضا بالامس في بيروت، ما اعطى دفعة قوية للجهود الفلسطينية نحو الامم المتحدة

المجلس الوطني الفلسطيني واستحقاقات المرحلة

اعداد : نجيب القدومي
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها والذي يعتبر حسب المادة ٦- أ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية "هو السلطة العليا لمنظمة التحرير ، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها" .

ويشكل المجلس الوطني المرجعية العليا لكل هيئات ومؤسسات "م.ت.ف" ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني وكل ما يتعلق بمصالحه الحيوية العليا.

واستدعت الحاجة في الاونة الاخيرة الى تكثيف الجهود التي يبذلها المجلس الوطني لمسايرة التطورات والاحداث الاخيرة خاصة:

أ- تم تشكيل لجان مؤقتة حسب الاحداث : كلجنة مقاومة تهويد القدس ، ولجنة متابعة شؤون الاسرى ، ولجنة مساعدة الاهل في غزة وغيرها.

ب- العمل على اتمام المصالحة الفلسطينية وانهاء الانقسام .

ج- تكليف الاخ ابو الاديب بترؤس لجنة اعداد الدستور.

د- انتخاب الاخ ابو الاديب رئيسا للاتحاد البرلماني العربي.

هـ- الاعتداء الاسرائيلي على قطاع غزة.

و- انشطة استحقاق قبول المجلس الوطني عضوا كامل العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي.

ز- استحقاق ايلول بتقديم طلب الاعتراف بدولة فلسطين وقبولها عضوا في الامم المتحدة.

لذلك دعا الاخ رئيس المجلس الى عقد اجتماعات متتالية لاعضاء المجلس في الاردن وفي رام الله وكان على اتصال مع بقية الاعضاء في بقية المناطق ومشاورة بعضهم لدى حضورهم اجتماعات فصائلهم او المجلس المركزي او غيره من الهيئات.

دعا الاخ ابو الاديب الى تفعيل هذه اللجان والبدء بوضع الخطط وممارسة الانشطة التي تساعد في تحقيق الاهداف المرتبطة بهذه التطورات.

اصدرت هذه اللجان عدة مذكرات ودراسات من اجل تحقيق هذه الاهداف.

صدرت عن المجلس بيانات عديدة تدعم هذه التوجه وتحدد الموقف وتدعو للتحرك المناسب اللازم حسب طبيعة كل هدف او نشاط.

اصدر رئيس المجلس العديد من التصريحات الصحافية باتجاه تحقيق هذه الاهداف وبين من خلالها موقف المجلس الوطني ازاءها.

وتم التنسيق مع الهيئات المعنية ومخاطبتها من اجل المساعدة في تحقيق هذه الاهداف ومنها :

- السكرتير العام للامم المتحدة .
- منظمة المؤتمر الاسلامي.
- الاتحاد البرلماني الدولي.
- الاتحاد البرلماني العربي.
- البرلمان العربي (الانتقالي).
- لجنة فلسطين النيابية في البرلمان الاردني.

ان تفعيل دور اللجان يتمثل في وضع استراتيجيات محددة لتحركاتها وابقائها في حالة انعقاد دائم طالما ان الاحتلال ما زال جاثما على صدورنا وأن المصالحة لم تنفذ تماما ، وطالما نحن نسعى لقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الامم المتحدة وطالما ان الاف الاسرى ما زالوا خلف القضبان.

ان المجلس الوطني الفلسطيني يبقى هو بيت الشرعية الفلسطينية ويمارس دوره بكل فاعلية تتناسب وهذه التطورات التي تمر بها المنطقة والتي تتطلب ان يبقى الجميع مستعدين لكل طارئ بانتظار تحقيق المصالحة الوطنية فعليا للوقوف صفا واحدا في وجه التحديات الاسرائيلية وصولا الى تحقيق اهدافنا الوطنية المتمثلة بعودة اللاجئين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس باذن الله.



ملخص مشاركة المجلس الوطني في مؤتمر الجمعية البرلمانية المتوسطية

إعداد : زهيرصندوقه
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

عقدت اللجان الدائمة الثلاث التابعة للجمعية البرلمانية المتوسطية اجتماعاتها يومي ٢٧ و٢٨/١٠/٢٠١١ . كما عقدت الجمعية العامة اجتماعاً لها يوم ٢٩/١٠/٢٠١١، وقد شاركت وفود تمثل الشعب البرلمانية في تلك الاجتماعات ومثل المجلس الوطني الفلسطيني في الاجتماعات وفد برئاسة الأخ تيسير قبعة ، نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني / رئيساً ، والأخوين زهير صندوقة وبلال قاسم / عضوي المجلس .

اجتماع مكتب الرئاسة :

رئس الأخ تيسير قبعة ، رئيس الوفد الفلسطيني إلى الدورة السادسة للجمعية البرلمانية المتوسطية اجتماع مكتب الرئاسة الذي عقد يوم ٢٧/١٠/٢٠١١ .

وقد تطرق إلى جدول الأعمال الذي تضمن عدة بنود هي :

١. نشاطات الجمعية والوضع المالي .
٢. الشواغر لمنصب نواب الرئيس .
٣. التحضير لاجتماع المجموعة الجوسياسية للجنوب .

وقد أوضح الأمين العام للجمعية تطور وضع الجمعية والشكوك التي أثارتها بعض دول الشمال حول إمكانية نجاح الجمعية التي أضحت فيما بعد موضع تفاؤل من قبل الجميع ، مشيراً إلى ضرورة إنشاء بنك متوسطي .

وحول الوضع المالي للجمعية ، أشار الأمين العام للعجز في الموازنة والذي يقدر بحوالي ٢٠٪ ، مشيراً إلى بعض الخطوات التي تنوي الأمانة العامة القيام بها لتقليص ذلك العجز

ودعا الدكتور الطراونه إلى مساندة الطلب الأردني الخاص باعتبار البحر الميت واحداً من عجائب الدنيا ، منوهاً بانعقاد المؤتمر الاقتصادي في البحر الميت مؤخراً ، وموضحاً بأن ثلث مواد الدستور الأردني قد تم تعديلها ، مشيراً إلى ما يجري من حراك شعبي في أوروبا ، مؤكداً أن الجانبين العربي والغربي يؤثران على بعضهما البعض.

وتعليقاً على ما جاء على لسان مندوب فرنسا من استعداد للمساعدة في حالة أي حراك شعبي في المنطقة العربية تمنى الأخ تيسير على فرنسا إرسال طائراتها وجيشها لحماية الشعب الفلسطيني ، مشيراً إلى أن هنالك غازاً أيضاً في فلسطين ، منددا بما ترتكبه حكومة الاحتلال الإسرائيلي من جرائم ضد الشعب الفلسطيني من قتل واعتقال وتدمير بشكل يومي ومن احتياجات وحصار وإغلاق وإنشاء لمزيد من المستوطنات والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري ، مما أدى إلى غلق جميع الأبواب أمام أية مفاوضات .

وعندما تمنى مندوب إسرائيل عليه أن يرافقه لإسرائيل لمدة أسبوع، يحضر خلاله جلسات للكنيست الإسرائيلي ليرى على أرض الواقع الديموقراطية في إسرائيل ، حيث كما أدعى ، بأن هناك مليوناً ونصف مليون عربي يمارسون حقوقهم ، نافياً أن يكون هنالك قتل يومي ، داعياً لاستئناف المفاوضات .

رد الأخ تيسير بالقول إن من يتابع الانترنت والفضائيات يجد أن قوات الاحتلال تمارس القتل والاعتقال والإغارة على غزة يوميا .

اجتماعات اللجان الدائمة :

هذا وقد علق الأخ تيسير على ما جاء في تقرير ومشروع القرار الخاص بالشرق الأوسط المقدمين من قبل السيد جورج مثيللا مقرر لجنة الشرق الأوسط التابعة للجنة السياسية وقد حظي القرار الخاص بالشرق الأوسط بموافقة جميع المشاركين، باستثناء وفد إسرائيل الذي سجل امتناعاً عن التصويت .

الجلسة العامة للجمعية :

عقدت الجمعية العامة للجمعية دورتها السادسة يوم ٢٩/١٠/٢٠١١. وقد رئس الجلسة السيد عبد الواحد الراضي ، رئيس الجمعية. في بداية الجلسة، ألقى السيد الراضي كلمة تحدث فيها عن الربيع العربي، آملاً أن يحقق هذا الحراك تطلعات الشعوب العربية ، كما أشار إلى الأزمة الاقتصادية العالمية . وقد أشاد بما حققته الجمعية البرلمانية المتوسطية من إنجازات في جميع المجالات، وقرأ رسالة موجهه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ، أكد فيها السيد بان كيمون حرص الأمم المتحدة على تمتين علاقاتها مع الجمعية البرلمانية المتوسطية .

هذا وقد صادقت الجمعية العامة للجمعية على تقارير اللجان ومشاريع القرارات المقدمة منها .

مساهمة وفد فلسطين :

- رئس الأخ تيسير قبعة ، نائب رئيس الجمعية الجلسة الافتتاحية واجتماعات اللجان الدائمة الثلاث ، نظراً لعدم تمكن السيد الراضي .
- تقدم بعدة مداخلات تطرق خلالها إلى ما يعانيه الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال وإلى انغلاق آفاق الحل بسبب

التعنت الإسرائيلي وسياساته الهادفة إلى إخضاع الشعب الفلسطيني ونهب أراضيه .

- تمكن الوفد الفلسطيني من إدخال تعديلات أساسية على مضامين فقرات أساسية في تلك المشاريع ، نوجزها بما يلي :

مشروع القرار الخاص باللجنة السياسية :

١ ـ اللجنة الخاصة بالإرهاب :

أ. التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب المحتلة في استخدام جميع الوسائل الممكنة المشروعة لمقاومة الاحتلال وانتزاع حريتها.

ب. التأكيد أن إرهاب الدولة مصدر من مصادر الإرهاب .

٢ ـ اللجنة الخاصة بالشرق الأوسط :

أ. إلغاء الفقرة الخاصة بمطالبة حركة حماس بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل (كما هو وارد في الفقرة)، وكتابة فقرة جديدة نصها التالي : «مطالبة إسرائيل والفلسطينيين بالاستجابة للشروط السياسية التي وضعتها الرباعية .

ب. النص على النقاط التالية :

- مطالبة إسرائيل بالتوقف عن الاستيطان واعتبار استمرارها في بناء المستوطنات مدمراً لفرص استئناف المفاوضات .
- الترحيب باتفاق المصالحة الفلسطينية .
- الموافقة على أن الطلب الفلسطيني للاعتراف بدولة فلسطين من قبل الأمم المتحدة شرعياً ومبرراً وبأنه استحقاق طال أمده .
- الالتزام بعمل الرباعية والمجتمع الدولي بشكل عام نحو حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس الاتفاقيات السابقة وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .
- الترحيب بإطلاق سراح ١٠٢٧ أسيراً فلسطينياً مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي شاليط ، واعتبار تلك الاقتراحات الدبلوماسية مدخلاً لعودة جميع الأطراف ذات الصلة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات.

٣ ـ اللجنة الاقتصادية :

إدخال فقرة في الفقرة الخاصة بالمياه في المتوسط تنص على التالي:

« إنه لمن الضروري النظر في القضية الشائكة المتعلقة بموضوع التشارك في المياه في المنطقة . وبشكل خاص في الأحواض المائية ، وفي مياه وادي الأردن ، بين إسرائيل والأردن والمناطق الفلسطينية المحتلة و ذلك يتطلب من برلماني حوض المتوسط العمل معاً باتجاه إعادة توزيع منصف لهذا المصدر الحيوي».

افتتاح المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية في مجلس النواب اللبناني

شارك الاخ نجيب القدومي عضو المجلس الوطني الفلسطيني بفعاليات افتتاح المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية الذي عقد في مقر مجلس النواب اللبناني يوم ٢٠١١/٧/١٣ .

و تضمن حفل الافتتاح العديد من الكلمات للمشاركين، حيث تقدم الاخ/نجيب القدومي بمداخلة قال فيها:إن المتدرب الناجح هو الذي يحرص على تنمية قدراته والاستفادة من التطور و التقدم في مختلف المجالات ليكون قادرا على مواكبة العصر و الانسجام مع متطلبات التقدم التكنولوجي خاصة في وسائل الاتصال الجماهيرية و الثورة المعرفية التي جعلت من الحاسوب علما قصّر الزمن.

وتجدر الاشارة ان هذا المعهد أنشىء بالتعاون مع مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية بهدف تعزيز و تطوير العمل البرلماني عبر تقديم التدريب لتنمية مهارات الموظفين من كافة البرلمانات العربية ، و يحاول المعهد بذلك لأن يرقى لاستقبال الموظفين الاداريين من مختلف البرلمانات العربية و زيادة مهاراتهم و تطوير كفاءاتهم و بلورة السياسات العامة و المراقبة و المحاسبة و تفعيل عملية التشاور مع الأجهزة الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص و مؤسسات الدولة و الأعلام .

ملخص تقرير حول مشاركة وفد المجلس الوطني في أعمال الدورة ١٢٥ للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي

إعداد: عمر حمايل
بشار الديك

شارك وفد يمثل المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأخ تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وعدد من الأخوة الأعضاء في أعمال الدورة ١٢٥ للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي و الدورة ١٨٩ للمجلس الحاكم التي عقدت في بيرن- سويسرا خلال الفترة ١٦ -٢٠١١/١٠/١٩.

وقد شارك الوفد البرلماني الفلسطيني بالعديد من الاجتماعات والنشاطات كما يلي:

اولا- البند الطارئ على جدول أعمال الجمعية العامة:

تم مناقشة موضوع البند الطارئ، حيث تم تقديم طلبين لرئاسة الاتحاد واحدهما من ناميبيا حول المجاعة في الصومال، والأخر من فلسطين حول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ودعم طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتم الاتفاق على تشكيل خلية عمل لإنجاح طلب فلسطين، من خلال العمل على إقناع الوفد الناميبي لسحب طلبه، والعمل على إقناع مختلف المجموعات الجيوسياسية لحشد اكبر تأييد ممكن في حال عدم اقتناع الوفد الناميبي بسحب الطلب

كما شارك الوفد الفلسطيني في الاجتماع التنسيقي للمجموعة الإسلامية في الاتحاد البرلماني الدولي والذي هدف إلى توحيد مواقف برلمانان الدول الإسلامية من مختلف القضايا المطروحة للنقاش على جدول أعمال المؤتمر، وقد تركز النقاش في هذا الاجتماع على بندين رئيسين هما:

البند الأول: الترشيح لرئاسة الاتحاد، وقد ترشح لهذا المنصب:

أ. السيد عبد الواحد الراضي، رئيس مجلس النواب المغربي
ب. السيدة نور حياتي، عضو مجلس النواب الاندونيسي

وقال رئيس وفد فلسطين حول هذا الموضوع: نحن على صلة وثيقة مع السيد عبد الواحد الراضي، فهو لديه خبرة طويلة في العمل البرلماني، واعتقد انه يستطيع ان يمثل ليس فقط المجموعة الإسلامية، بل الاتحاد البرلماني الدولي كله، مع عدم التقليل من دور و جهود السيدة نور حياتي وهي ليست مرشحة من قبل البرلمان الاندونيسي، و وفد فلسطين يدعم السيد عبد الواحد الراضي.

البند الثاني : البند الطارئ على جدول أعمال الاتحاد

أ. إنفاذ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني- مقدم من المجلس الوطني الفلسطيني

ب. المجاعة في الصومال ودعم برلمانات الاتحاد لجهود الإغاثة هناك، مقدم من الجمعية الوطنية في ناميبيا.

تقدمت بعض الوفود بمداخلات حول هذا الموضوع، كان أهمها مداخلة الأخ تيسير قبعة رئيس الوفد الفلسطيني الذي أكد أن هذا الطلب يأتي تكملة ودعما لطلب فلسطين في الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، مؤكدا دعم فلسطين لقضية الصومال الإنسانية وتعاطفها مع الصوماليين في محنتهم .

وفي أعقاب تقديم العديد من المداخلات التي أيدت في مجملها الطلب الفلسطيني، ورغم وجود بعض الملاحظات حول موعد تقديم الطلب، تم الاتفاق على أن تتبنى المجموعة الإسلامية البند الطارئ المقدم حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ودعم قبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، وفي حالة عدم التمكن من الحصول على قرار من الاتحاد حول هذا الموضوع يجري الطلب إلى رئاسة الاتحاد لإدراج موضوع فلسطين ضمن البيان الختامي للاتحاد بنص يدعم طلب فلسطين في الأمم المتحدة .

ثانياً: اجتماع المجموعة العربية

عقدت المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعا تنسيقيا ، وتركزت نقاشات المجموعة حول بندين أساسيين هما:

١- موضوع الترشح لرئاسة الاتحاد: اتفق الحضور بالإجماع على دعم ترشيح رئيس مجلس النواب المغربي السيد عبد الواحد الراضي.

٢- موضوع البند الطارئ:

قدم الأخ عزام الأحمد مداخلة أوضح فيها خلفية تقديم الطلب الفلسطيني، مقراً بان تقديم الطلب الفلسطيني حول البند الطارئ جاء متأخرا نوعا ما، إلا أن توقيت الطلب مرتبط أولا وأخيرا بتقديم طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، إلا انه اعتبر أيضا أن قضية الصومال وبالرغم من أهميتها لا تعتبر قضية طارئة لأنها تعاني من المجاعة منذ زمن بعيد، وان هناك العديد من القرارات الدولية حول المجاعة وحول الصومال في مختلف المحافل الدولية،. وأكد أن للطلب الفلسطيني أهمية من حيث التوقيت بالذات لان الجانب الفلسطيني وخاصة السيد الرئيس محمود عباس يتعرض لضغوط كبيرة من اجل التراجع عن الطلب المقدم في مجلس الأمن وتأجيله، ولكنه رفض تلك الضغوط بأكملها وسيرفضها في المستقبل

مجموعة من الاجتماعات الجانبية

عقد الإخوة أعضاء الوفد عزام الأحمد وانتصار الوزير وقيس عبد الكريم والسفير إبراهيم خريشه عددا من الاجتماعات الجانبية مجتمعين ومنفردين مع مختلف المجموعات الجيوسياسية وأعضائها بهدف حشد اكبر تأييد ممكن لصالح موضوع البند الطارئ المقدم من المجلس الوطني الفلسطيني حول حق تقرير الشعب الفلسطيني، ومن بينها دول مجموعة أمريكا اللاتينية والمجموعة الآسيوية والمجموعة الإفريقية والدول العربية والإسلامية.

اجتماع الجمعية العامة ١٢٥

البند الأول: انتخاب رئيس الجمعية

افتتحت الجمعية ال ١٢٥ أعمالها بانتخاب السيد جان جيرمنييه رئيس المجلس الوطني السويسري رئيساً للجمعية بالتزكية.

طلبات لإدراج بند طارئ.

١. محنة شعب الصومال الذي ضربته المجاعة وجهود الإغاثة من قبل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي- مقدم من ناميبيا

٢. حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير- مقدم من فلسطين

٣. الحاجة إلى تحريك المزيد من الدعم الدولي وزيادة الجهود الدولية لمساعدة الشعب الصومالي الذي يعاني المجاعة- مقدم من إيران وتم تقديمه في اليوم السابق لانعقاد الجمعية وبعد اجتماع المجموعة الإسلامية.

تحدثت مندوبة ناميبيا حول محنة شعب الصومال حيث قالت إن الطلب مقدم بدعم من المجموعة الإفريقية، وقالت إن الصومال كبلد أفريقي، تواجه مجاعات وجفافا أدى لتفاقم الأزمة الإنسانية، وأشارت إلى النزاعات الداخلية، ما أدى إلى تعطل عملية الإنتاج الغذائي، وتدمير البنى التحتية. وقالت إن طلب البند الطارئ المقدم من ناميبيا قد تم تقديمه قبل فترة كافية تزيد على الشهرين مطالبة المجتمع الدولي مد يد المساعدة للصومال لزيادة جهود الإغاثة.

الطلب الفلسطيني حول حق تقرير المصير: تحدث الأخ تيسير قبعة قائلا: إن المجلس الوطني الفلسطيني تقدم بهذا الطلب العاجل تماشيا مع تقديم طلب العضوية للأمم المتحدة والذي جاء بعد محاولات يائسة لإنجاح المفاوضات مع إسرائيل طيلة ٢٢ عاما للتخلص من الاحتلال وتبعاته البغيضة من استيطان وتهويد للقدس واعتداء على البشر والشجر، وان لجوءنا إلى الأمم المتحدة جاء لمساعدة شعب فلسطين في التخلص من الظلم الواقع والمستمر منذ ٦٣ عاماً، وقال إننا نحن شعب فلسطين ندرك جيدا معنى الجوع والعطش، ومعنى عدم وجود الدواء والغذاء، فقد حوصر شعبنا في غزة وما زال وعانى فقدان الدواء والغذاء، ولان شعب فلسطين قد عاش الجوع، ولأن الصومال بلد عربي، يعاني ليس من الاحتلال بل من الجوع الذي عشناه معهم، فنحن نجوع معهم ونعاني معهم، ولجميع ما ذكر من أسباب فإن الوفد الفلسطيني قرر سحب مقترح البند الطارئ، دعما للشعب الصومالي الشقيق.

٣- البند المقدم من إيران حول الصومال: تقدم وفد إيران بكلمة بين فيها أسباب تقديمه للطلب، وحيث أن الطلب الإيراني يتشابه مع الطلب المقدم من ناميبيا، فقد قرر سحب طلبه لصالح الطلب الناميبي.

لقاء مع الوفد الفنزويلي

على هامش المؤتمر عقد الأخ تيسير قبعة رئيس الوفد لقاء مع رئيس الوفد البرلماني الفنزويلي عرض الأخير رسالة من رئيس فنزويلا موجهة للأمين العام للأمم المتحدة، حول فلسطين ودعم طلبها في الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت الدفاع عن القرار الفلسطيني في حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بدوره قال الأخ قبعة إننا ندعم فنزويلا ورئيسها في مواجهتها للامبريالية.

اجتماع لجنة شؤون الشرق الأوسط

في الدورة ال ١٢٤ للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في بنما تم الاتفاق على أن تعقد لجنة قضايا الشرق الأوسط اجتماعا يضم مختلف الدول ذات العلاقة بمبادرة السلام العربية، وتحدث عضو الكنيست الإسرائيلي مائير شتريت حول دعمه الشخصي لمبادرة السلام العربية بصفته جزءا من المعارضة الإسرائيلية، معتبرا أنها تمثل فرصة حقيقية لحل جميع الصراعات مع العرب مرة واحدة، وان إسرائيل ستتمكن من إقامة علاقات طبيعية مع ٥٦ دولة وقعت على هذه المبادرة. مشيرا الى ان تلك المبادرة تنص على قيام الدولة الفلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧، وهنا أكد شطريت على استحالة إعادة ٢٥٠ ألف مستوطن يقيمون في مستوطنات أقيمت على أراضي عام ١٩٦٧، وبالتالي فالحل يكون بمبادلة الأراضي التي يقيم عليها المستوطنون، وركز شطريت أيضا على فكرة الحل المقبول والمتفق عليه للاجئين شارحا الفهم الإسرائيلي لهذا الحل باستحالة عودة اللاجئين تحت أي ظرف إلى الأراضي الواقعة ضمن الخط الأخضر، وبالتالي فإن الدول العربية يجب أن تشارك في حل قضية اللاجئين كونها تمثل جزءا من القضية. كما اعتبر أن إعادة غزة إلى سيطرة السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس هو شرط أساسي لنجاح المبادرة.

وادعى شتريت انه لا مانع لدى المعارضة الإسرائيلية ولا حتى لدى رئيس الوزراء نتنياهو بإقامة دولة فلسطينية، إلا انه شدد في الوقت نفسه على أن قيام الدولة الفلسطينية لا بد وان يتم عبر المفاوضات المباشرة مع إسرائيل وليس عبر مؤسسات الأمم المتحدة.

ثم تحدث الأخ عزام الأحمد موضحا أن مبادرة السلام العربية طرحت من المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٢ بالتشاور مع القيادة الفلسطينية ومع الأشقاء العرب وتم تبنيها في قمة بيروت لتصبح من قرارات الشرعية الدولية. وقال: إن جوهر المبادرة قائم على أساس إنهاء الاحتلال لكل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مع موافقة على تبادل بعض الأراضي بالكم والنوع إلا أن خروج اولمرت من الحكم وتنكر نتنياهو لتلك التفاهمات مع اولمرت افشل أي فرصة للتفاوض مع نتنياهو.

وردا على ما قاله شتريت حول صعوبة إخراج المستوطنين، قال الأحمد: بان من يريد السلام يمكنه تجاوز أي عقبات، وان هناك أكثر من سابقة حدثت: كالانسحاب من مستوطنات سيناء ومستوطنات قطاع غزة. وأكد أن القدس تمثل خطاً احمر للفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين ولا يمكن التنازل عنها كعاصمة للدولة الفلسطينية التي نتطلع إليها. و تحدث الأحمد حول كثرة المقترحات التي انهالت عقب تقديم الطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، مبديا استغرابه لغياب مثل



هذه المحاولات التوفيقية قبل تقديم الطلب، ودعا المجتمع الدولي إلى اخذ دوره لدعم الحل القائم على أساس الدولتين.

وانتقد رئيس مجلس النواب الأردني فيصل الفايز مداخلة عضو الكنيست شتريت التي كان متفائلا فيها إذ أن الحقائق على الأرض مختلفة، فهناك معاناة يومية للشعب الفلسطيني ومصادرة للأرض وتدمير للمنازل وتهويد للقدس، داعيا إلى إيجاد حل يرضي كافة الأطراف، مؤكدا أن موقف الأردن الرسمي جاء على لسان العاهل الأردني بأنه لن يكون سلام في المنطقة دون حل القضية الفلسطينية ودون القدس.

كما تم نفي صحة الادعاءات بان الرئيس أبو مازن هو من عطل التوصل إلى اتفاق، مؤكدا أن تنصل الحكومات المتعاقبة من الاتفاقات المبرمة مع الحكومات السابقة هو ما أعاق التقدم في عملية السلام طوال السنوات الماضية.

أولا: لقاء رئيس البرلمان السويسري

التقى الوفد البرلماني الفلسطيني برئيس البرلمان السويسري، وقد اطلع الوفد البرلماني الفلسطيني رئيس البرلمان السويسري على صورة الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ٦٣ عاما

وأكد أعضاء الوفد أن الشعب الفلسطيني يريد أن يحيا حياة طبيعة كباقي شعوب الأرض، وأننا مع المفاوضات ولكن بشرط أن توقف إسرائيل الاستيطان في كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، إلى جانب تحديد مرجعية وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وقدم الوفد للجانب السويسري شرحا حول الطلب الفلسطيني لمجلس الأمن الدولي لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، مشيرا إلى التهديد الأمريكي باستخدام الفيتو ضد هذا الطلب، مطالبا البرلمان السويسري بدعم الطلب الفلسطيني في مجلس الأمن الدولي من اجل مساعدة الشعب الفلسطيني للتخلص من الاحتلال وإنهاء كافة آثاره المدمرة على حاضره و مستقبله ومن اجل أن يسود السلام في المنطقة .

المشاركة في أعمال اجتماعات اللجان الدائمة

أ- اجتماع اللجنة الثالثة التي ركزت على موضوع الرعاية الصحية كحق أساسي وتأمينها للمرأة والطفل.

شاركت الأخت انتصار الوزير عضو المجلس التشريعي الفلسطيني في هذا الاجتماع حيث تقدمت بمداخلة أمام أعضاء اللجنة أكدت فيها أن السلطة الوطنية الفلسطينية أولت اهتماما خاصا بالمرأة والطفل وصحة السكان فأنشأت عام ١٩٩٥ إدارة صحية لتنمية المرأة حيث تم وضع إستراتيجية وطنية بمشاركة جميع المؤسسات الحكومية و وغير الحكومية هدفها العناية بالمرأة بشكل شمولي والعناية بها في كافة مراحل حياتها .

كما وضعت الوزير أعضاء اللجنة في صورة المعاناة التي تعانيها المرأة الفلسطينية بسبب استمرارا لاحتلال الإسرائيلي لفلسطين مبينة لهم آثار ذلك الاحتلال البشعة على صحة وسلامة المرأة والطفل حيث انه بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية اضطر ما يزيد على ٦٥ امرأة فلسطينية إلى الولادة على تلك الحواجز بسبب منعها للنساء من المرور والوصول الى المستشفيات مما أدى إلى موت ما يقرب من ٥١ مولودا على تلك الحواجز.

ب-مشاركة الوفد في اجتماع اللجنة الثانية: توزيع القوة والثروة في العالم.

أكد الأخ قيس عبد الكريم أن الشعب الفلسطيني من ابرز ضحايا هذا النظام الذي يعتمد في جوهره على استخدام سياسة المعايير المزدوجة ومن ابرز المؤشرات على ذلك الاستخدام غير المتوازن للقوة ما يحصل بخصوص الطلب المقدم إلى مجلس الأمن الدولي لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة التي استقبل غالبية ممثلوها في الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الطلب بعاصفة من التأييد للحق الفلسطيني ، ولكن هذا الطلب استقبل أيضا بعاصفة من الرفض وعدم القبول من قبل دولة عظمى لها الحق للأسف في استخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي وهذا ناتج عن اختلال وسوء في توزيع السلطة في العالم داعيا إلى تضافر الجهود لتطوير وإصلاح هذا النظام، ليكون أكثر تعبيرا عن إرادة شعوب الأرض.

ج-مشاركة الوفد في اجتماع اللجنة الأولى حول ممارسة وتعزيز الحكم الرشيد واستخلاص الدروس من أحداث الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شارك الأخ عزام الأحمد عضو المجلس التشريعي الفلسطيني في أعمال اللجنة الأولى التي ناقشت سبل تعزيز الحكم الرشيد باعتباره وسيلة لدفع عجلة السلام في المنطقة واستخلاص الدروس من الإحداث الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث انتقد الأحمد التقرير المقدم للجنة حول هذا الموضوع معتبرا أن ما ورد فيه غير دقيق وهناك معلومات فيه بحاجة للمراجعة وتحري الدقة أكثر مطالبا أن يكون هناك تقرير أكثر موضوعية لما حصل في منطقة الشرق الأوسط.

لقاء الوفد الفلسطيني مع الوفد البرلماني البريطاني

بناء على الدعوة الموجهة من الوفد البرلماني البريطاني المشارك في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، فقد شارك الوفد الفلسطيني بكامل أعضائه في اجتماع تخلله غداء عمل جمعه مع الوفد البريطاني، وقد تركز الاجتماع حول عملية السلام والتطورات المتلاحقة عليها، وما يمكن أن تقدمه بريطانيا لحث عملية السلام في المنطقة الشرق الأوسط.

وتساءل الأخ تيسير قبعة عن ازدواجية المعايير التي تنتهجها بعض القوى العظمى في العالم عندما يتعلق الأمر بتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بفلسطين خاصة.

وفي معرض رده على سؤال من احد أعضاء الوفد البرلماني

البريطاني تحدث الأخ عزام الأحمد حول ملف المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني موضحا: أننا نسعى من خلال اتفاق المصالحة إلى إعادة الوحدة الجغرافية والسياسية الفلسطينية التي لطالما طالبنا بها العالم بأسره كمقدمة للتوصل لحل والتوقيع على اتفاق السلام مع إسرائيل ولكننا فوجئنا أن العديد من الدول التي كانت تطالبنا بذلك بدأت منذ لحظة التوقيع على الاتفاق تحذر من تطبيق هذا الاتفاق وآثار ذلك على عملية السلام. وتساءل الأحمد كيف لنا أن نصدق و نطمئن لمواقف تلك الدول حيث يظهر التناقض والازدواجية وهذا أمر لا يمكن استيعابه.

وتحدث الأخ السفير إبراهيم خريشه مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف حول التعنت الإسرائيلي وإجهاضه لكل محاولات استئناف عملية السلام وان ذلك ظهر جليا في الخطاب الإسرائيلي الذي بات لا يخفى على أحد وقد أكده وكرره نتنياهو في خطابه الشهير أمام الكونغرس الأمريكي الذي شدد فيه بأنه لا حدود للدولة

الفلسطينية مع الأردن، ولا عودة لحدود الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧ ولا تفكيك للمستوطنات واعتبر القدس بشقيها الغربي والشرقي عاصمة لدولة إسرائيل، وأخيراً رؤيته أنه لا حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين داخل مناطق ١٩٤٨ وأن حلها يجب أن يكون خارج دولة إسرائيل . وأكد خريشة أن الموضوع كله يتعلق بانهاء الاحتلال الذي وقع في الرابع من حزيران ١٩٦٧ وبالتالي تنتهي كل آثاره السلبية من استيطان وجدار ، ومصادرة الأراضي وسرقة مصادر المياه واستمرار اعتقال الآلاف من الأسرى وغيرها من القضايا .

وبعد ان قدم اعضاء الوفد الفلسطيني هذا الشرح عن الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني، جرى نقاش مطول حول العديد من القضايا من ابرزها السلام في الشرق الاوسط، و الطلب الفلسطيني في الامم المتحدة الخاص بعضوية فلسطين، وملف انهاء الانقسام ، الى جانب ممارسات الاحتلال من استيطان وجدار وغيره من إجراءات مخالفة لكافة القوانين والاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقيات جنيف.

تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

استمع المجلس الحاكم إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين والذي قدم وجهة نظر اللجنة في حالات انتهاك لحقوق البرلمانيين وعددهم ٣٩٢ برلمانياً من ٣٩ بلداً.

وفيما يتعلق بالنواب الفلسطينيين، فقد أوصى التقرير بالإفراج الفوري عن نواب المجلس التشريعي الذين تعتقلهم إسرائيل في سجونها، وقد حظيت هذه التوصية بموافقة المجلس الحاكم.

وعبر التقرير الذي اقره ووافق عليه المجلس الحاكم عن الأسف الشديد لعدم شمول صفقة تبادل الأسرى الأخيرة للنواب الفلسطينيين المحتجزين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وعلى رأسهم النائبان مروان البرغوثي واحمد سعدات.

الأنشطة المستقبلية :

اقر المجلس الحاكم تواريخ الدورتين القادمتين للاتحاد، حيث ستجري الأولى في العاصمة الأوغندية كمبالا والثانية في مدينة كويبك الكندية،

التعديلات على النظام الأساسي :

اقر المجلس الحاكم التعديلات على المواد ٥,٢ و ٥,٣ من النظام الأساسي، وتسعى التعديلات إلى فرض عقوبات على الأعضاء المشاركين المتأخرين في دفع الاستحقاقات المالية المترتبة على عضويتهم.

انتخاب رئيس الاتحاد

نظر المجلس الحاكم بترشيح السيد عبد الواحد الراضي رئيس مجلس النواب المغربي، والسيدة نور حياتي علي السقاف عضو البرلمان الاندونيسي، وقد تقرر المضي في إجراءات الانتخابات وفق النظام الأساسي للاتحاد.

٢. التصويت بمناداة أسماء الدول(كل دولة لديها ثلاثة أصوات شريطة وجود امرأة واحدة بين أعضاء الوفد)

٣. فرز الأصوات: جرى فرز الأصوات و كانت النتيجة كالاتي

الأصوات التي حصل عليها السيد عبد الواحد الراضي ١٣٧ صوتا

الأصوات التي حصلت عليها السيدة نور حياتي السقاف ١٣٠ صوتا.

وبذلك يكون السيد عبد الواحد الراضي فاز برئاسة الاتحاد لثلاث سنوات قادمة.

الجلسة الختامية للجمعية العامة

١- تبنت الجمعية العامة بالإجماع القرار حول البند الطارئ" محنة شعب الصومال الذي ضربته المجاعة وجهود الإغاثة من قبل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

٢- أقرت الجمعية العامة التعديلات التي اقرها المجلس الحاكم على النظام الأساسي.

٣- كلمة المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي:

التوصيات :

١- ضرورة العمل على تفعيل العلاقات البرلمانية الثنائية مع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد والاستفادة من هذه العلاقات في خدمة القضية الفلسطينية من خلال تأثير هذه البرلمانات على حكومات بلادها، ومن خلال الاستفادة من تصويت هذه البرلمانات لصالح قضايا تتعلق بالقضية الفلسطينية في الاتحاد البرلماني الدولي.

٢- ضرورة العمل على تمتين العلاقة مع مختلف المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد واستغلال مناسبة انعقاد مثل هذه المؤتمرات لفتح قنوات اتصال دائمة مع هذه المجموعات.

٣- ضرورة تفعيل دور المكتب الدائم وزيادة عدد اجتماعاته للتحضير المسبق والتخطيط لكيفية المشاركة في مثل هذه المؤتمرات وتقرير ما إذا ما كان سيتم تقديم أية بنود على جدول الأعمال قبل وقت كاف.

٤- تخصيص بند مالي لتغطية نفقات حملات علاقات عامة مع الوفود الأخرى، وللتمكن من رد الدعوات التي يتلقاها الوفد الفلسطيني من مختلف الوفود.



ملخص تقرير حول مشاركة وفد المجلس في المؤتمر الدولي للحوار بين الأديان والثقافات واجتماع لجنة الثقافة في الجمعية البرلمانية الآسيوية

إعداد: زهير صندوقة
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

قام وفد من المجلس الوطني الفلسطيني مشكل من الأخوة : الأب قسطنطين قرمش نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني/ رئيساً وزهير صندوقة وصلاح الزواوي بزيارة إلى طهران وذلك لحضور :

١. المؤتمر الدولي للحوار بين الأديان والثقافات الذي نظمه مركز منظمة الحوار بين الأديان والثقافات والعلاقات الإسلامية (١١ – ٢٠١١/٩/١٢).
٢. اجتماع اللجنة الدائمة للشؤون الثقافية التابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية (١٣-٢٠١١/٩/١٤) .

مساهمات الوفد الفلسطيني في الاجتماع الأول :

أ . تقدم الأب قسطنطين قرمش كمتحدث رئيسي بورقة بحثية تناولت عدة محاور.

وكما قدم إثبات آخر جدير بالملاحظة هو استمرار تواجد الأماكن المسيحية المقدسة في وسط إسلامي ١٠٠٪ والمحافظة عليها مشيراً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى ممارسته للقتل الوحشي فإنه يعمل على تغيير المعالم التاريخية والحضارية والثقافية والدينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، خاصة القدس.

وفي الختام قدم أمثلة حية عديدة على العيش المشترك في شهر رمضان المبارك ٢٠١١ .

١. المحور الأول حول « الدين والسلام»

- أكدالأخ زهير صندوقة على أن جميع الأديان السماوية الثلاث إضافة إلى العقائد الأخرى من بوذيه وزرادشتية وكونفوشيوسيه تدعو إلى مكارم الأخلاق وإلى القيم السامية من تسامح وإخاء وعدل ومساواة والعيش المشترك في سلام وأمان .

مؤكداً أن دولة إسرائيل مسترشدة بتعاليم التلمود المحرفة، تأسست على أسس دينية واهية أباحت لنفسها بموجبها طرد الشعب الفلسطيني من أرض آبائه وأجداده، ولتحقيق ذلك الغرض ارتكبت مذابح جماعية وعملت على تغيير الوضع الديموغرافي والثقافي والديني للأراضي الفلسطينية المحتلة ، خاصة في القدس

٢. المحور الثاني : «نموذج ثقافي من الشرق ودوره في تعزيز الروابط الآسيوية « ، بإشارة خاصة إلى طريق الحرير والبخور

- أبرز ما لهذا الطريق من أهمية بالغة في تعزيز الروابط الثقافية والتجارية والدينية في القارة الآسيوية مشيراً إلى أن العديد من أبناء الأقطار الآسيوية قد اعتنقوا الديانة الإسلامية من خلال القوافل التجارية التي كانت تقوم برحلات إلى الأقطار الآسيوية.

٣. المحور الثالث : « السلام والعدالة في الأديان»

أكد أن الأديان السماوية والعقائد الأخرى تدعو جميعاً إلى مكارم الأخلاق والقيم السامية من عدل ومساواة وتسامح، مشيراً إلى أن الخطأ ليس في الأديان والعقائد الأخرى ولكن في التوظيف السيئ للأديان، منوها إلى أن غالبية قادة الصهيونية في مؤتمر بال في سويسرا عام ١٨٩٧ كانوا علمانيين، ولكنهم لبسوا قبعة الدين المحرف ليقولوا بالأرض الموعودة (فلسطين) وبإقامة الهيكل المزعوم ليعززوا مسعاهم الهادف لإقامة وطن قومي لليهود فيها على أنقاض شعب آخر عمّر فلسطين منذ آلاف السنين.

الاجتماع الثاني :

اللجنة الدائمة للشؤون الثقافية التابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية ١٣-٢٠١١/٩/١٤

مساهمات الوفد الفلسطيني :

في جميع المداخلات التي تقدّم بها ، أكد الأخ زهير صندوقة على محاولة سلطات الاحتلال الإسرائيلي طمس المعالم الأثرية والحضارية والدينية للشعب الفلسطيني خاصة في مدينة القدس، مورداً أمثلة على ذلك بما قامت وتقوم به من حفريات تحت المسجد الأقصى ، ومصادرة وإغلاق للمؤسسات الفلسطينية الدينية والثقافية والاجتماعية والتربوية .

النتائج الإيجابية التي تحصلت :

١. صدور فقرة في البيان الختامي تؤكد على التذكير بجميع الممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى طمس الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني، مع ذكر جميع أشكال تلك الانتهاكات .
٢. صدور إعلان عن المؤتمر يدعو جميع حكومات تلك الدول إلى مساندة القيادة الفلسطينية في توجهها نحو الأمم المتحدة .
٣. مساندة من قبل الوفد الباكستاني لزيادة المنح الدراسية للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الباكستانية، ودعوة الدول الآسيوية الأخرى للاقتضاء بموقف الوفد البرلماني الباكستاني. ومن الجدير بالذكر أن الوفد الإيراني قد ساند الموقف الفلسطيني بالتوجه إلى الأمم المتحدة .

وقد صدر عن اللجنة الثقافية التابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية قراراً حول الحالة الفلسطينية والتي عقدت يومي ١٣ . ٢٠١١/٩/١٤ في طهران أدانت فيه محاولة إسرائيل تغيير التراث الثقافي للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ، الحفريات الخطيرة أسفل المسجد الأقصى الشريف وفي محيطه ، فرض تغييرات في المنهاج التعليمي الفلسطيني ، تغيير الأسماء العربية الأصلية إلى أسماء يهودية ، بما فيها إدراج أسماء أماكن عبادة ومواقع تاريخية إسلامية ومسيحية فيما يسمى بقائمة التراث اليهودي ، تدمير المنازل والمراكز الثقافية، مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات ، خاصة في القدس وحولها ، وفي جميع أراضي الضفة الغربية المحتلة ، الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري ، القرارات العنصرية الصادرة عن الكنيست الإسرائيلي وهي: قانون المواطنة والقانون الذي يصف إسرائيل بالدولة اليهودية .

وصدر عن اللجنة الثقافية بياناً حول دعم التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة للحصول على العضوية والتي عقد يومي ١٣ . ٢٠١١/٩/١٤ في طهران أكدت خلاله دعمها وتضامنها الكامل مع طموحات الشعب الفلسطيني وحثت حكوماتها على تقديم الدعم لحصول فلسطين على العضوية في الأمم المتحدة .

جرائم المستوطنين
بموجب القانون الدولي الإنساني

إعداد: د. كمال قبعه
باحث وخبير في القانون الدولي

تتناول هذه المقالة الإرهاب الذي يمارسه المستوطنون بحق الفلسطينيين الآمنين، وحقولهم وكرومهم ومساجدهم وقراهم، في حملة ما يسمونها "جباية الثمن". وتجلى ذلك إبان موسم قطاف الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث لم يمر يوم من دون اعتداءات لهؤلاء الإرهابيين على المزارعين الفلسطينيين وحقولهم، كما لم تسلم من اعتداءاتهم وفسادهم المساجد التي أحرقوا عديدها في عدد من القرى الفلسطينية، كما حصل في "طوبة الزنغرية" في الجليل المحتل. كما يقوم المستوطنون باعتداءات متواصلة على الرعاة الفلسطينيين ويسرقون أغنامهم ومواشيهم، ويحرقون حقول الزيتون من دون أي رقيب أو حسيب، لا بل إن قوات الاحتلال تقوم بحمايتهم والتستر على اعتداءاتهم، وتشتبك مع الفلسطينيين اذا حاولوا وقف همجيتهم. ولعل من اللافت للانتباه، قيام عشرات المستوطنين المسلحين وباللباس الأسود بمهاجمة بلدة عصيرة جنوب نابلس ليلة الحادي عشر من كانون الأول، مما يشير إلى تصاعد الأخطار التي بات يشكلها قطعان المستوطنين وعصاباتهم على الشعب الفلسطيني من جهة، وإلى مدى الرعاية والحماية التي يحظون بها من سلطات الإحتلال.

وتحاول هذه العجالة تبيان طبيعة الظروف والمناخات التي صنعها المستوطنون ويرتعون فيها، والأبعاد الإجرامية للمستوطنات والمستوطنين على الشعب العربي الفلسطيني بعدما تحولت إلى بؤر إرهابية للتنظيمات الأكثر تطرفاً، خاصة بعدما باتت تملك ترسانة من الأسلحة والذخائر، برعاية وإمداد من الحكومة والجيش الإسرائيلي. وقد تم التركيز على موقف القانون الدولي الإنساني تجاه المستوطنات والمستوطنين، سواء أكان ذلك وفقاً لاتفاقيات لاهاي وجنيف الناظمة لحالات الاحتلال الحربي، أو في قرارات الشرعية المتعاقبة التي تناولت هذا الموضوع؛ كل ذلك لتتبع ما يجب علينا عمله تجاه الجرائم التي يرتكبها المستوطنون على المستويين الوطني والدولي، باعتبار الاستيطان والمستوطنين مخالفة جسيمة وترتقي إلى مستوى الجرائم الحربية والجرائم ضد الإنسانية.

اعتداءات منتظمة وممنهجة

تحولت اعتداءات المستوطنين المستمرة والمتصاعدة بحق شعبنا وممتلكاته في الآونة الأخيرة، إلى اعتداءات منتظمة وممنهجة بتشجيع وحماية من الحكومة الإسرائيلية، هدفها جر الشعب الفلسطيني إلى دائرة العنف، كان آخرها في الأول من تشرين الثاني ٢٠١١ بإحراق أراض في قرية عينابوس في نابلس وقطع أكثر من ٥٠٠ شجرة زيتون في دير إستيا، إلى جانب أكثر من ٤٠ انتهاكا آخر رصدت الشهر الماضي فقط، وكذلك حوادث خطف لمواطنين وإطلاق النار على آخرين وإصاباتهم بجروح. يضاف إليها تصريحات تحريضية وعنصرية من قبل قيادات المستوطنين، كان آخرها وصف الحاخام دوف ليؤر من مستوطنة كريات أربع أبناء شعبنا بأنهم «متوحشون وهمجيون وأشرار وأعداء للسلام وأن طبيعتهم مناهضة للسلام».

ولعل هذا الإنفلات الاستيطاني هو سبب تحذيرات وكالات ولجان الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتي تؤكد فيها أن «ما يزيد على ٨٠ مجمعا سكنيا فلسطينيا يسكنها ٢٥٠٠٠٠ فلسطيني عرضة لعنف المستوطنين وإرهابهم، من بينهم ٧٦ ألفا عرضة لخطر مرتفع»، مشيرة إلى أن «المعدل الأسبوعي للحوادث المتصلة بالمستوطنين التي تؤدي إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم»، ارتفع «بنسبة ٤٠٪ خلال عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وبما يزيد على ١٦٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩». وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) في تقرير له بتاريخ ٩ تشرين الثاني٢٠١١ بأن «عنف المستوطنين الإسرائيليين يقوض الأمن الجسدي والظروف المعيشية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ فترة طويلة. ويتضمن هذا العنف، على سبيل المثال لا الحصر، الاعتداء الجسدي، والإزعاج، والاستيلاء على الممتلكات الخاصة وتدميرها، وإعاقة الوصول إلى مناطق الرعي والأراضي الزراعية، والهجمات التي تستهدف الماشية والأراضي الزراعية».

وحمّل التقرير الدولي الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن تفشي ظاهرة عنف المغتصبين الصهاينة، قائلاً: «في السنوات الأخيرة، تم تنفيذ عديد من الهجمات على يد المستوطنين الذين يعيشون في البؤر الاستيطانية، وهي مستوطنات صغيرة بنيت بدون ترخيص رسمي، ومعظمها أقيم على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. ومنذ عام ٢٠٠٨ والمستوطنون يشنون هجمات على الفلسطينيين وممتلكاتهم كوسيلة لثني القوات الصهيونية عن تفكيك البؤر الاستيطانية في إطار ما يسُمى بإستراتيجية طاقة الثمن". وذكر التقرير أنه "خلال عام ٢٠١١، اقتلع المستوطنون ما يقرب من عشرة آلاف شجرة تعود للفلسطينيين معظمها أشجار زيتون، ما أدى إلى تقويض خطير للظروف المعيشية لمئات الفلسطينيين".

واعتبر التقرير الدولي أن السبب الأساسي وراء ظاهرة عنف المستوطنين هو السياسة الصهيونية المتبعة منذ عقود طويلة، وهي سياسة تسهل بصورة غير قانونية وتشجع توطين مواطنيها على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أدت هذه السياسة إلى الاستيلاء التدريجي على الأراضي والموارد الفلسطينية والطرق الرئيسية، إضافة إلى أنها خلقت نظامين منفصلين من الحقوق والامتيازات أحدهما يحابي المستوطنين على حساب ما يزيد على ٢,٥ مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية؛ كما أنّ الجهود الرسمية المؤخرة من أجل



إضفاء صفة القانونية على استيلاء المستوطنين على الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون ملكية خاصة، تشُجع ثقافة الإفلات من العقاب التي تسهم في استمرار العنف.

دولة المستوطنين

منذ عقد السبعينيات، تبنى المخططون الإسرائيليون توسيع المستوطنات على مفهوم «الكتل الاستيطانية» ، وهي مجموعة من المستوطنات المنفردة في منطقة جغرافية تم دمجها بمرور الوقت في مجالات البنية التحتية، والإدارة وتوفير الخدمات.ويربط المستوطنات نظام من الطرق السريعة التي يسيطر عليها الإسرائيليون فقط. ويسيطر الإسرائيليون على عديد المرافق المخصّصة لخدمة المستوطنات مثل محطات البنزين، والمزارع، والمرافق والأحواض الزراعية الأخرى الخ. كما أن هناك عدداً من المناطق الصناعية التي تخدم المستوطنات وتوفّر الوظائف للسكّان. وشجّعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بناء المستوطنات من خلال العديد من الحوافز الاقتصادية.

ولا يندرج ما يقوم به قطعان المستوطنين الصهاينة من اعتداءات في إطار تصرفات فردية أو حوادث معزولة، بل هي أعمال تلقى دعماً وتشجيعاً من القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية. ، فما يزيد على «٩٥٪» من الاعتداءات والانتهاكات يتم إغلاق ملفاتها دون أية محاسبة أو إجراءات قانونية، مما أدى إلى أن تلك الإعتداءات قد توسعت كثيراً في الآونة الأخيرة وتضمنت حرق مزروعات وأشجار وهدم منازل الفلسطينيين، وإطلاق الرصاص والقذائف عليهم، وأيضاً إطلاق الصواريخ على أحيائهم وقراهم،وبهذا فقد أضحت المستوطنات ترسانات عسكرية مسلحة، ومستنقعات لتفريخ الفكر الإرهابي وتشكيل منظمات تحولت إلى قيادة مرادفة للقيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية نفسها. ونظراً لعدم إخضاعهم لنظام المساءلة والتحقيق العسكري، فقد كانوا في أغلب الحالات المبادرين لتنفيذ العمليات الإرهابية وترويع المواطنين الفلسطينيين ومنع احتجاجاتهم. كما يبادرون بنهب الأراضي وإقامة البيوت عليها. وتماطل الشرطة الإسرائيلية في قبول الشكوى بصدد ممارسات المستوطنين العدوانية. وبينما تعتقل قوى الأمن العرب بموجب الشبهة وتخضعهم للتعذيب بقصد انتزاع الاعترافات فإن الشرطة الإسرائيلية تكتفي بتسجيل جرائم المستوطنين ضد مجهول. وحفلت التقارير بعدد وفير من الشواهد. وكثيراً ما شوهد المستوطنون يوجهون الأوامر إلى الجنود بجلب الجرافات وقطع الأشجار وتدمير المزارع والحقول.

والحقيقة، أن هناك بنية إدارية وسلطوية متكاملة، تضم ثلاثاً وعشرين سلطة محلية يهودية تعمل في الضفة الغربية وهي:

- أربع بلديات و تضم مستوطنات أريئيل، معاليه ادوميم، بيتار عيليت و موديعين عيليت.
- ١٣ مجلساً محلياً و تضم المستوطنات التالية: الفيه ميناشيه، بيت أرييه، اوفاريم، بيت ايل، افراتا ، الكانا، جفعات زئيف، هار أدار، عمانوئيل، كرني شمرون، كيدوميم، كريات أربع و معاليه أفرايم.
- ستة مجالس إقليمية و تضم بقعات هيردن (منطقة نهر الاردن)، منطقة بنيامين، منطقة جوش عتصيون، هار هيفرون، شمال البحر الميت، و منطقة شمرون (السامرة).

بالإضافة إلى ثماني عشرة مستوطنة أقيمت ضمن نطاق حدود بلدية القدس حيث تم تطبيق القانون الإسرائيلي فيها و بشكل رسمي. أما مناطق حكم السلطات المحلية اليهودية فقد تم تصنيفها على أنها «مناطق عسكرية مغلقة» بحسب الأوامر العسكرية الصادرة، و تم حظر الفلسطينيين من دخولها من دون تصريح صادر من القائد العسكري الإسرائيلي. وبينما تشكّل المناطق المأهولة في جميع المستوطنات الإسرائيلية ما لا يتجاوز ١,٢٪ من مساحة الضفة الغربية، تقع ما نسبته ٤٠٪ من مجمل أراضي الضفة الغربية تحت سيطرة تلك المستوطنات ومشاريع البنية التحتية المرتبطة بها، من قبيل الطرق الالتفافية الاستيطانية، والجدار العنصري العازل، والحواجز والقواعد العسكرية. ويستهلك كل مستوطن إسرائيلي سبعة أضعاف كميات المياه التي يستهلكها كل مواطن فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

دفعت هذه الحقائق البرفيسور إسرائيل شاحاك، رئيس لجنة حقوق الإنسان في إسرائيل، ليقول «يجب اعتبار المستوطنين جزءاً حيوياً من النظام الأمني الإسرائيلي، أسوة بالجيش والشاباك». أما الصحافي زئيف شيف، فقد عبر عن حقيقة وجود ودور دولة المستوطنين حيث كتب يقول: "إسرائيل أقامت دولة المستوطنين، وفي نهاية المطاف ثار المخلوق على خالقه"، فحركة المستوطنين غدت مجموعة ضغط سياسية قوية في الحكومة، وفي الكنيست دولة المستوطنين تأبطت السلاح، والآن يستخدم





هذا السلاح ضد الجيش، وبالمقابل ادخلوا رجالهم إلى الفروع الأكثر حساسية في الإدارة، وهكذا سيطروا على معلومات حيوية في الإدارة العسكرية والمدنية في الأراضي المحتلة، وقاموا بأعمال غير قانونية في مجال مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، وختم بالقول: "إحدى النتائج هي انه في دولة المستوطنين الشرطة تخشى فرض القانون، والجيش يغض النظر عن أعمال غير قانونية، ومن أجل الحصول على معلومات عن دولة المستوطنين يتعين على الأجهزة الأمنية القيام بطلعات جوية خاصة باهظة الثمن لإجراء التصوير"؟!

ترسانة السلاح في المستوطنات

يشير تقرير صدر مؤخرا عن مجموعة الأزمات الدولية (كرايسز جروب) ويكشف عن انه «تحتفظ العديد من المستوطنات، الدينية والعلمانية على حد سواء، بترسانتها العسكرية الخاصة وتسيّر فرقها الخاصة شبه العسكرية من المستوطنين المتطوعين المعروفة باسم «كيتوت كونينوت» لتكون بمثابة أول المستجيبين في حالات الطوارىء. وإذ أُسست هذه الفرق في منتصف التسعينيات، تزايد عددها بسرعة كبيرة حين تعرّض المستوطنون للهجمات خلال الانتفاضة الثانية. واليوم ينضوي أكثر من ٢،٠٠٠ متطوع، يقال إن كلاً منهم مزود بسلاح آلي وسترة واقية من الرصاص وجهاز إرسال، ضمن ٢٠٠ فرقة تنشط في المستوطنات والعشوائيات القائمة في الضفة الغربية. يقول سكرتير إحدى المستوطنات القومية-الدينية قرب نابلس: «إن فرقتنا البالغ عديدها ١٥ رجلاً من المتطوعين هي أفضل تجهيزاً وتدريباً من بعض قوات الجيش. يزودنا الجيش ببنادق M١٦، ولكننا نعزز ذلك بآلاف الشيكلات من الإضافات، بما فيها أفضل المناظير الموجودة في السوق".

وقال أحد مسؤولي مجلس يشع إن المجلس ساعد في جمع الأموال – لاسيما من الحكومة والمتبرعين الخارجيين – لتأمين عربات مدرعة من طراز لاند روفر وذخائر والتدريب على الأسلحة من قبل شركات أمنية خاصة. وقد استخدمت مستوطنة يتسهار المتزمتة الواقعة قرب نابلس التبرعات من المنظمات اليهودية في الخارج لشراء عربات مصفحة. وهناك على الأقل شركة أمنية خاصة واحدة ممولة خارجياً تدرب المستوطنين المتدينين أساساً، بمن فيهم بعض المتزمتين، في قواعد عسكرية مهجورة غالباً. وقد تعاقد الجيش مؤخراً مع شركة أمنية خاصة للعمل في بعض المستوطنات شرق الجدار الفاصل. وبينما يصر قادة المستوطنين أن المتطوعين وشركات الأمن الخاصة لن تستخدم أسلحتها ضد القوات المسلحة تحت أي ظرف، يعرب المراقبون العسكريون عن قلقهم بشأن الطريقة التي سيتم بها نشر مليشيات مسلحة منظمة ومدربة جيداً تعمل في خلايا تتمتع بنظام اتصالات مؤمّن.

وفي إطار إستعدادات الجيش الإسرائيلي لخطة أطلق عليها حملة «بذور الصيف»، وهي الاسم الرسمي لخطة التصدي للمظاهرات الفلسطينية التي كانت متوقعة في أيلول الماضي. بذل الجيش الإسرائيلي جهدا كبيرا في إعداد المستوطنين للأحداث، خشية مواجهات بين المستوطنين والفلسطينيين. وأجرى الجيش يوماً دراسياً لمنسقي الأمن الجاري في منشأة التدريبات قرب شيلو. وأصدر قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، آفي مزراحي رسالة للمستوطنين تفصل الاستعدادات الجارية لأحداث ايلول، وتتضمن الرسالة تعليمات دقيقة للمستوطنين لكيفية التصرف في أوضاع الخطر على الحياة، مثل إغلاق محاور والتسلل إلى مستوطنة؛ مثل هذه التعليمات، تشكل عمليا أوامر مخففة لفتح النار على المدنيين الفلسطينيين.

وقام الجيش الاسرائيلي بتدريب مجموعات تأهب للمستوطنات في قاعدة لخيش، التي تشكل منشأة التدريب القيادية في الاستعدادات لأيلول، وقام الجيش بتزويد المسؤولين الأمنيين في المستوطنات بوسائل لتفريق المظاهرات، كالغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت.وسيّج الجيش الإسرائيلي عشرات المستوطنات المجاورة للقرى الفلسطينية التي يوجد تخوف من أن يسير الفلسطينيون نحوها، وفقاً لدراسة تفصيلية عن كل مستوطنة ومستوطنة .وتقرر لكل مستوطنة خطا دفاع؛ فكل فلسطيني يحاول اجتياز الخط الأول سيصطدم بغاز مسيل للدموع. الخط الثاني تحدد كـ "خط احمر" من يجتازه يعرض نفسه لخطر إطلاق النار على الأقدام، مثل محاولة التسلل على الحدود الشمالية. كل خريطة كهذه أقرها قائد اللواء، والقوة العسكرية الإسرائيلية التي ستكون في المكان ستكون جاهزة للدفاع عن الخطوط.

وإلى جانب خطة «بذور الصيف» التي اعتمدها الجيش الإسرائيلي وبالتوازي معها، كانت خطة اليمين والمستوطنين التي تحمل عنوان:» أطفال ضد أطفال ونساء ضد نساء» [صحيفة القدس المقدسية بتاريخ ٢ أيلول ٢٠١١/، والتي شرعت منظمات يمينية يهودية بالإعداد لها منذ شهر آب الماضي، والتي تقوم على إعداد وتنظيم فعاليات شعبية من المستوطنين للدخول إلى خط المواجهة فورا والانقضاض على أي تحرك جماهيري فلسطيني، مما يفتح المجال عاليا أمام مواجهات مباشرة وحادة بين الطرفين. مع الإشارة إلى أن المتظاهرين الفلسطينيين عزل ولا يحملون السلاح في حين يحمل المستوطنون نحو نصف مليون قطعة سلاح أوتوماتيكي وذخيرة لا تحصى .ويقف على رأس منظمي هذه المواجهة المزمعة عضو الكنيست ميخال بن اوري من حزب الاتحاد الوطني اليميني ومعها ناشطون مستوطنون من الضفة الغربية يتقدمهم عصابات "أولاد التلال" ونشطاء حركة كهانا المتطرفة. وتشتمل الخطة على «٨» صفحات تحمل توجيهات عن كيفية التحرك والمواجهة مع القرى والمدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس. وجاء في الوثيقة: «تعالوا نعمل على تحويل أيلول من تهديد إلى فرصة تاريخية لتغيير قواعد اللعبة".

وكشف موقع «قضايا مركزية» العبري [الحياة، الأربعاء ١٥ حزيران ٢٠١١، العدد ٥٦١١/ النقاب عن الخطة الإسرائيلية التي يجري تنفيذها على ارض الواقع لمواجهة استحقاق أيلول، وأشار الموقع إلى أن نتنياهو يقوم بصرف ميزانيات تصل إلى ملايين الشواقل على هذه الخطة، والتي يجري تنفيذها على الواقع خاصة في التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، من حيث إقامة مزيد من الملاجئ داخل المستوطنات، وكذلك تحصين كافة المستوطنات في الضفة من خلال



مزيد من الجدران الشائكة والكهربائية، بالإضافة لتخزين مزيد من الوسائل القتالية والسيارات المصفحة، وكذلك السماح بامتلاك السلاح الشخصي للمستوطنين.

المستوطنات بؤر إرهابية

تنبّه أخيرا بعض القادة الإسرائيليين لخطورة هذه التهديد. وقال رئيس الكنيست الإسرائيلي رؤفان ريبلين مؤخرا في سياق إحياء ذكرى اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين على يد متطرف إسرائيلي، قال إن «أولئك المجرمين الخسيسين الذين الحقوا الخراب بأماكن عبادة وحقول وبيوت وممتلكات الفلسطينيين هم من اليهود، وهذا إرهاب يهودي، ويجب علينا أن لا نطلق أية تسمية أخرى عليه». أما وزير التربية والتعليم جدعون ساعر فوصف هذه الأعمال بـ «السرطان الخبيث» التي تنخر في المجتمع الإسرائيلي.

وجاءت تحذيرات إثنين من كبار القادة العسكريين اللذين لهما خبرة في التعامل مع هذا النوع من الإجرام:رئيس القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي الجنرال آفي ميزراحي والقائد السابق لفرقة في الضفة الغربية الجنرال نيتزان آلون، إذ إعتبر كلاهما هجمات «دفع الثمن» التي ينفذها المستوطنون أعمال عنف إرهابية.ويعتبر البروفيسور يوسي شاين [البروفيسور يوسي شاين، إخفاق مضاعف، يديعوت،الأول من كانون الأول ٢٠١١/، بأن «إسرائيل في أزمة أخلاقية في كل ما يتعلق بالمستوطنات والسيطرة على الفلسطينيين[.../ والقيادة الإسرائيلية اليوم تفشل في مهمة تقوية الجانب الأخلاقي في معادلة قوة الدولة. وهذا الإخفاق مضاعف؛ للسلوك في مسألة المستوطنات واليمين المتطرف".

ويعيد عاموس شوكن [عاموس شوكن، التصفية الضرورية للديمقراطية.. كيف لإسرائيل أن تعيش على الحراب؟ هآرتس / الحياة الجديدة، ١ كانون الأول ٢٠١١ العدد ٥٧٧٣/ أسباب سطوة المستوطنين وإنفلاتهم إلى أنه «تبين أن إستراتيجية اوسلو إصطدمت بأيديولوجيا أخرى أقوى منها: أيديولوجيا غوش ايمونيم التي منذ السبعينيات باستثناء فترة اوسلو وفترة فك الارتباط، هي الأساس لأفعال حكومة إسرائيل. وحتى الحكومات التي كانت ظاهرا بعيدة عن إستراتيجية غوش ايمونيم نفذتها عمليا". ويستطرد الكاتب الإسرائيلي بأن الإستراتيجية النابعة من أيديولوجيا غوش ايمونيم " بسيطة وواضحة: اعتبار حرب الأيام الستة استمرارا لحرب الاستقلال، سواء من حيث الاستيلاء على الأرض أم من حيث التأثير على السكان الفلسطينيين. هذه الإستراتيجية تعتقد بأن حدود الاحتلال في حرب الأيام الستة هي الحدود التي يجب أن تقررها إسرائيل لنفسها. وانه تجاه الفلسطينيين في المنطقة، أولئك الذين لم يهربوا أن يُطردوا، يجب اتخاذ سياسة قاسية تشجع على الهرب، تؤدي إلى الطرد وتحرم الحقوق وتدفع المتبقين في المنطقة المحتلة لان يكونوا أناسا لا يعني مصيرهم أحد، بل إنهم حتى ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية".

ويضيف الكاتب الإسرائيلي عاموس شوكين بأن «أيديولوجيا غوش ايمونيم يحركها دافع ديني، سياسي. وحسب هذه الأيديولوجيا فإن إسرائيل هي لليهود. إستراتيجية الاستيلاء على الأرض هي إستراتيجية أبرتهايد. هذه إستراتيجية تتجاهل الجوانب القانونية في الملكية على الأرض وتتجاهل حقوق الإنسان [.../ هذه الأيديولوجية ترى في خلق نظام أبرتهايد إسرائيلي أداة ضرورية لتحققها. ليس لها أي صعوبة في وجود نشاط غير قانوني وفي جريمة حقيقية، وذلك لأنها تعتمد على القوانين العليا التي تبنتها، والتي ليس لها أي صلة بقوانين الدولة، وهي تعتمد على التفسير الخاص لليهودية. وحتى نشاطها المتعارض مع إرادة الحكومة يحظى بسرعة شديدة بإسناد من جانب الحكومة. حقيقة إن الحكومة هي عمليا أداة لغوش إيمونيم. وهكذا نشأت ازدواجية قوة".

المستوطنات والمستوطنون في القانون الدولي

بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار أمر عسكري في منشور رقم ٣ الخاص» بتعليمات الأمن «، جاء بمضمون المادة ٣٥ منه « يترتب على المحكمة العسكرية ومديريتها تطبيق أحكام ومعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بخصوص حماية المدنيين أثناء الحرب بصدد كل ما يتعلق بالإجراءات القضائية، وإذا وجد تناقض بين هذا الأمر وبين المعاهدة المذكورة فتكون الأفضلية لأحكام المعاهدة». غير أن القيادة العسكرية الإسرائيلية لم تلبث أن أوقفت سريان ونفاذ المادة ٣٥ من المنشور السالف بموجب الأمر العسكري رقم ١٠٧ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١١، على صعيد الضفة الغربية معللة قرارها بالقول « إن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لا تتمتع بالسمو والأفضلية على القانون الإسرائيلي وتعليمات القيادة العسكرية، وإن ما تضمنته المادة ٣٥ من الإشارة لاتفاقية جنيف الرابعة جاء بطريق الخطأ لذا تم الغاؤه».

وعلى الرغم من الموقف الإسرائيلي هذا، فإن وضع إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني خاصة ووفقا لقرارات الشرعية الدولية والمنظمات الدولية ، هو وضع احتلال حربي للأراضي التي استولت عليها في حرب حزيران ١٩٦٧ ؛ الأمر الذي يعني تحديداً أن معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب تنطبق على هذه الأراضي، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. وتنطبق أنظمة لاهاي المضافة إلى اتفاقيات لاهاي المتعلقة بقوانين وعادات الحرب أيضاً على هذا الوضع، علماً أن معاهدة جنيف الرابعة مكمّلة لقسمي ٢ و٣ من الأنظمة (المادة ١٥٤). ومع أن إسرائيل ليست طرفاً في البروتوكولات الإضافية لمعاهدات جنيف لعام ١٩٧٧، إلا أنها ملزمة بها بعدما اكتسبت مرتبة القانون العرفي الدولي وباتت من المبادئ الثابتة للقانون الدولي. وموقف إسرائيل المتعلق بتطبيق معاهدة جنيف على الأراضي المحتلة متناقض إلى حد كبير إذ أنها لا تقبل مسألة قانون انطباق المعاهدة على الأراضي، لكنّها مستعدة لتطبيق بعض بنود المعاهدة ذات الطابع الإنساني.

وينظم القانون الدولي الإنساني ما يجب علي المحتل والتزاماته



تجاه الممتلكات العامة والخاصة والموارد وثروات الأراضي المحتلة، كما ينظم حدود ونطاق الاستيلاء والمصادرة الأراضي أو الانتفاع بالأملاك العامة؛ أي أن القانون الدولي أوجد جملة من الضوابط والمعايير القانونية الواجبة على المحتل واحترامها والالتزام بها حال شروعه في ممارسة واستخدام ما وضع لمنفعته من حقوق حيال الأعيان العامة والخاصة في الأراضي الخاضعة لسيطرته وإدارته.

ولعل أبرز ما تنتهك السياسات والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية يتمثل في مخالفتها الفقرة ٦ من المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة، التي تحظر على القوة المحتلة نقل مجموعات من سكّانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. ولا يقتصر هذا البند، كما تُجادل إسرائيل، على النقل القسري بل يشمل الوضع الذي تعمل فيه القوة المحتلة بنشاط ومن خلال مجموعة من الحوافز السياسية والاقتصادية لتشجيع سكانها على الإقامة والسكن في الأراضي المحتلة، وبذلك تغيير صفتها الجغرافية والديمغرافية. كما تنتهك إسرائيل البنود الأخرى للقانون الإنساني الدولي، وخصوصاً المادة ٥٣ من معاهدة جنيف الرابعة التي تحظر تدمير الممتلكات الخاصّة، إلاّ إذا اعتبرت ضرورية للعمليات العسكرية، والمادة ٤٦ من أنظمة لاهاي التي تحظر مصادرة الممتلكات الخاصّة، والمادة ٥٥ من أنظمة لاهاي التي تُجبر القوة المحتلة على إدارة الأراضي المحتلة وفقاً لقواعد حق الانتفاع. وتحظر المادة ٤٦ من أنظمة لاهاي مصادرة الممتلكات الخاصة "إلا إذا كانت هناك ضرورة عسكرية لذلك". وتنص المادة ٥٥ من لوائح لاهاي على ما يلي: "ستعتبر الدولة المحتلة فقط في وضع إداري وانتفاع من الأبنية العامة، والممتلكات العقارية، والغابات، والمشاريع الزراعية التي تملكها دولة معادية وتوجد في الدولة المحتلة. يجب أن تقوم بحماية موجودات هذه الممتلكات وإدارتها وفقاً لقواعد الانتفاع". لذلك، فإن السياسة الاستيطانية لإسرائيل لا تنتهك فقط الحظر العام في الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة بعدم نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة، ولكن أيضاً الأسلوب الذي تنتهك فيه السياسة المتّبعة بنوداً محددة من المعاهدة وأنظمة لاهاي.

وبما أن إقامة المستوطنات يتطلب في معظم الحالات مصادرة أو تدمير الممتلكات الخاصة، تنتهك المستوطنات أيضاً المادة ٥٣ من معاهدة جنيف والمادة ٤٦ من لوائح لاهاي. وينطبق ذات الشيء على تدمير المزارع. وإضافة إلى ذلك، فإن إقامة وتشغيل المستوطنات لا يتوافق مع الحقوق المحدودة التي تملكها القوة المحتلة وفقاً للمادة ٥٥ من لوائح لاهاي بإدارة الممتلكات تحت الاحتلال وفقاً لقواعد الانتفاع. وهذا ينطبق تحديداً على حرمان السكان المحليين من موارد طبيعية قيّمة، مثل المياه والأراضي لمصلحة المستوطنات. كما لا تسمح قواعد الانتفاع للقوة المحتلة باستخدام الأرض والموارد الطبيعية الواقعة تحت الاحتلال لأهداف بناء مجمّعات صناعية، خصوصاً وأن المجمّعات الصناعية ستستخدم فقط لفائدة المستوطنات وليس لفائدة السكان المحليين. وينطبق نفس الشيء على شبكة الطرق السريعة التي بنتها إسرائيل لربط المستوطنات والمنشآت الأخرى التي أقامتها أو صادرتها إسرائيل لتخدم المستوطنات.

وهكذا فإن الاستيطان الإسرائيلي وانعكاساته قد انتهك حقوق الإنسان الفلسطيني وحرياته الأساسية وسلامته الشخصية، بالإضافة إلي انتهاكه لحقوقه الاقتصادية والتصرف والانتفاع بمقدرات وثروات إقليمه، كما أعاق الاستيطان حق الأفراد في التنقل بحرية في بلدهم؛ ويتضح أثر ذلك في مجالات مختلفة منها الحواجز الإسرائيلية القائمة بشكل ثابت على مداخل ومخارج المدن الفلسطينية والطرق الرئيسة والالتفافية المؤدية للمستوطنات، كما هو الحال في الإغلاقات المتعددة والمتكررة للمدن والقرى الفلسطينية الواقعة بالقرب منها لضمان أمن المستوطنين، جراء الفواصل العمرانية اليهودية التي أوجدها المستوطنون بين المدن والتجمعات الفلسطينية، فضلاً عن التحكم الواضح في هيكلية المدن الفلسطينية ومخططاتها التنظيمية.

وإضافة إلى كون المستوطنات انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، فان السياسات والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية تخرق أيضاً عدداً من المبادئ المهمّة للقانون الدولي. فبإقامة المستوطنات لغرض تعزيز الادّعاء بامتلاك مناطق في الضفة الغربية، تعمل إسرائيل بصورة مناقضة لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، حيث أوضحت الأمم المتحدة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والعديد من قرارات الشرعية الدولية الأخرى أنه ينطبق على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧. كما أوضحت الأمم المتحدة بصورة منتظمة أن سياسات وممارسات الاستعمار الإسرائيلي تُشكّل عقبات خطيرة في طريق التوصّل إلى حل شامل، وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وعلى إسرائيل واجب دولي بالامتناع عن القيام بأعمال تجعل حل النزاع الدولي أكثر صعوبة. كما أن وجود المستوطنات يجعل الدولة الفلسطينية المستقبلية أقل قدرة على النمو والتطور اقتصادياً وسياسياً، ويحرم الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم.

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً وتكراراً ومؤخراً بتاريخ الأول من كانون الأول لعام ٢٠١١ «حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة»، ودعت إسرائيل إلى "وقف الاستيطان غير الشرعي وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وفق حدود ما قبل حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧". وشددت الجمعية العامة في ٤ قرارات متوازية ودانت الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وإدارتها على مدينة القدس. ففي القرار الذي صدر تحت عنوان "القدس" ونال تأييد ١٦٤ دولة من بين ١٩٣، دعت الجمعية العامة إسرائيل إلى "وقف جميع الإجراءات الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، باعتبار أنها تهدف إلى تغيير الطابع والتركيبة الديموغرافية للأراضي الفلسطينية". وأكدت ضرورة إلغاء التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير الطابع والمركز القانوني للقدس.

وفي الفتوى التي أصدرتها في يوم ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤، قضت محكمة العدل الدولية بأن الجدار إلى جانب المستوطنات يشكّل انتهاكًا للقانون الدولي، ودعت المحكمة إسرائيل إلى وقف العمل في تشييد هذا الجدار، وتفكيك الأجزاء التي شيدّتها منه، وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي سببها لهم.



إدانة دولية لإرهاب المستوطنين

تنبه المجتمع الدولي للأخطار التي تشكلها الترسانة العسكرية للمستوطنات وكذلك الاستفزازات والتحرشات التي يقوم بها المستوطنون ضد شعبنا، ما دفع المجتمع الدولي إلى إتخاذ قرارات بهذا الشأن كقرار مجلس الأمن رقم ٤٧١ (١٩٨٠) بتاريخ ٥ حزيران ١٩٨٠ الذي عبّر عن القلق البالغ من السماح للمستوطنين اليهود في الأراضي العربية المحتلة بحمل السلاح وبذلك تمكينهم من ارتكاب جرائم ضد السكّان المدنيين، ويدعو إلى التوقيف والملاحقة القانونية لمرتكبي هذه الجرائم، ويدين محاولات الاغتيال التي استهدفت حياة رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة، ويُعبّر عن القلق البالغ لأن إسرائيل القوة المحتلة فشلت في تقديم الحماية الكافية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة وفقاً لبنود معاهدة جنيف الرابعة؛ هذا إضافة إلى أنه يدعو مرة أخرى كافة الدول إلى عدم تقديم أية مساعدة لإسرائيل تُستخدم بشكل محدد للمستوطنات في الأراضي المحتلة. وكذلك قرار مجلس الأمن رقم ٩٠٤ (١٩٩٤) بتاريخ ١٨ آذار ١٩٩٤ الذي يُعيد التأكيد على قراراته ذات الصلة، التي أكّدت على انطباق معاهدة جنيف الرابعة بتاريخ ١٢ آب ١٩٤٩ على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران ١٩٦٧ بما فيها القدس، والمسؤوليات الإسرائيلية المتعلقة بذلك، و "يدعو إسرائيل القوة المحتلة إلى مواصلة اتخاذ وتطبيق الإجراءات التي تتضمّن مصادرة السلاح بهدف منع أعمال العنف غير القانونية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون؛ ويدعو إلى اتخاذ إجراءات لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في كافة أنحاء الأراضي المحتلة".

وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار عديد القرارات المعاقبة بهذا الشأن، وذلك بعدما بدأ المجتمع الدولي يشعر ب « شديد القلق إزاء تصاعد حوادث العنف والمضايقة والاستفزاز والتحريض التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المسلحون غير الشرعيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ضد المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال، وضد ممتلكاتهم بما فيها المواقع التاريخية والدينية وأراضيهم الزراعية". ولذا فإن الأغلبية الساحقة من دول الجمعية العامة للأمم المتحدة "تكرر دعوتها إلى منع جميع أعمال العنف والمضايقات التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، ولا سيما ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما فيها المواقع التاريخية والدينية، وأراضيهم الزراعية، وتؤكد ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٠٤ الذي طلب فيه المجلس إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مواصلة اتخاذ وتنفيذ تدابير تشمل مصادرة الأسلحة بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، ودعا إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة وحمايتهم". [وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم A/٦٥/٤٢٣/

حقوق الاسترداد وجبر الأضرار والتعويض

وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، يجب على إسرائيل تقديم تعويضات عن الانتهاكات للقانون الدولي التي أحدثتها سياساتها وممارساتها الاستيطانية. وهذا يتطلّب من إسرائيل إزالة المستوطنات وسكّانها وتعويض المالكين عن مصادرة وتدمير ممتلكاتهم، وحيث يكون ملائماً، التعويض عن خسارة الأرباح ودفع الفوائد. وتنطبق مبادئ القانون الدولي ذاتها على مسألة التعويضات عن الخسائر التي سببتها سياسات إسرائيل الاستيطانية، كما تنطبق على الخسائر الأخرى التي سبّبها الاحتلال. والمبدأ في القانون الدولي هو أن انتهاك إحدى الدول لواجب دولي يرتب مسؤولية الدولة. ومن حيث المبدأ، هذا يعني أن على إسرائيل واجب دولي لإعادة حالة الوضع الراهن إلى ما كانت عليه قبل الإحتلال. وحيث لا يكون هذا ممكناً، يجب أن يتم إصلاح ذلك عن طريق جبر الأضرار التي أحدثتها بالترضية والتعويض وغيرها من أشكال جبر الضرر في القانون الدولي العام.

وفي حالة المستوطنات غير القانونية، يعني هذا المطلب أن على إسرائيل إزالة المستوطنات والأبنية و/أو إخلائها وتسليمها للطرف الفلسطيني كجزء من أشكال جبر الضرر والتعويض. ففي كثير من الحالات لن تكون إزالة المستوطنات بحد ذاتها تعويضاً كافياً بل إن هناك ضرورة أيضاً لتعويض المالكين الأصليين عن خسارة ممتلكاتهم، وحيث يكون ذلك مناسباً التعويض عن خسارة الأرباح. كما سيتم دفع الفائدة المترتبة على أي تعويضات، وإلاّ فلن يتم الإيفاء بمطلب أن يكون التعويض كافياً ومنصفاً وفقاً لقواعد العدل والإنصاف في القانون الدولي والسوابق الدولية المشابهة.

الملاحقة الجنائية

تندرج الممارسات التي تتلازم مع الاستيطان، كأعمال التدمير والتخريب والمصادرة واستنزاف الموارد الطبيعية بطرق تعسفية، في قائمة المخالفات الجسيمة لمبادئ وقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، باعتباره المرجعية القانونية الدولية الناظمة والواجبة الاتباع من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي. والمخالفة الجسيمة التي تتضمنها المادة ١٤٧ من إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بموجب الاتفاقية، منها: القتل، النفي أو النقل غير المشروع للسكان، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره الضرورة الحربية وعلى نطاق كبير وبطريقة غير مشروعة وتعسفية ..إلخ. وبموجب مضمون المادة ٥٨ من بروتوكول جنيف الأول، اعتبرت هذه الممارسات جرائم حرب وقد جاء في البند الرابع من المادة السالفة « تعد الانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات ولهذا الملحق بمثابة جرائم حرب، وذلك مع عدم الاخلال بتطبيق هذه المواثيق ». وتعرّف المادة (٨/ب/٨) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر في عام ١٩٨٨، "قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها"، على أنه جريمة حربٍ تجرِمها المحكمة الجنائية

الدولية وتدخل ضمن اختصاصاتها.

ولعل هذا الأمر ما يقلق بنيامين نتنياهو الذي قال بتاريخ ٢٠١١/٩/١٥ أن انضمام دولة فلسطين الى الأمم المتحدة سيسمح للفلسطينيين بتقديم شكوى ضد الاستيطان أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي [هآرتس بتاريخ ٢٠١١/٩/١٦/. وقالت الصحيفة أن نتنياهو أعرب عن هذه المخاوف خلال لقاء مع مسؤولين أوروبيين وخلال لقائه المبعوثين الأميركيين ديفيد هيل ودنيس روس اللذين يحاولان إيجاد حل وسط لمنع الفلسطينيين من التوجه للأمم المتحدة .ويشرح أستاذ القانون الدولي يوفال شاني أن "التصويت في الأمم المتحدة سيسمح للفلسطينيين بتقديم شكوى ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية، بتهمة ارتكاب جريمة حرب ببناء المستوطنات في منطقة" تخضع لسلطة دولة هي الدولة الفلسطينية .وأضاف شاني خلال مؤتمر في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية بأن "الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد الاستيطان تبدو في هذا المضمون أقوى وأخطر ورقة ضد إسرائيل سيمتلكها الفلسطينيون بعد التصويت على عضوية دولة فلسطين" .وحسب شاني فان المسؤولين الإسرائيليين من الممكن أن يجدوا أنفسهم مبعدين من المجتمع الدولي ويواجهوا مذكرة توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.ورأى القانوني الإسرائيلي كلود كلاين أن "الذهاب للمحكمة الجنائية الدولية من الممكن أن يشكل مشكلة خطيرة لإسرائيل" . وأضاف كلاين أستاذ القانون الدولي في الجامعة العبرية في القدس "حتى الآن كان من المستحيل القيام بذلك كون مدعي عام المحكمة امتنع عن البت في قبول الشكاوى الفلسطينية"، والسبب أن الدول المعترف بها فقط تستطيع التقدم بشكاوى في المحكمة الجنائية الدولية. ويرى كلاين أن الحصول على وضع الدولة الكاملة العضوية من شأنه أن يغير المعطيات.



مهام وطنية عاجلة

في كل ما تقدم، فإن من الواجب اتخاذ رزمة من التدابير والإجراءات عل الصعيدين الوطني والدولي أيضاً، للتصدي للاعتداءات المنفلتة للمستوطنين ضد شعبنا، وأبرزها:

أولاً: التمسك بالموقف القاضي بأن لا مفاوضات في ظل استمرار الاستيطان، ولا تسوية سياسية إن بقيت المستوطنات والمستوطنون ، ويجب إجتثاث الوجود الاستيطاني برمته من الأراضي الفلسطينية.

ثانياً: مقاطعة المستوطنات وعدم التعاطي مع المستوطنين، وتفعيل تطبيق وإنفاذ قانون مقاطعة المستوطنات ومنتوجاتها الذي شرعته السلطة الفلسطينية.

ثالثاً: توعية شعبنا وخاصة التجمعات السكانية المحاذية والقريبة من المستوطنات بالأخطار الكامنة فيها، باعتبارها بؤراً إرهابية متوثبة لاقتراف أبشع الجرائم ضد شعبنا.

رابعاً: دعم إقامة لجان شعبية لمقاومة اعتداءات المستوطنين في كافة المدن والقرى والتجمعات السكانية الفلسطينية، وإمدادها وإسنادها بما يلزم من تأهيل وإعداد للتصدي والسيطرة على المستوطنين الذين يعتدون عليها، خاصة وأن تجربة بعض اللجان في قرى جنوبي نابلس تشكل نموذجاً يحتذى على هذا الصعيد.

وإن كانت هذه أبرز المهام العاجلة على الصعيد الوطني المحلي، فإن هناك جملة من المهام الواجب العمل بموجبها وتفعيل آليات إنفاذها على الصعيد االقانوني والدولي، في مقدمتها:

أولاً: متابعة ورصد وتوثيق جرائم المستوطنين، وفضحها على أوسع نطاق، وإعداد قوائم بالمجرمين المستوطنين وتعميمها على المنظمات الأهلية الصديقة، لملاحقتهم في الدول التي أقرت اختصاصات الدول بملاحقة المجرمين بموجب القانون الدولي الإنساني، بموجب التزاماتها المنصوص عليها في المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ من جهة، وإعدادها وتحديثها دورياً لحين الانضمام لميثاق روما لعام ١٩٩٨ الخاص بمحكمة الجزاء الدولية صاحبة الاختصاص العالمي بمحاكمة مقترفي الجرائم الدولية، والتي تنطبق تماماً على جرائم المستوطنين.

ثانياً: التعاون والتنسيق مع وكالات ولجان الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في الأراضي الفلسطينية كمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) وغيره، لتمكينها من جمع وتوثيق الحقائق ورفعها للجهات الدولية المختصة ومتابعة تنفيذ توصياتها.

ثالثاً: المطالبة بإلزام إسرائيل بوقف انتهاكات المستوطنين، بدلاً من تسليحهم وتدريبهم وغض الطرف عن ممارساتهم وجرائمهم، ومطالبتها بتفكيك وملاحقة الشبكات والمنظمات الإرهابية في المستوطنات.

رابعاً: العمل على دفع المجتمع الدولي للتدخل بشكل فاعل وحازم لتوفير الحماية الدولية بأشكالها المتعددة، لأبناء شعبنا من الاعتداءات الإجرامية التي يقترفها المستوطنون، ومطالبة الدول المصادقة على اتفاقيات القانون الدولي الإنساني بتطبيق المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي تلزمها بإحترام قواعدها وأحكامها وفرض تطبيقها على إسرائيل؛ الأمر الذي يتطلب دعوة الأطراف المتعاقدة السامية لاجتماع عاجل بغية البحث في الآليات اللازمة لتنفيذ ذلك.



حقائق على هامش قبول فلسطين عضواً في اليونسكو

بقلم : عليان عليان - المجلس الوطني الفلسطيني

حققت منظمة التحرير الفلسطينية إنجازاً سياسياً ومعنوياً كبيراً بحصولها على العضوية الكاملة لفلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم" يونسكو"، وهذا الانجاز يمكن البناء عليه في الحصول على العضوية في بقية المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، كمنظمة "اليونسيف" ومنظمة التنمية الصناعية وغيرهما، ناهيك أن هذه الخطوة تفتح آفاقاً أمام مسعى الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

والقيمة العملية الجوهرية والرئيسية لهذا الانجاز تكمن في أنه يمكن الجانب الفلسطيني من خوض معركة سياسية ثقافية مع العدو الصهيوني، لكشف زيف التسميات العبرية التي أطلقها على مئات الأماكن والمواقع التي تنتمي للحضارة العربية والاسلامية في الضفة الغربية، وبشكل رئيسي في القدس والخليل وبيت لحم، ومن ثم إعادة الاعتبار لها بأنها أماكن ومقدسات عربية إسلامية يجب على اليونسكو أن تضعها على قائمتها، من أجل الحفاظ عليها وحمايتها مادياً وثقافياً.

كما أن هذا الانجاز يسهل وبطريقة غير مباشر مهمة الأهل في مناطق ١٩٤٨ في خوض معركة ثقافية وسياسية وتاريخية لاسترداد الأماكن الأثرية التي نسبها العدو الصهيوني إلى تاريخه المزعوم في فلسطين، خاصة وأن هنالك صلة وترابطاً بينها وبين الأماكن الأثرية والمقدسة في الضفة الغربية.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الاعتراف الكامل بعضوية فلسطين في منظمة "اليونسكو" سيمكن فلسطين من الحصول على كافة الخدمات والمزايا التي تقدمها هذه المنظمة الأممية في مجالات التربية والتعليم والثقافة والفنون، ويضع "اليونسكو" أمام مهامها ومسؤولياتها القانونية في الحفاظ على التراث الفلسطيني والعربي الإسلامي في فلسطين.

لقد كشفت معركة عضوية فلسطين في اليونسكو عن جملة حقائق رئيسية لا بد التوقف عندها واستخلاص الدروس اللازمة منها وأبرز هذه الحقائق:

أولاً: كشفت وللمرة الألف عن حقيقة انحياز الإدارات الأميركية المطلق للكيان الصهيوني، وتبنيها لموقفه وروايته الزائفة رغم مزاعمها المكشوفة بشان حرصها على حل الدولتين.

لقد فقدت إدارة أوباما صوابها وجن جنونها من توجه الجانب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة لفلسطين في اليونسكو، ومارست أعلى درجات التحريض ضد هذا التوجه وبذلت جهوداً مضنية لإقناع معظم الدول الأعضاء للتصويت ضد قرار قبولها ولحرمان فلسطين من هذا الحق المشروع.

ولحظة صدور القرار لم تخجل هذه الإدارة من موقفها المنبوذ وراحت تلوح بوقف مساعداتها لليونسكو، التي تتجاوز أل ٨٠ مليون دولار أي ما نسبته حوالي ٢٢ في المائة من موازنتها وذلك كعقاب لهذه المنظمة لخروجها عن طوع الإرادة الصهيو- أميركية.

واللافت للنظر بشكل غريب وعجيب تلك المبررات المكشوفة التي ساقتها هذه الإدارة لتبرير موقفها، على نحو" أن التصويت على انضمام السلطة الفلسطينية إلى اليونسكو سابق لأوانه ويؤتي نتائج عكسية حيال هدف المجتمع الدولي التوصل إلى سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط، وأنه يلهي المجتمع الدولي عن الهدف المشترك بإجراء مفاوضات مباشرة تفضي إلى ضمان أمن إسرائيل واستقلال فلسطين(بلدين) يعيشان جنباً إلى جنب بسلام وامان" !!.

وتتجاهل هذه الإدارة عن قصد حقيقة أن حكومات العدو الصهيوني هي من أفشل المفاوضات المباشرة وغير المباشرة جراء استمرارها في سياسات وإجراءات الاستيطان وتهويد القدس وجراء رفضها الدائم لمرجعية قرارات الأمم المتحدة في قضايا الحدود، والاستيطان، والقدس واللاجئين وغيرها وبدعم كامل وغطاء سياسي متصل من الإدارة الأميركية.

ثانيا: كشف هذا القرار عن الدعم الكبير الذي تلقاه القضية الفلسطينية في أوساط معظم دول العالم، التي صفق ممثلوها بحرارة بالغة لحظة صدور القرار، بعد أن رفضوا الخضوع لسياسة العصا والجزرة التي استخدمتها الإدارة الأميركية مع دولهم، ما يؤكد إدراك المجتمع الدولي لعدالة قضيتنا ويفضح زيف رواية الاحتلال وعنصريته.

ثالثاً: كشف القرار عن إمكانية ملموسة لتمرد معظم دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية على الإملاءات الأميركية، وأن سطوة القطبية الواحدة وما تمتلكه من إمكانات باتت من مخلفات الماضي، يضاف إلى ذلك أن العديد من دول المعسكر الغربي لم ترفض القرار وإن كانت قد امتنعت عن التصويت بما يعكس انقساماً في صفوفه حيال ذلك القرار.

لقد فقد الكيان الصهيوني أعصابه جراء هذا القرار ووصفته الخارجية الإسرائيلية بأنه مأساة، وأنه لن يحول السلطة الفلسطينية إلى دولة حقيقية. ويضع أعباء على طريق إعادة إطلاق المفاوضات!!

هذا الإنجاز وهذه الحقائق يجب أن تقود وبالضرورة إلى استخلاص الدروس اللازمة، وتوظيفها في خدمة الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة، التي بات الجميع في الساحة الفلسطينية يطالب بها وأبرز هذه الدروس:

أولاً: أن الولايات المتحدة بمواقفها المنحازة بالمطلق للكيان الصهيوني هي متنكرة ومعادية عملياً للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويجب التعامل معها سياسياً على هذا الأساس ومن ثم عدم الوثوق بها وسيطاً.

ثانياً: ضرورة وضع حد لمرجعية اللجنة الرباعية في ضوء خضوعها للمشيئة الأميركية، ورفضها دعم المطلب الفلسطيني بالحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة،وعدم تحميلها(إسرائيل) مسؤولية فشل العملية السياسية، وفي ضوء انحياز رئيسها توني بلير رئيس الوزراء البريطاني الأسبق وبشكل فاقع للكيان الصهيوني.

ثالثاً: ضرورة نقل ملف القضية الفلسطينية للأمم المتحدة ومغادرة نهج المفاوضات، على قاعدة الاستناد إلى وحدة وطنية حقيقية وإلى إستراتيجية وطنية جديدة تعيد الاعتبار للمقاومة ولخريطة التحالفات التي انتصرت للقضية الفلسطينية مرتين في غضون أقل من شهرين، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي الجمعية العامة لليونسكو.

بيانات أصدرها المجلس

إعداد : سحر فضة - المجلس الوطني الفلسطيني

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني خلال الفترة بين آب ٢٠١١ وحتى نهاية تشرين الثاني من نفس العام مجموعة بيانات وتصريحات صحافية، منها:

٢٨/١١/٢٠١١

طالب المجلس الوطني في الذكرى الرابعة والستين لقرار تقسيم فلسطين الذي لم يطبق حتى الآن المجتمع الدولي بإنصاف الشعب الفلسطيني وذلك بمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ،كما طالب العالم وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة وقف الإرهاب الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية

١٠/١١/٢٠١١

شارك المجلس الوطني الفلسطيني جماهير الشعب الفلسطيني في إحياء ذكرى الشهيد القائد أبو عمار وأكد الاستمرار على الحفاظ على الثوابت الوطنية ،كما أكد على مواقف الأخ أبو مازن والقيادة الفلسطينية الشجاعة وصمودها في مواجهة الضغوط الأمريكية والتهديدات الإسرائيلية .

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني بالإسراع في استعادة وحدة شعبنا للتصدي لكل التحديات التي تواجهه ،وذلك بالعودة إلى تجربة الشهيد القائد ياسر عرفات الذي واجه مثل هذه الظروف بموقف وطني موحد وعربي داعم لنا وغير منحاز لإرادة الاحتلال الإسرائيلي.

٣١/١٠/٢٠١١

رحب سليم الزعنون رئيس المجلس بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في منظمة اليونسكو ،واعتبره نصرا تاريخيا للدبلوماسية ، كما أكد أن هذا القبول ينهي عقودا من الإدعاءات الاسرائيلية المضللة بأحقيتها في المواقع الأثرية والتراثية الفلسطينية في شتى أنحاء الأراضي الفلسطينية ، كما أضاف أن هذا الانتصار يضاف إلى الانتصار الكبير المتمثل في قبول المجلس الوطني الفلسطيني يوم ٢٠١١/١٠/٤ شريكا من أجل الديمقراطية في الجمعية البرلمانية.

١٢/١٠/٢٠١١

أعلن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني خلال إجتماع له مع أعضاء المجلس الوطني في الأردن يوم ٢٠١١/١٠/١٢ عن تضامنه مع الأسرى المضربين عن الطعام وما يقع عليهم من ظلم فادح في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

٩/١٠/٢٠١١

وجه الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح له تحية للأسرى المفرج عنهم كما حيا أبناء الأسرى والمعتقلين في السجون الذين يدفعون ضريبة حياتهم ودمائهم حرية للوطن ، وتمنى أن تساعد هذه الأجواء في تطبيق المصالحة الفلسطينية بشكل فعلي استعدادا لقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة ،كما سيمهد ذلك استكمال بقية الاستحقاقات لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية بما فيها المجلس الوطني

٤/١٠/٢٠١١

أصدر رئيس المجلس الوطني بياناً عبر عن عجز الرباعية في إدانة إسرائيل وعدم قدرتها على تطبيق القانون الدولي ودعاها إلى مراجعة موقفها وتبني سياسية أكثر حزما تؤدي إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على الأرض التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧

٢٠١١/٩/٣٠

ثمن الزعنون موقف البرلمان الأوروبي المؤيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة مؤكدا أهمية ذلك الموقف ودعمه لحل الدولتين على حدود ١٩٦٧ وأن تكون عاصمتها القدس الشريف، فهذا يدل على مصداقية البرلمان في التعبير عن الشارع الأوروبي .

كما طالب الزعنون الإتحاد البرلماني الدولي باتخاذ موقف مماثل ومؤيد لحل الدولتين وللطلب الفلسطيني بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

٢٠١١/٩/٢٣

أدان الأخ سليم الزعنون خطاب الرئيس أوباما يوم ٢٠١/٩/٢٣ حول منع السلطة من التوجه للامم المتحدة لطلب العضوية الكاملة واعتبره :

١.يعطي الضوء الأخضر لإسرائيل في الاستمرار في تنكرها لقرارات الشرعية الدولية .
٢.يتجاهل معاناة الشعب الفلسطيني
٣.التضييق والعقاب الجماعي وإقامة الحواجز وسرقة الأراضي الفلسطينية.

ومن خلالها ناشد الزعنون دول العالم للتحرك الفوري للرد على الضغوط الأمريكية والوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني لنيل العضوية الكاملة وإنهاء الاحتلال .

٢٠١١/٩/١٥

دعا المجلس الوطني الفلسطيني في البيان الصادر عنه ابناء الشعب الفلسطيني وقواه للوقوف صفا واحدا في وجه الضغوط الأمريكية ، وشكر المجلس الوطني الدول والمنظمات والأفراد على دعمهم المتواصل وحض بالشكر الأردن الشقيق ملكا وحكومة على مواقفه .

٢٠١١/٩/١٤

حيا الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح له ما جاء في خطاب الرئيس أبو مازن امام الامم المتحدة الذي أدخل القضية الفلسطينية في قلب كل رجل حر في العالم وأحرج الذين يعارضون حقنا في الدولة الفلسطينية

واعتبر أن الخطاب أنصف الشعب الفلسطيني وحقوقه التي كفلتها قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قضية اللاجئين والأسرى والدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف .

٢٠١١/٩/٣

حيا الزعنون تركيا على قرارها الجريء بطرد السفير الاسرائيلي وتجميد الإتفاقيات العسكرية مع إسرئيل إثر تعنتها برفضها الاعتذار لأهالي الضحايا الأتراك الذين قتلتهم ، وطالب باقي دول العالم بأن تحذو حذو تركيا لوقف عنهجية القوة والغطرسة الإسرئيلية.

٢٠١١/٩/١

هنأ الأخ رئيس المجلس الشعب الليبي بنجاح ثورته وطالب رئاسة الإتحاد البرلماني العربي إفساح المجال بعودة ليبيا للاتحاد.

وأصدر رئيس المجلس الوطني تصريحا أدان فيه ما حدث في مخيم الرمل للاجئين الفلسطينيين داعيا لتقديم المساعدات لأهلنا فهناك.

٢٠١١/٨/٢٠

أدان الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الاعتداءات الإسرائيلية واستنكرها بشدة، مرحبا بطلب الرئيس محمود عباس عقد جلسة لمجلس الأمن الدولي لوقف مثل تلك الاعتداءات على القطاع.







أبو عمار .. في ذكرى رحيله

.... بقلم: خالد مسمار
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

سبع سنوات مرت وانقضت على فراق أحد أهم رموز فلسطين .

سبع سنوات مضت أستطيع ان أقول انها سنوات عجاف .

لكن لا بد أن نرى النور في نهاية النفق الذي كان يتحدث عنه أبو عمار دائماً . كان يرى النور ببصيرته عندما كان يتحدث ألينا عنه .. ولم نصدقه .

كان يراه في عيوننا .. نحن شباب الثورة في بداياتها ..

كان يراه في عيون الأشبال والزهرات الذين راهن عليهم أبو عمار من أن واحداً منهم سواء كان شبلاً أو زهرة من أشبال وزهرات فلسطين سيرفع يوماً علم فلسطين فوق أسوار وكنائس ومساجد القدس ..

القدس التي كان يحلم أن يراها محررّة .. ولا خير فينا أن لم نحقق له هذا الحلم الذي استشهد دونه .

كان أبو عمار يُشغل العالم كله يومياً .. وأصبحت كوفيّته ليست فقط رمزاً للثوار والفدائيين الفلسطينيين بل رمز لكل أحرار العالم . فهو الذي تسلم راية الثورة العالمية بعد انتصار الثورة الفيتنامية ، كمال قال الثائر العالمي الكبير الجنرال جياب .

كل واحد منا ، نحن قدامى الثورة ، له ذكرياته مع أبو عمار. أول مرة ألتقية فيها كانت في العام ١٩٦٨ .. كان ذلك في مبنى الإذاعة في شارع الشريفين المشهور في القاهرة . وهو المكان الذي انطلقت منه إذاعة الثورة الفلسطينية يوم ١١/٥/١٩٦٨م والذي كان يقوده الراحل الكبير والإذاعي القدير الأستاذ فؤاد ياسين "أبو صخر" .

يومها طُرق باب الإذاعة التي لا يعرف مكانها أحد غير عدد قليل من العاملين فيها والقيادة الفلسطينية .. فتحت الباب حيث كنا نخدم أنفسنا .. فلا آذن ولا بواب سوانا ..

دخل الأخ الشهيد أبو الهول (هايل عبد الحميد) وكان يومها معتمد الإقليم في مصر وبصحبته ضيف باكستاني بملابسه التقليدية .. فأدخلتهما أحدى الغرف الجانبية ومضيت إلى عملي . سألني الأستاذ فؤاد ياسين عن الطارق فأخبرته عن "أبو الهول" وضيفه . مضى بعض الوقت ودخل علينا أبو الهول مستنكراً عدم ترحيبنا بالأخ أبو عمار ! عندها أدركنا ان الضيف ما هو إلا الأخ أبو عمار متنكراً بلباس باكستاني .

هذه واحدة من ذكرياتي العديدة مع رمزنا الكبير أبو عمار لا يتسع المجال هنا لسرد غيرها .. سواء منها ما كان في القاهرة أو عمان أو بيروت أو تونس .

كان أبو عمار . رحمه الله . القاسم المشترك للوحدة الوطنية في كل الأوقات وفي كل الأزمان وفي كثير من المواجهات مع أعداء الثورة .

كانت التنظيمات تختلف فيما بينها سواء عندما كنا في الأردن أو لبنان .. لكن حكيم الثورة الراحل الكبير جورج حبش كانت له مقولة هامة "نختلف مع أبو عمار ولكن لا نختلف عليه" . بل عندما كان يُطلب من الحكيم ان يلقي كلمة المعارضة بعد كلمة أبو عمار في مناسبة ما .. كان يقول للثورة كلمة واحدة هي كلمة الأخ أبو عمار .

كنت أتمنى ان تتعلّم المعارضةُ الحالية من حكيم الثورة الراحل ! وها هي ، والحمد لله ، بوادر العودة عن الانقسام اللعين تظهر في الأفق ..

ونحن بعد رحيل أبو عمار نمرّ بأصعب المراحل التي مـرّت بها قضيتنا .. حصار ظالم أمام أنظار العالم كله تمارسه قوات الاحتلال الغاشم . انتهاك للحرمات .. ومصادرة الأراضي والأملاك والبيوت وقلع الأشجار وانتهاك الحريات وقتل الحياة من خلال عربدة المستوطنين المحروسين من جنود الاحتلال .

وفوق ذلك كله حصار سياسي أمريكي يلاحقنا في مجلس الأمن .. ويطاردنا حتى في اليونسكو ! وحصار مالي أمريكي.إسرائيلي .

حصارات يتصدى لها الآن القائد أبو مازن بعد أن واجهها بدمه الرمز الراحل أبو عمار . لقد طفح الكيل ، وكان الله في عون أبو مازن فهو لها إن شاء الله .

رحمك الله أبا عمار .. وما زلنا على دربك سائرون . حتى يتحقق الحلم الذي استشهدت من أجله .

المعتقلون الفلسطينيون

أسرى حرب



.... بقلم: الدكتور حنا عيسى

تعتبر قضية الأسرى الفلسطينيين القابعين في المعتقلات الإسرائيلية من أكثر القضايا حساسية على الساحة الفلسطينية.. وستبقى هذه القضية مولدة للتوتر وقابلة للانفجار في أيّة لحظة حتى يتم الإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين. وتحتجز السلطات الإسرائيلية الأسرى الفلسطينيين بعيدا عن مناطق سكناهم، في معتقلات تقع خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧، مخالفة بذلك المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ التي تنص على انه "يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال.." ، والمادة ٧٦ التي تنص على انه "يحتجز الأشخاص المحميون المتهمون في البلد المحتل، ويقضون فيه عقوبتهم إذا أدينوا" . وتخالف سياسة تعذيب المعتقلين التي تتبعها إسرائيل بحق الأسرى الفلسطينيين أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية، والمادة ٣٢ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تمنع تعذيب الأشخاص المدنيين في زمن الحرب. وتخالف أيضا المبدأ ٢١ من مجموعة المبادئ الخاصة بحماية جميع الأشخاص الخاضعين لأي شكل من إشكال الاعتقال أو السجن، والمادة ٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل التي تحظر الاستغلال غير المناسب لوضع المعتقلين بغية إجبارهم على الاعتراف وتوريط أنفسهم في تهم جنائية أو تقديم معلومات ضد أشخاص آخرين.

إن استمرار السلطات الإسرائيلية في احتجاز الأسرى والبالغ عددهم في الوقت الحاضر اكثر من ٤٥٠٠ أسير وأسيرة في ظل ظروف صحية سيئة، يشكل خرقا سافرا للمواد ٩١ و٩٢ من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ التي تنص، من بين أمور أخرى، على:

"أن يتوفر لكل معتقل عيادة مناسبة يشرف عليها طبيب مؤهل ويحصل فيها المعتقلون على ما يحتاجونه من رعاية طبية وكذلك على نظام غذائي مناسب، وتخصيص عنابر لعزل المصابين بأمراض معدية أو عقلية.." .

وهناك انتهاكات أخرى بحق الأسرى الفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية، منها:

- انتهاج سلطات الاحتلال اعتقال الفلسطينيين إداريا.
- مهاجمة سلطات الاحتلال لغرف المعتقلين والاعتداء عليهم بالضرب.
- تنوع أشكال الإهمال وسوء الرعاية الصحية للمعتقلين في سجون الاحتلال.
- ممارسة سلطات الاحتلال من خلال إدارات السجون الإسرائيلية وبتنسيق مسبق في بعض الحالات مع جهاز الشاباك سياسة عزل العديد من الأسرى الفلسطينيين.
- مواصلة إدارات السجون فرض القيود على أهالي المعتقلين الفلسطينيين لدى زيارة ذويهم ... الخ .

وعلى ضوء ما ذكر أعلاه فانه من الأجدر تطبيق المواد القانونية الواردة في الاتفاقية الثالثة بشان الأسرى لسنة ١٩٤٩م، لأن المجتمع الدولي اعترف سنة ١٩٧٤ في مختلف محافله الدولية (جامعة الدول العربية ،منظمة المؤتمر الإسلامي، حركة عدم الانحياز الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة) بأن منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرير عالمية "شخص من أشخاص القانون الدولي" وأصبحت آنذاك "عضو مراقب ..وعليه تم الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

وبما أن إسرائيل دولة احتلال ووقعت سنة ١٩٩٣ اتفاق اوسلوا مع منظمة التحرير الفلسطينية، فإنها بذلك تعترف بأن منظمة التحرير الفلسطينية شخص من أشخاص القانون الدولي وأن عليها التزام قانوني، كقوة محتلة للأراضي الفلسطيني يتمثل بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة تطبيقا فعليا حتى زوال الاحتلال بشكل نهائي عن كافة أرجاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وبالتالي، وفي ضوء هذه الحقائق والنصوص، فانّ بنود القانون الدولي الإنساني وقوانين الاحتلال الحربي لا تزال تنطبق على الأراضي الفلسطينية، وقاعدة اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩، التي تنص على استمرار تطبيق بنودها طوال مدة الاحتلال ما دامت الدولة المحتلة تمارس وظائف الحكومة في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال.



الأسرى الفلسطينيون

في سجون الاحتلال الإسرائيلي وآمال الحرية

.... اعداد: علي طبيلة
المجلس الوطني الفلسطيني

إن ملف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي تشكل جرحا نازفا ومؤلما للشعب الفلسطيني، وهي قضية تمس كل أسرة و بيت فلسطيني،الأمر الذي اثر على الحياة المباشرة للأسرة الفلسطينية وأضاف على حياتها مزيدا من التشتت والمعاناة من كافه النواحي ، نتيجة قضاء الأسير سنوات طويلة في السجن.

وكان لقيام المقاومة الفلسطينية بأسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط اثر بالغ على الحالة النفسية للأسرى وعلى أسرهم وشعبهم لأنها أضاءت من جديد شموع الأمل في قلوب كل الأسرى وذويهم ،لان ملف الأسرى كان ولا يزال يمثل أولوية من أولويات المقاومة الفلسطينية عبر سنوات النضال الوطني الطويلة ، سواء أكان ذلك عبر عمليات الأسر أو محاولات الأسر التي قامت بها فصائل المقاومة للمطالبة بإطلاق سراح الأسرى أو عبر سنوات التفاوض الطويلة بعد أوسلو والتي شكل الأسرى محورا ثابتا فيها ،،

ونجحت القيادة الفلسطينية وفصائل المقاومة في العديد من عمليات تبادل سابقة للأسرى، و تمكنت من خلالها من إطلاق سراح عدد كبير من الأسرى، وقد لجأت المحاكم العسكرية الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال وحتى الآن إلى إصدار أحكام عالية والتي تصل إلى أكثر من مئة عام، وقد مر بتجربة الأسر والاعتقال أكثر من ثلث عدد السكان في فلسطين وهذا لم يحدث في تاريخ الشعوب المتحضرة أو غير المتحضرة، لذلك فان كلمه الأسر لها وقع خاص على المسمع والمرأى وعلى الشعور الفلسطيني.

وعبر عمليات التبادل التي قامت بها الثورة الفلسطينية المعاصرة اكتسب الفلسطينيون قدرة على إدارة التفاوض وقدرة الإصرار والصمود لتحقيق أعلى سقف من الانجازات فكان عمليه تحرير أنصار ١ في لبنان والتي شملت أكثر من ٦٠٠٠ أسير فلسطيني ولبناني وعربي وعمليه التبادل مع القيادة العامة والتي شكلت مفترق طرق محوري في تاريخ النضال الوطني ضد الاحتلال كذالك إطلاق سراح الآلاف من الأسرى بعد اتفاق أوسلو، وعبر سنوات التفاوض الطويلة كان الأسرى هم حاله الضمير الإنساني والمسؤولية الأخلاقية والسياسية لدى الكل الوطني الفلسطيني .

وفي قراءه سريعة للماضي كانت عمليات تبادل الأسرى تشكل رافدا وطنيا ومعنويا للموضوع الوطني والإنساني الفلسطيني بعيدا عن الفئوية الحزبية والفصائلية وتخضع للأولويات والمقاييس العادلة والمعنوية ، دون الخضوع لأدنى أشكال الابتزاز في الموضوع الوطني أو المساس في حالة الوحدة الوطنية حتى في شروطها الدنيا .

وحين طالعتنا الأخبار حول إتمام الاتفاق على صفقه التبادل مع الجندي الاسرائيلي شاليط مع كل ما حمله هذا الملف من جهد والتضحيات وما حمله من وعود وآمال رغم الحرب التي شنت على غزه بعنوان شاليط ورغم التدمير والحصار والجوع، نقول دائما حرية الأسرى هي الثمن ، لأننا نرى أن تحرير أسير واحد يشكل انجازا وطنيا ومعنويا ويرفدنا بشعور إنساني عارم .

وهنا نستذكر ما جاء في قرار الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد مؤتمره في بيرن – سويسرا خلال الفترة ١٥- ٢٠١١/١٠/١٩ ، الذي طالب إسرائيل بالإفراج الفوري عن نواب المجلس التشريعي الذين تعتقلهم إسرائيل في سجونها، وقد حظيت هذه التوصية بموافقة المجلس الحاكم للاتحاد.

وعبر التقرير الذي اقره ووافق عليه المجلس الحاكم للاتحاد عن الأسف الشديد لعدم شمول صفقة تبادل الأسرى الأخيرة للنواب الفلسطينيين المحتجزين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وعلى رأسهم النائبان مروان البرغوثي واحمد سعدات.

وأعاد المجلس الحاكم التأكيد على قراراته السابقة باعتبار اختطاف النائبين البرغوثي وسعدات واحتجازهما خارج المناطق الفلسطينية المحتلة مخالفة واضحة للقانون الدولي، معتبرا المحاكمة التي خضعا لها غير مستوفية لشروط ومعايير العدالة الدولية التي يجب أن تلتزم إسرائيل بها، بوصفها دولة طرفا في «العهد الدولي الخاص بالحقوق» المدنية والسياسية.

ودعا القرار أيضا إلى الإفراج عن كل النواب المحتجزين لدى إسرائيل فورا، وطالب إسرائيل بضرورة تحسين ظروف احتجازهم، وخاصة ما يتعلق بالسماح لعائلة مروان البرغوثي وسعدات بزيارتهما، وتوفير الرعاية الطبية الكاملة.

كما أكد القرار على إدانته الشديدة لاستمرار إخضاع النائب سعدات للعزل الانفرادي ولمدد طويلة معتبرا ذلك الإجراء يرتقي لمستوى جريمة التعذيب.

كذلك شدد القرار على استنكاره وإدانته لاستمرار إسرائيل اعتقال ٢١ نائبا من المجلس التشريعي الفلسطيني ومعظمهم محتجزون دون محاكمة وفي ظل الاعتقال الإداري الذي اعتبره قرار المجلس الحاكم إجراء اعتباطيا ويخالف مبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، داعيا إلى الإفراج الفوري عنهم.

ودعا القرار كذلك سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إعادة النظر بقرارات طرد النواب الثلاثة من القدس وهم: محمد أبو طير واحمد عطون ومحمد طوطح، معتبرا الإبعاد فعلا قاسيا و غير إنساني ضد النواب وعائلاتهم ومجتمعهم.

كما أدان القرار اختطاف عضو المجلس التشريعي احمد عطون على يد قوة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي من داخل خيمة الاعتصام في مقر الصليب الأحمر في القدس معتبرا ذلك الإجراء انتهاكا صريحا لحصانة مقرات الصليب الأحمر، فضلا عن كونه اعتداء صارخا على حقوق النواب المذكورين.

وطالب إسرائيل أن تستجيب للتوصيات المقدمة من الهيئات الدولية لحقوق الإنسان والإجراءات والامتناع عن مثل هذه الممارسات، وجعلها متماشية مع التزامات حقوق الإنسان الدولية لها.

وطالب القرار أخيرا لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين مواصلة النظر في هذه القضية وان تقدم إليه تقريرا في اجتماعه القادم.

كما أعلنت رئيسة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، ورئيس لجنة العلاقات مع المجلس التشريعي الفلسطيني،خلال اجتماع للبرلمان في شهر كانون الاول٢٠١١ عن تبني اقتراح إعلان حملة دولية لإطلاق سراح الأسرى والأسيرات القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، مع بداية عام ٢٠١٢.



معطيات وإحصاءات حول الاعتقال الإداري في الأراضي الفلسطينية المحتلة

.... اعداد : مجد القدسي
المجلس الوطني الفلسطيني

يعتبر الاعتقال الإداري الابن الشرعي للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين . فمنذ قيام هذا الكيان في سنة ١٩٤٨ فرض على المناطق المحتلة حكماً عسكرياً طبقت من خلاله الأوامر العسكرية وأنظمة الدفاع لحالة الطوارئ التي أقرَها الانتداب البريطاني عام ١٩٤٥ ، كمحاوله لترهيب و تركيع البقية الباقية من الشعب الفلسطيني التي تصدَت لمحاولات التهجير والتصفية.

لاحقا طبَق الاحتلال الإسرائيلي هذه الأنظمة على الشعب الفلسطيني في المناطق التي احتلها عام ١٩٦٧ تشمل القدس ،الضفة الغربية وقطاع غزه.

فمنذ البداية كان الاعتقال الإداري وما زال غول يطارد الفلسطينيين وسيف مسلَط على رقابهم وأداه بيد أجهزة المخابرات يراد منه إذلال وتعذيب الفلسطينيين والنيل من معنوياتهم وتحطيم إرادتهم وتعطيل حركتهم السياسية و الاجتماعية لاستهدافه النخب السياسية و الاجتماعية كرجال السياسة والناشطين السياسيين ، المثقفين والأكاديميين ، رؤساء وأعضاء في المجلس التشريعي والمجالس البلدية.

ليس صدفةً أن العدد الأكبر من المعتقلين الإداريين سُجَل خلال الانتفاضه الأولى ، حيث وصل إجمالي القرارات بالاعتقال الإداري بين عامي (١٩٨٧ – ١٩٩٤) إلى عشرين ألف معتقل إداري في حين أصدرت المحاكم العسكرية الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية أكثر من ١٩٠٠٠ قرار بالاعتقال الإداري.

التشريع العسكري للاعتقال وتطبيقه

إن التشريع العسكري الإسرائيلي يجيز بصوره صريحة الاعتقال الإداري وينظم استعمال هذا الإجراء.

في البداية كان التشريع يستمد صلاحيته بإصدار أوامر الاعتقالات الإداريـة بموجب أنظمة الدفاع لحالة الطوارئ التي أقرَهـا الانتداب البريطاني عام ١٩٤٥ لحين إقـرار قانون جديد صلاحيات الطوارئ (اعتقالات) عام ١٩٧٩.

بعد ذلك شرَع الاحتلال أمر خاص بالاعتقالات الإداريـة عام ١٩٨٨ يحمل رقم ١٢٢٦ في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يشمل الضفة الغربية وقطاع غزه ويستثني القدس، الذي تم تعديله شكلياً عام ٢٠٠٧ بأمر جديد يحمل رقم ١٥٩١.

يخَول هذا الأمر القادة العسكريين بتوصية المخابرات بعد جمع مواد سريه باعتقال إداري لشخص فتره أقصاها ستة أشهر . خلال ٨ أيام من صدور الأمر يعرض الموضوع أمام محكمه عسكريه بدائيه للمصادقة على الاعتقال بدون الكشف للمتهم ولمحاميه عن التهمه وفحوى مواد الأدلة باستثناء مادة التحقيق الأولية التي تسمى المادة العلنية ، بعد ذلك يعرض أمام المحكمة العسكرية الإستئنافيه وما أن تنتهي فترة الاعتقال الأولى حتى تتمدد مره تلو المرة لتصل الفترة التراكمية في عدة حالات لفترات أقصاها ٥ سنوات.

بعد فحص معطيات قرارات المحاكم العسكرية في الفترة ما بين شهر آب ٢٠٠٨ حتى شهر تموز ٢٠٠٩ يظهر أن محاكم الدرجة الأولى (البدائية) أصدرت قراراتها في ما يتعلق بـ١٦٧٨ أمر اعتقال إداري صادقت على ١٥٩٦ أمراً إدارياً أي ما يعادل ٩٥٪ منها وأبطلت ٨٢ أمر اعتقال إداري أي ما يعادل ٥٪ من مجموع القرارات.

أما دور المحاكم الاستئنافيه فهو مكمَل للمحكمة البدائية وقراراتها دائماً لمصلحة النيابة العسكرية.

الإحصاءات تشير أن هذه المحاكم الاستئنافيه وافقت على ما يقارب ٦٠٪ من الاستئنافات المقدمة من قبل النيابة وقبلت ١٥٪ من الاستئنافات المقدمة من قبل الأسرى.

تشير الإحصائيات أيضاً أن عدداً كبيراً من الأسرى الذين أفرجت عنهم المحكمة الاستئنافيه خلافاً لموقف النيابة تم اعتقالهم من جديد بعد فتره قصيرة جداً ، بذريعة جمع مواد سريه جديدة ضد المفرج عنهم.

ظروف الاعتقال الإداري

استخدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاعتقالات الإدارية على مدار السنين ضد آلاف الأشخاص وهكذا تحوَل هذا الإجراء إلى روتين وليس شاذاً كما يَدعون وفي حالات معينه كإجراء إضافي للإجراء الجنائي وليس بديلاً له ولسنوات طويلة.

ولغاية نهاية شهر آب ٢٠١١ تحتجز سلطات الاحتلال الإسرائيلي ٢٧٠ معتقلا إداريا فلسطينيا تقريباً ، و يوضح الجدول التالي أعداد المعتقلين الإداريين الفلسطينيين الذين اعتقلهم الاحتلال الإسرائيلي كل عام من



معطيات عن المعتقلين الفلسطينيين القاصرين لدى قوات الإحتلال الإسرائيلية عام ٢٠٠١-٢٠١١

السنة	عدد المعتقلين
٢٠١١	١٩٨٥
٢٠١٠	٣٣١٦
٢٠٠٩	٤١٤٥
٢٠٠٨	٣١٩٩
٢٠٠٧	٩٨
٢٠٠٦	٢٦٣
٢٠٠٥	١٢٩٦
٢٠٠٤	٢٤٠٢
٢٠٠٣	١٩٨٦
٢٠٠٢	٩١٥
٢٠٠١	٢٨٨

للمزيد من المعلومات:

http://www.btselem.org/arabic

http://www.ppsmo.ps

الأعوام الواقعة في الفترة بين الأعوام ٢٠٠١-٢٠١١.

السنة	التاريخ	عدد المعتقلين
٢٠١١	٣١ آب	١٨٥٤
٢٠١٠	كانون الأول	٢٦٣٥
٢٠٠٩	كانون الأول	٤٩٥٢
٢٠٠٨	كانون الأول	٨٢٩٣
٢٠٠٧	كانون الأول	٧٤٦١
٢٠٠٦	كانون الأول	٦٣٧١
٢٠٠٥	كانون الأول	٦٢٨٩
٢٠٠٤	كانون الأول	٨٠٤٥
٢٠٠٣	كانون الأول	٤٩٢٩,٤١
٢٠٠٢	كانون الأول	٧١٩٨
٢٠٠١	كانون الأول	٢٠٨

١ . وابتداء من شهر آب ٢٠٠٨ تشمل المعطيات الأسرى الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة و تشمل مصلحة السجون الإسرائيلية هؤلاء الأسرى ضمن الأسرى الفلسطينيين ضمن المعطيات الشهرية والسنوية السابقة.

٢ . خلال السنوات اعتقل تسعة مستوطنين يسكنون في المستوطنات داخل الضفة الغربية في الاعتقال الإداري لفترات زمنية حتى ستة اشهر.

٣ . في الفترة بين كانون الأول ١٩٩٩ وكانون الثاني ٢٠٠٤ اعتقلت إسرائيل مواطنين لبنانيين في الاعتقال الإداري كرهائن لتبادل اسرى محتمل مع رهائن وغائبين إسرائيليين من حرب لبنان. خلال السنوات اطلقت اسرائيل سراح الرهائن وآخر اسرى أطلق سراحهم كان في كانون الثاني ٢٠٠٤ ضمن عملية تبادل اسري.

السنة	التاريخ	عدد المعتقلين الاداريين
١٩٨٩	٥ تشرين الثاني	١،٧٩٤
١٩٩٠	×	×
١٩٩١	٣٠ كانون الاول	٣٤٨
١٩٩٢	٣٠ كانون الاول	٥١٠
١٩٩٣	١ كانون الاول	١٢٥
١٩٩٤	٣ اب	١٦٣
١٩٩٥	٢٧ كانون الاول	٢٢٤
١٩٩٦	٢٥ كانون الاول	٢٦٧
١٩٩٧	٣١ كانون الاول	٣٥٤
١٩٩٨	٢٦ كانون الاول	٨٢
١٩٩٩	٢٣ كانون الاول	١٨
٢٠٠٠	١٣ كانون الاول	١٢



تقرير لـ٢٠ منظمة دولية:

اسرائيل هدمت ٥٠٠ منزل في عام ٢٠١١

قالت منظمات لحقوق الانسان في تقرير صدر عنها بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٤ إن إسرائيل صعدت اعمال هدم الممتلكات الفلسطينية في الأراضي المحتلة هذا العام فضاعفت هدم المنازل وردم آبار المياه مقارنة بعام ٢٠١٠.

وقال التقرير الذي أقرته ٢٠ منظمة من بينها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش: إن عنف المستوطنين اليهود ضد الفلسطينيين زاد في ٢٠١١ وأن إسرائيل عجلت بتوسيع المستوطنات.

وحث التقرير أعضاء "اللجنة الرباعية" المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط وهم الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا على ممارسة ضغوط على إسرائيل "للتراجع عن سياساتها الاستيطانية وتجميد كل أعمال الهدم التي تمثل انتهاكا للقانون الدولي".

وقال التقرير مستشهدا بإحصاءات الأمم المتحدة: إن إسرائيل دمرت للفلسطينيين ما يزيد على ٥٠٠ من المنازل والآبار وغيرها من منشآت البنية الأساسية في عام ٢٠١١ فشردت ما يربو على ١٠٠٠ شخص وهو أكبر عدد في سنة واحدة منذ عام ٢٠٠٥.

كما أظهرت إحصاءات الأمم المتحدة أن هجمات المستوطنين على الفلسطينيين بما في ذلك الاتلاف العمد لزهاء عشرة آلاف شجرة زيتون مملوكة ملكية خاصة بلغت أسوأ معدلاتها منذ عام ٢٠٠٥ حيث زادت ٥٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠ وأكثر من ١٦٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩.

وجاء في التقرير أن "مرتكبي الانتهاكات (من المستوطنين) يتمتعون فعليا بالافلات من العقاب" حيث تم حفظ ٩٠ في المئة من الشكاوى التي قدمت للشرطة دون توجيه اتهام في الفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠.

وأضاف التقرير نقلا عن إحصاءات قدمتها جماعة السلام الآن الإسرائيلية أن إسرائيل أقرت خططا لبناء ٤٠٠٠ منزل أضافي للمستوطنين في العام الأخير في القدس الشرقية وهو أكبر عدد منذ عام ٢٠٠٦.

ورفض "جاي إنبار" المتحدث باسم الوحدة المعنية بتنسيق السياسات الخاصة بالضفة الغربية في وزارة الجيش الاسرائيلية التقرير ووصفه بأنه "متحيز".

وأضاف في بيان مكتوب أن إسرائيل ستستمر في تنفيذ القوانين التي تتعلق بالبناء غير المشروع من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء "بطريقة مهنية وشفافة".

٦٤ عاما على تقسيم فلسطين

وحـل الـدولـتـين رهـن المـفـاوضـات !

خطة تقسيم فلسطين هو الاسم التي أطلق على قرار قامت الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالموافقة عليه في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧، وقضت بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيه إلى ٣ كيانات جديدة، أي تأسيس دولة عربية وأخرى يهودية على تراب فلسطين وأن تقع مدينتا القدس وبيت لحم في منطقة خاصة تحت الوصاية الدولية. كان هذا القرار المسمى رسميا بقرار الجمعية العامة رقم ١٨١ من أولى المحاولات لحل النزاع العربي/اليهودي على أرض فلسطين.

وتبادرت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقرير لجنة پيل من ١٩٣٧ وتقرير لجنة وودهد من ١٩٣٨، وصدر هذان التقريران عن لجنتين تم تعيينهما على يد الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي دارت بين السنوات ١٩٣٣ و١٩٣٩.

وبعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بدلا لعصبة الأمم، طالبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الانتداب التي منحتها عصبة الأمم للإمبراطويات الأوروبية، واعتبرت حالة الانتداب البريطاني على فلسطين من أكثر القضايا تعقيدا وأهمية.

وقامت هيئة الأمم المتحدة بمحاولة لإيجاد حل للنزاع العربي/اليهودي القائم على فلسطين، وقامت هيئة الأمم بتشكيل لجنة UNSCOP المتألّفة من دول متعدّدة باستثناء الدّول دائمة العضوية لضمان الحياد في عملية إيجاد حلّ للنزاع.

قامت اللجنة بطرح مشروعين لحل النزاع، تمثّل المشروع الأول بإقامة دولتين مستقلّتين، وتُدار مدينة القدس من قبل إدارة دولية. وتمثّل المشروع الثاني في تأسيس فيدرالية تضم كلاً من الدولتين اليهودية والعربية. ومال معظم أفراد لجنة UNSCOP تجاه المشروع الأول والرامي لتأسيس دولتين مستقلّتين بإطار اقتصادي موحد. وقامت هيئة الأمم بقبول مشروع لجنة UNSCOP الدّاعي للتقسيم مع إجراء بعض التعديلات على الحدود المشتركة بين الدولتين، العربية واليهودية، على أن يسري قرار التقسيم في نفس اليوم الذي تنسحب فيه قوات الانتداب البريطاني من فلسطين.

أعطى قرار التقسيم ٥٥٪ من أرض فلسطين للدولة اليهودية، وشملت حصّة اليهود من أرض فلسطين على وسط الشريط البحري (من إسدود إلى حيفا تقريبا، ما عدا مدينة يافا) وأغلبية مساحة صحراء النّقب (ما عدا مدينة بئر السبع وشريط على الحدود المصري). ولم تكن صحراء النّقب في ذاك الوقت صالحة للزراعة ولا للتطوير المدني، واستند مشروع تقسيم الأرض الفلسطينية على أماكن تواجد التّكتّلات اليهودية بحيث تبقى تلك التكتّلات داخل حدود الدولة اليهودية. في تشرين الثاني ١٩٤٧ بلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ٥٧ دولة فقط. ما زالت الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية - ألمانيا، اليابان وحلفائها - خاضعة لسلطات الاحتلال أو ممنوعة من الانضمام إلى المنظمة الدولية. أما أغلبية دول القارة الإفريقية وآسيا الجنوبية الشرقية فما زالت خاضعة للسلطات الاستعمارية ولم تكن مستقلة. وشارك في التصويت ٥٦ دولة، أي جميع الدول الأعضاء باستثناء دولة واحدة هي مملكة سيام (تايلند حاليا). وافقت الدول العظمى في ذلك الحين - الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة وفرنسا - على خطة التقسيم، باستثناء بريطانيا التي دارت سلطة الانتداب والتي فضلت الامتناع. ومن بين الدول المعارضة للخطة كانت جميع الدول العربية والإسلامية وكذلك اليونان، الهند وكوبا.

بذل زعماء الحركة الصهيونية جهودا كبيرة لإقناع الدول المترددة، واستعانوا بالديبلوماسيين الداعمين للخطة داخل الأمم المتحدة من أجل تأجيل التصويت من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني، مما أعطاهم الفرصة لإقناع ليبريا الفيليبين وهايتي بالتصويت مع مؤيدي الخطة، وتأمين دعم ثلثين من الدول الأعضاء، وهي النسبة التي كانت لازمة لإقرار خطة التقسيم. حاول الدول العربية منع هذا التأجيل فتنازل مندوبوها عن الخطب توفيرا للوقت، ولكن البعثة الأمريكية المؤيدة لخطة التقسيم أصرت على تأجيل جلسة التصويت إلى ما بعد عيد الشكر الأمريكي الذي حل في ذلك العام في ٢٧ تشرين الثاني. في مساء ٢٩ تشرين الثاني جرى التصويت فكان ثلاثة وثلاثون صوتا إلى جانب التقسيم، وثلاثة عشر صوتا ضدّه وامتنعت عشر دول عن التصويت، وغابت دولة واحدة، وكانت الدول ال٣٣ التي وافقت على القرار هي :أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلوروسيا، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدنمارك، الدومينيكان، الايكوادور، فرنسا، غواتيمالا هاييتي، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكوراغوا، النرويج، بنما، الباراغوي،



بيرو، فيليبين، بولونيا، السويد، اوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفييتي، الولايات الأمريكية المتحدة، الأوروغواي وفنزويلا.

والدول الـ١٣ ضد القرار هي أفغانستان، كوبا مصر اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان والسعودية، سوريا، تركيا، اليمن.

أما الدول العشر التي امتنعت عن التصويت فهي :الأرجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، سلفادور، أثيوبيا، هندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة ويوغوسلافيا. وغابت تايلند عن التصويت. وعندما أعلنت النتيجة انسحب المندوبون العرب من الاجتماع وأعلنوا في بيان جماعي رفضهم للخطة واستنكارهم لها. وقال وزير الدفاع الأمريكي آنذاك جيمس فورستل في مذكراته تعليقا على هذا الموضوع: «إن الطرق المستخدمة للضغط ولإكراه الأمم الأخرى في نطاق الأمم المتحدة كانت فضيحة»

نص القرار

«أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة- بريطانيا- للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها بتحضير اقتراح للنظر في مسالة حكومة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية. وبعد أن شكلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة.

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة «مستند رقم ٣٦٤/أ» الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع، ومشروع تقسيم اتحاد اقتصادي وافقت عليه أغلبية اللجنة، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شانها إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم. وتحيط علماً بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنها تنوي الجلاء عن فلسطين في أول آب (أغسطس) سنة ١٩٤٨.

وتوصي المملكة المتحدة، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه، وتطلب:

أ- أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية المنوه عنها في المشروع لتنفيذه.

ب- أن يقرر مجلس الأمن إذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديدا للسلم. فان قرر مجلس الأمن أن مثل هذا التهديد قائم بالفعل فيجب عليه المحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقا للمادتين ٣٩ و٤١ من الميثاق، لتخويل لجنة الأمم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها.

ج- أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديدا للسلم أو قطعا أو خرقا له أو عملا عدوانيا بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق.

د- أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسؤولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع. وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين إلى اتخاذ جميع التدابيرالتي قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ، وتناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات. وتأذن للامين العام أن يسدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار إليها في القسم الأول الجزء «ب» الفقرة الأولى أدناه على الأساس والشكل اللذين يراهما مناسبين، وفقا للظروف، وان يزود اللجنة بما يلزم من موظفين ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقتها الجمعية العامة على عاتقها. أن الجمعية العامة تفوض الأمين العام أن يسحب من صندوق المال المتداول مبلغاً لا يزيد على مليوني دولار للغايات المبينة في الفقرة الأخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين.

ومنذ صدور قرار التقسيم حتى الآن يجري الحديث عن اقامة دولتين اسرائيلية وفلسطينية وما يزال مشروع الدولة الفلسطينية رهينة لطاولة المفاوضات المتعثرة.





خريطة العهد الجديد

تـؤكـد الـوجـود الفلسطيني منذ الخليقة

تعقيباً على تصريحات المرشح الجمهوري للرئاسة الأميركي نيوت جينغرتش بحق الشعب الفلسطيني بانهم ارهابيون وشعب تم اختراعه، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني أن الردّ الفعلي على جهل هذا المرشح بتاريخ الشعوب وحضاراتها يأتي من الكتاب المقدس الذي يؤمن هو به وهو العهد الجديد مع المزامير والمعترف به بمكتبات الكونغرس الأمريكي ، حيث يتضمن خريطة تشرح تفاصيل الأمم التي كانت موجودة منذ الخليقة وتُظهر أماكن وجود الفلسطينيين والكنعانيين والأموريين والآراميين وغيرهم من الشعوب ولا وجود يذكر على الخريطة لإسرائيل.

وها هو كتاب العهد الجديد الذي نرفق صورة عن غلافه وصورة الخريطة التي تؤكد ذلك وتظهر الفلسطينيين بشكل واضح على الخريطة القديمة.

ومن فمك ندينك يا جينغرتش

ونحيلك ومن يؤمن بتزييفك إلى مكتبة الكونغرس والنسخة المعنونة :

The Orthodox Study Bible – New Testament And Psalms

والناشر نيلسون :

Thomas Nelson Publishers

Nashville, Tennessee



الاستيطان في القدس في ظل الحكومة اليمينية المتطرفة برئاسة نتنياهو

.... إعداد: غيدة التفكجي

المجلس الوطني الفلسطيني

تعددت الطرق في تهويد المدينة المقدسة و القضاء على الوجود الفلسطيني فيها فقانون الولاء و قانون اعتبارها عاصمة أبدية لكل يهود العالم و قانون اعتبار القدس أولوية وطنية و قانون الاستفتاء وقانون عبرنه الشوارع و قانون أملاك الغائبين و غيرها من القوانين التي صدرت في ظل هذه الحكومة اليمينية المتطرفة والتي تطبقها تحت السيادة الصهيونية الكاملة .

فهؤلاء يؤد لجون هذه المواقف و القرارات السياسة بأدبياتهم الأيدلوجية الدينية التوراتية والتي حصر لها كلها تجمع على أن المدينة المقدسة يهودية و أنها عاصمة الآباء و الأجداد .

و لهذا فان الوزارات و أجهزة الدولة الاسرائيلية و بلدية الاحتلال في القدس تعمل من اجل إحكام القبضة الصهيونية الكاملة على المدينة المقدسة سواء داخل أسوار المدينة أو خارجها فأصبحت محاصرة من جميع الجهات بالمستوطنات و أهم من ذلك فإنها تتركز هذه الحملة التهويدية في البلدة القديمة و محيطها .

واهم و ابرز هذه المشاريع إقامة حدائق توراتية والتي تمتد من باب الساهرة ((احد أبواب البلدة القديمة)) الجهة الشمالية و بين باب الأسباط من الجهة الشمالية الشرقية المؤدية إلى المسجد الأقصى المبارك

إن إقامة هذه الحدائق تترافق مع تدمير وطمس المعالم الإسلامية و العربية الأثرية و التاريخية و الدليل على ذلك أنها تأتي ضمن مخطط شامل ينفذه الاحتلال لتطويق المسجد الأقصى بتسع حدائق توارتية ووضع أكوام من التراب الأحمر لزراعة العشب الأخضر كما وضع أتربة و اسمنت لإقامة الأرصفة و الذي بدأ قبل عدة سنين وان هذه المخططات فد بدأت وتم انجاز قسم كبير منها كما هو الحال في المنطقة الواقعة بين باب الخليل و باب الحديد .

و كذلك المنطقة الواقعة مابين باب الحديد و باب العامود كما تم استكمال العمل قي منطقة القصور الأموية جنو بي المسجد الأقصى و تحويلها إلى مسارات توارتية ((مظاهر للهيكل))

أما بالنسبة للاستيطان فلم يتوقف مطلقا بالرغم من إعلان حكومة بنيامين نتنياهو في تشرين الثاني ٢٠٠٩ تجميد الاستيطان لمدة عشرة شهور فقد تم استمرار التوسع الاستيطاني في المدينة المقدسة بوتيرة محمومة حيث استثنت حكومة الاحتلال مستوطنات القدس من قرار التجميد كما شرعت في بناء ثلاث مستوطنات جديدة في المدينة و محيطها و قد بلغ إجمالي ما نفذ من وحدات سكنية في القدس خلال فترة التجميد ٧٠٠ وحدة سكنية بينما أحيلت عقود ٣٩٢ وحدة للتنفيذ وأقرت خطة لبناء ٣٠١٠ وحدات سكنية في المدينة أما في عام ٢٠١٠ فقد أعلنت الحكومة الصهيونية عن مجموعة ضخمة من التوسعات الاستيطانية تصل إلى ٦٨٤٣٧ وحدة سكنية منها نحو ٥٠١٢ وحدة في مدينة القدس .

أما بالنسبة لعام ٢٠١١ فقد كشف وزير الداخلية الإسرائيلي ((أيلي يشاي)) عن مشروع استيطاني جديد يهدف إلى بناء مليون وحدة استيطانية جديدة خلال عشرة أعوام المقبلة و أضاف انه خلال الاجتماع مع اللجنة الوطنية الصهيونية للإسكان لمدينة القدس ((فان العقد المقبل سنبني أكثر من مليون وحدة سكنية جديدة للمساهمة في حل أزمة السكن و استيعاب الهجرة القادمة إلى الكيان الصهيوني)) و أشار كذلك إلى هنالك إلى مخططات ضخمة لتوسيع الاستيطان في المدينة المقدسة مما يعني قفزة نوعية في حجم المشاريع الاستيطانية و إمعانا في تهويدها. كما نشرت وزارة البناء و الإسكان عطاءات لبناء خمسة آلاف وحدة استيطانية في القدس المحتلة (مودي عيس،و كفار سابا)و من بين هذه الوحدات سبعمائة و خمسين في جبل غنيم ((هارحوما))و نحو خمسة و ستين في ((بسغات زئيف)) وهما حيان مقدسيان .

كما أن دائرة مصادرة أموال الغائبين في وزارة الداخلية الصهيونية استولت على منزل في حي سلوان مؤكدة أنها حولت المنزل إلى الجمعية الاستيطانية ((ألعاد)) لتطويره و إسكان المستوطنين فيه.

و ما يزيد الطين بله أن هذه الوحدات الاستيطانية يتم بناؤها من أموال الجباية التي يفرضها الاحتلال على المواطن المقدسي و التي تقدر بمبالغ خيالية و التي لا يستطيع المواطن الفلسطيني دفعها فتتم



مستوطنة جبل أبو غنيم في القدس المحتلة

زيادتها عن طريق الغرامات و فرضها بالقوة مما يودي إلى تقليص الوجود الفلسطيني في المدينة عن طريق الهجرة بينما المستوطن لا يدفع إلا مبالغ ضئيلة جدا مقابل خدمات كبيرة .

وإضافة إلى ما ذكر فقد أعلن مهندس بلدية الاحتلال جسر لمغاربة و البلدة القديمة هو مبنى آيل للسقوط و الاحتراق ويجب هدمه خلال ٣٠ يوماً ويستخدم هذا الجسر رجال الشرطة و الأمن الصهيوني لدخول آلاته باحة الأقصى و قبل خمسة شهور إلى شهر أيار أصدرت حكومة الاحتلال ترخيصا بهدمه و بناء جسر أخر حسب الخرائط الإسرائيلية و التي تهدف إلى تهويد المنطقة وبناء جسر تستطيع الدبابات و المجنزرات الصهيونية الدخول إلى باحة الأقصى في حالة اندلاع انتفاضة .

إن هدم جسر باب المغاربة له تداعيات خطيرة جدا في حالة تنفيذه هو هدم جزء من أجزاء المسجد الأقصى والاستيلاء على الأقصى وإزالة معلم من معالم التراث الإسلامي .

ولم يقف التهويد عند هذا الحد فقد طال مقبرة مأمن الله الإسلامية التاريخية ونبش قبورها و تجريفها .

إن هذه المقبرة هي وقف إسلامي يضم رفات مئات من الصحابة و الشهداء الذين سقطوا من اجل المدينة المقدسة و الدفاع عنها و تحريرها ومنهم عدد كبير من جنود صلاح الدين الأيوبي لبناء ما يسمى متحف التسامح عليها .

فقد استولت بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس على قطعة ارض مساحتها ٨٥٠ متراً مربعاً في حي التورلي ببلدة سلوان ليصار إلى تحويلها لحديقة تلمودية تتبع لسيطرة السلطة الطبيعة الإسرائيلية.

وما زالت الاعتداءات الصهيونية ضد تهويد المدينة المقدسة مستمرا بدون كلل او ملل لذلك ندعو كافة المنظمات الدولية و حقوق الإنسان للضغط على الحكومة اليمينية المتطرفة لإيقاف أعمالها العدوانية ضد مقدسات مدينتنا العربية الإسلامية.



تهويد التعليم الفلسطيني في المدينة المقدسة

في إطار سعيها لتهويد المدينة المقدسة تاريخيا و جغرافيا وحضاريا قامت حكومات الاحتلال المتعاقبة منذ السنة الأولى للاحتلال الجزء الشرقي من المدينة المقدسة في عام ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا بإجراءات كبيرة بهدف تهويد قطاع التعليم الفلسطيني باعتباره حلقة من حلقات مخططات التهويد للمدينة.

ومن ضمن أشكال تهويد المدينة التي ينتهجها الاحتلال بشكل متواز تهويد مناهج التعليم للطلبة الفلسطينيين حيث اتخذت سلطات الاحتلال من قبل ما يسمى وزارة المعارف الإسرائيلية عدة إجراءات بحق التعليم و مؤسساته و القائمين عليه لتحقيق أهدفها من اجل فرض واقع جديد على المدينة على أساس أن المدينة المقدسة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل المزعومة فوضعت يدها على جميع المدارس الحكومة و مديريات التعليم بعد أن ضمتها وأعلنتها مدينة موحدة و عاصمتها الأبدية .

إضافة الى إلغاء البرامج التعليمية الأردنية بشكل نهائي و استبدالها ببرامج تعليمية أخرى تطبق بالمدارس العربية في أراضي المحتلة ١٩٤٨ و زيادة في استهداف التعليم اللجوء إلى تهويد عقول الجيل الناشئ لتحقيق عبارة أن الكبار سيموتون و الصغار سينسون كما أن هذه الإجراءات التعسفية لم تطبق على باقي مدن الضفة الغربية المحتلة و التي تم الإبقاء فيها على البرامج و المناهج و الكتب التعليمية الأردنية بعد فرض تعديلات على عدد من الكتب الخاصة بالتربية الإسلامية و التاريخ و الجغرافيا و هذه اشاره واضحة على التفريق بين الضفة الغربية و المدينة المقدسة .

إلا أنها بدأت بفرض البرنامج التعليمي الإسرائيلي بصورة تدريجية مع تضيق الخناق على المدارس الخاصة الأهلية و ذلك بإصدارها قانون الإشراف على المدارس رقم ٥٧٢٩ لعام ١٩٦٩ والذي شمل الإشراف الكامل على جميع المدارس الخاصة بالطوائف الدينية إضافة إلى المدارس الأهلية الخاصة أي إتباع التعليم الثانوي إلى إدارة المعارف في بلدية الاحتلال في القدس و التعليم الأساسي إداريا و منهجيا إلى بلدية القدس كما فرضت على هذه المدارس وعلى الجهاز التعليمي فيها الحصول على تراخيص إسرائيلية تجيز لها الاستمرار في ممارسة نشاطاتها و كذلك الإشراف على برامج التعليم ومصادر تمويلها عامدة في هذه السياسة إلى تشويه الحقائق التي تضمنها المناهج المقررة من قبلها وذلك الإساءة إلى ديننا الحنيف و الأنبياء والرسل و الحضارة العربية الإسلامية وتزييف الحقائق التاريخية و طمس مادة العقيدة الإسلامية و تشويهها لقراءتها.

قراءة أن الإسلام مجرد ((تربية روحية))وان تاريخ الإسلام هو تاريخ فتن وكوارث و حاولت إقناع الطلاب بالأفكار الإسرائيلية وعملت على تغييب السور المتحدثة عن بني إسرائيل و الفساد في الأرض و السور والآيات التي تحث على القتال والجهاد و استبدالها بتدريس التوراة و الأساطير اليهودية و في مادة اللغة العربية تم تغييب دراسة الشعر العربي في الجزء المتحدث عن البطولات العربية في فلسطين و اعتمدت مادة خاصة بما يسمى الأدب الإسرائيلي قصص وروايات إسرائيلية عن المحرقة

أما في مادة التاريخ فتم تقسيم المناهج إلى قسمين:

النصف الأول في مادة التاريخ العربي كما يكتبه المؤرخون الصهاينة و النصف الأخر خصص للتاريخ العبري و اليهودي استكمالا لمشروع التهويد.

فقد استبدلت اسماء المدن والقرى و الشوارع العربية المدونة في المناهج بأسماء عبرية فأصبحت كالتالي :

نابلس – شخيم ؛و تعني بالعبرية النجد –القدس-اورشاليم / مدينة السلام –الخليل- هبرون وتعني الصعبة /بيت لحم / بيت لخم تعني بيت الخبز

إلا أن هذه الاجراءات قوبلت بالرفض من قبل المدرسين العرب و طلابهم فوقعت العديد من المواجهات مع قوات الاحتلال بعد أن اضرب المعلمون و الطلاب بعدم التوجه إلى المدارس التي اكتسبت الصبغة العبرية فقد تم اعتقال عدد كبير من المدرسين و الطلاب و الأطر التعليمية مما دفع بالسلطات الاحتلال إلى فتح ست مدارس بالقوة خلال الأيام الثمانية



الأولى من بداية العام الدراسي ٦٨/٦٧ و قد تم تعيين مدرسين جدد من حملة الشهادات الثانوية غير المؤهلين للقيام بدلاً من المعلمين الأصليين الانها لم تستطع كسر إرادتهم و استمرت هذه الإجراءات أكثر من شهرين و بعدها سمحت بتدريس المناهج الأردنية في المدارس الخاصة و المدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين في حين طبق المنهج الإسرائيلي على المدارس الحكومية.

و تم اعتماد المناهج الإسرائيلية المعتمدة في المدارس العربية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ خاصة في المرحلتين الابتدائية و الإعدادية حتى نهاية عام ١٩٧١، أما في العام الدراسي ١٩٧٢-١٩٧٣ فقد اتبعت سلطات الاحتلال سياسة أخرى وهو استمرار تطبيق المناهج الإسرائيلية في الصفوف الابتدائية أما في الصفوف الإعدادية و الثانوية فتم اعتماد مناهج معدة من المناهج الأردنية و المناهج الإسرائيلية إلا أنها لم تتمكن من فرض المناهج الإسرائيلية على الطلاب فقد تم اعادة العمل على تدريس المناهج الأردنية في الضفة الغربية والقدس و المناهج المصرية في قطاع غزة إلا انه تم استبعاد كل ما يتعلق بتاريخ وحقوق الشعب الفلسطيني و النصوص المتعلقة بالصراع العربي الصهيوني و آيات الجهاد و القتال و ما يتعلق بالوحدة العربية الإسلامية فقد تم حذفه من المناهج .

أما بخصوص القدس فقد أضيفت حصة اللغة العبرية في جميع مراحل الدراسة أما بالنسبة إلى المدارس في منطقة القدس فتقسم إلى ثلاث أقسام حسب الجهة المشرفة عليها :

١-مدارس حكومية تشرف عليها سلطات الاحتلال عبر ما يسمى وزارة المعارف من خلال البلدية

٢- المدارس الخاصة وتشرف عليها مؤسسات خاصة و إدارات أجنبية و دينية.

٣- المدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين و تشرف عليها إدارة تابعة للوكالة ضمن اتفاق إسرائيلي مع الوكالة لإدخال التغيرات التي تقررها سلطة الاحتلال على المواد المدرسة منها .

٤- تحتل المدارس الخاصة المركز الأول في قطاع التعليم في المدينة المقدسة و يحتمل ارتفاع عدد المدارس و الطلبة و المعلمين و يعود سبب ذلك إلى أن أهالي الطلاب فضلوا تجنيب أبنائهم الدراسة في المدارس الحكومية الخاضعة لسلطة الاحتلال و توجيههم نحو المدارس الخاصة التي تشرف عليها إدارات أجنبية وتدرس المناهج الخاصة ببلدانهم مثل فرنسا /اسبانيا / بريطانيا و بعض المدارس التي يدرس فيها المناهج الأردنية .

و برغم من ذلك إلا أن المدينة المقدسة تعيش في وضع متأزم في النظام التعليمي بقلة أعداد المدارس وزيادة أعداد الطلاب و القوانين الجائرة التي تفرضها بلدية القدس على مدارس الخاصة و الحكومة و أخرها القرار الصادر في مارس آذار ٢٠١١ بالزام المدارس الحكومية بالتقيد بشراء الكتب المطبوعة من قبل إدارة البلدية و عدم السماح لهم بشراء الكتب المدرسية المنهجية من مصادر خارجية أخرى و مما يلفت الانتباه أن هذا القرار هو محاولة أخرى لتهويد المدينة المقدسة و ما سيخلفه من اثار على ثقافة الأجيال القادمة و ارتباطها بالحق الفلسطيني في الأرض و الهوية لأنه يقوم بحذف أجزاء من المصطلحات الفلسطينية باعتبارها تحمل معاني تحريضية إضافة إلى التزام الطالب المقدسي بدراسة مئة مصطلح صهيوني و إلزامه بتقديم امتحان بمحرقة الهولوكوست.

ومن هنا يجب الاهتمام بالعملية التعليمية في المدينة المقدسة و وضع الحلول و البدائل للنهوض بواقع التعليمي في مدارس المدينة المقدسة

١- أنها ليست مسؤولية فلسطينية بحتة بل هي مسؤولية العرب و المسلمين.

٢- مدارس المدينة المقدسة بحاجة إلى دعم مادي و معنوي على حد سواء فقطاع التعليم يعاني من عجز واضح بالموارد البشرية و في التموين ان إنشاء صندوق خاص لتعليم بموازنة ثابتة شهريا يدعم رواتب المعلمين و يدعم المدارس بما فيها المدارس الخاصة.

٣ تجنيد المؤسسات المحلية و الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان للضغط على سلطات الاحتلال للتوقف عن تقيد حركة الطلاب و المعلمين وتسهيل حركتهم أثناء عبورهم الحواجز العسكرية .



الآلاف من فلسطينيي الداخل تظاهروا في القدس دفاعا عن النقب

سجل فلسطينيو الداخل يوما نضاليا جديدا، رفعوا فيه صوتهم ضد سياسات الاضطهاد والمصادرة والتهجير وخرجوا لمواجهة أكبر وأخطر مخطط مصادرة أراض منذ النكبة.

وتحت عنوان الإضراب العام والمظاهرة الوطنية الكبرى- شهدت البلدات والمدن العربية في الداخل الفلسطيني بتاريخ١١/١٢/٢٠١١ اضرابا احتجاجيا عاما و شاملا ،حيث اغلقت المحال التجارية والمؤسسات والمرافق الخاصة والعامة ابوابها بما فيها المؤسسات التعليمية،وذلك استجابة لقرار لجنة المتابعة العليا لشؤون عرب الداخل،ولجنة التوجيه العليا لعرب النقب المنبثقة عنها،حيث كانت قد دعت الى اعلان الاضراب العام والمشاركة بالمظاهرة الاحتجاجية الكبرى امام مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي في مدينة القدس ليسجل عرب الداخل بذلك يوما نضاليا جديدا، يرفعون فيه صوتهم ضد سياسات الاضطهاد والمصادرة والتهجير، ولمواجهة أكبر وأخطر مخطط مصادرة أراض منذ نكبة عام ١٩٤٨.

وقد عم الإضراب جميع السلطات المحلية البدوية في النقب حيث أغلقت أبوابها أمام الجمهور، باستثناء المجلسين المحليين المنتخبين،في وقت كان الملفت أن مجلس "عرعرة النقب" المعين شارك في الإضراب العام.

وأثار هذا التجاوز استياء وغضب أوساط شعبية وقيادية في النقب لعدم الاستجابة للإضراب من قبل مجلسي شقيب السلام، وتل السبع، معتبرة ذلك خروجا على الإجماع العام للوسط العربي.

وتوجهت ٦٧ حافلة اقلت متظاهرين إلى القدس، للمشاركة في المظاهرة الضخمة قبالة مكتب رئيس الوزراء احتجاجا على مخطط برافر، القاضي بمصادرة حوالي ٨٠٠ ألف دونم من الأراضي العربية، وتهجير عدة قرى غير معترف بها.

وشارك الآلاف من فلسطينيي الداخل وقياداتهم السياسية والشعبية، الذين وصلوا من كافة مناطق الوطن في المثلث والنقب والجليل، في المظاهرة الاحتجاجية أمام مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية في القدس،وذلك دفاعا



بدء تنفيذ مشروع "برافر" في ترحيل أهالي النقب

عن النقب وللمطالبة بالغاء مخطط «برافر» الاقتلاعي.

وقد تعالى صدى الهتاف المندد بالسياسات العنصرية ضد عرب البلاد، والمؤكد على البقاء والصمود في أرض الآباء والاجداد، كما رفع المتظاهرون الشعارات المنددة بمخطط برافر الاقتلاعي.

وأقيم مهرجان خطابي أكد المتحدثون فيه ضرورة الدفاع عن النقب وإلغاء مخطط «برافر» وطالبوا بالاعتراف بالقرى غير المعترف بها، ووقف مسلسل المصادرة والتهجير، مؤكدين أن فلسطينيي الداخل لن يسمحوا بتكرار نكبة ثانية.

وتحدث امام الحشود كل من رئيس لجنة المتابعة محمد زيدان ورئيس التجمع الوطني واصل طه والنائبان طلب الصانع عن العربية الموحدة ودوف حنين عن الجبهة والشيخ كمال خطيب عن الحركة الاسلامية الشمالية والشيخ حماد ابو دعيبس عن الجنوبية ومحمد حسن كنعان عن القومي العربي ورجا اغبارية عن ابناء البلد كما وتحدث ابراهيم القويلي رئيس المجلس الاقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب والمحامية راوية ابو ربيعة من لجنة التوجيه العليا لعرب النقب، واجمع المتحدثون عن مواصلة النضال الموحد لاسقاط مخطط برفر التهجيري،وعلى ضرورة استمرار التنسيق بين كافة الاطر والمؤسسات لمواصلة الضغوطات على الحكومة الاسرائيلية للعدول عن مخططها العنصري والخطير.

وأكد رئيس التجمع واصل طه في كلمته أهمية اعتبار قضية النقب قضية وطنية من الدرجة الأولى مثنيا على المشاركين في المظاهرة التي عبرت عن الوحدة الوطنية، وأكدت أن قضايا فلسطينيي الداخل واحدة. كما أثنى طه على جمهور شعبنا الذي التزم بقرار الإضراب.

وقال طه إن المشاركة في المظاهرة فاقت كل التوقعات، وحقق الإضراب نجاحا باهرا. وأشار إلى أن هذا النجاح يحمل رسالتين أولا لحكومة إسرائيل بأن شعبنا موحد خلف قضية النقب، والرسالة الثانية هي لمن راهنوا على الفشل فخذلهم شعبنا بهبته للدفاع عن قضيته.

وأضاف متوجها بحديثه لرئيس الحكومة الإسرائيلية: سجل في مفكرتك، اليوم هو أحد أيام نضالات فلسطينيي الداخل، النقب ليس وحيدا وقضيته بالنسبة لنا قضية وطنية من الدرجة الأولى.

وقال طه إن الديمقراطية الإسرائيلية المزعومة هي نظام «ابرتهايد»، ولا يعترف هذا النظام العنصري بقرى عمرها أكثر منه. وأضاف طه قائلا: ولا يجد قادته الملطخة أيديهم بالدماء حرجا في الحديث والتشدق بـ «السلام».

وشدد طه على أن فلسطينيي الداخل ليس لهم وطن آخر ولا خيار أمامهم سوى التمسك بوطنهم والدفاع عن أرضهم وقضاياهم.

من جانبه أكد رئيس لجنة المتابعة محمد زيدان أن فلسطينيي الداخل لن يفرطوا بأرضهم. في حين أكد باقي المتحدثين على أن النضال سيتواصل حتى هزيمة مخطط «برافر»

رئيس الكتلة البرلمانية للتجمع د.جمال زحالقة أكد في حديث لموقع «عرب٤٨» اهمية هذا العمل الوحدوي واعتبر ان هذه المظاهرة الجبارة هي اولى الخطوات نحو اسقاط هذا المخطط العنصري والخطير وقال: ان الاضراب الشامل والمظاهرة الاحتجاجية الجبارة هي خطوة مهمة جدا ومفصلية في مسيرة النضال نحو افشال مخطط برافر، واضاف ان رسالتنا اليوم هي ان اذا اصرت الحكومة الاسرائيلية على المضي بمخططها المجنون القاضي بمصادرة مئات الاف الدونمات وترحيل عشرات الالاف من بيوتهم،فان المواجهة والصدام والمعركة قادمة لامحالة،بل سنكون على ابواب يوم ارض جديد،وبالتالي نحن نطالب الحكومة للتراجع عن مخططها والا ستتحمل المسؤولية عن تفجير الاوضاع.

عبد الكريم عتايقة القيادي في حزب التجمع الوطني أكد لموقع عرب ٤٨على الأثر المعنوي لهذه المظاهرة الجبارة على اهالي النقب بعد ان كان لديهم شعور بانهم وحيدون بمعركتهم وقال: واضح ان حجم المشاركة الجماهيرية تبين ان المظاهرة بطبيعة الحال هي من انجح المظاهرات حيث ان مشاركة جماهيرنا بحشودها المؤلفة من كافة بقاع وطننا الحبيب في المثلث والنقب والمركز والجليل من جهة اعطى حيزاً اوسع واكبر لنضالاتنا من جهة وضوءاً احمر للمؤسسة الاسرائيلية لتحسب لنا حساب بعد ان اخطأت الحسابات،وكذلك رسالة تؤكد وحدتنا وقدرتنا على رفض اي مشروع عنصري يستهدف وجودنا المشروع على اراضينا،واضاف ان هذا الحراك الجبار واستجابة جماهيرنا لقرارات قياداتها تعكس تصرف جماعة قومية،تنذر باعمال اكبر وغضب اكبر في حال لم تتراجع المؤسسة الاسرائيلية عن مشاريعها التي تستهدف وجودنا وحقوقنا.



الذكرى السابعة والأربعون لإنطلاقة الثورة الفلسطينية

